

ذكر صلاة وسلاماً دائمين ما قام تبصرة دينه القويم بعض
وارثيه وبذل نفسه في الله رجلاً ما اعتل لوارثيه وما رقيبه
أما بعد فهذا تأليف جامع ومجموع إن شاء الله تعالى ترفع
دعائي إليه وقوع غلط فاحش في مسألة افقت بها فاجبت
ببيانها مع ما يتعاقب بها لأن الحاجة ماسة إلى جميع ذلك
سيما وقد توعرت هذه المسالك حتى صار الغلط في الواضحات
فضلاً عن المشكلات أقرب إلى المنسوبين إلى العلم من جبل
الوريد ولسان حالهم يعلن أنه ليس لهم منها من محمد لما جبلوا
عليه من مخالفة سنن الماضين والجلد إلى أرض الشهوات
والطمع فيما بأيدي الظلمة والمتمردين نسأل الله أن يعافينا
من ذلك وأن يخينا من ظلم هذه المهالك وأن يوفقنا إلى ما كان
عليه أئمتنا من صالح العمل ومجانبة الزلل إن أكرم مسؤول
وارحى مأمول. هذا وقد لوحث لك بالقضية الحاملة على
هذا التأليف وبيانها إلى ما كنت بمكة في مجاورتي الثالثة
سنة ٩٤٣ رفعت إلى فتوى صورتها ما قولكم في من تزوج بالغة
ثم أشهد عليها أنه قبضها حال صداقها فهل يصح هذا الإشهاد
وهل للوصي مطالبة بالمهر المذكور وهل له ولو جاكما
أن يقول له يا كلب يا عديم الدين أم لا فماذا يلزمه في ذلك
فاجبت بما صورته أن بلغت مصلحة دينها وماله ما صح قبضها
والإشهاد عليها فلم يكن للوصي مطالبة ولا الدعوى عليه
وقوله له ما ذكرتم محرم التحريم الشديد بل من ما يكون قوله

يا عديم الدين كُفراً فيعزى التعزير الشديد للالتحاق به والواجب له
 ولا مثاله والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وكتبه فلا ثم دفعها
 الضاحية ف وقعت في أيدي جماعة اصدقا للصاد ومنه ذلك فقصدوا
 التقرير اليه بالكذب على الله وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون
 فاعترضوا ما كتبته وشنعوا به عند القوام وموهوا عليه
 حتى قال بعض مجاز فيهم لعوامه هذا الافتاب كبر وعلمه بان
 قائل هذا اللفظ يكفر مطلقا وليس كذلك ومن كفر مسلما
 فقد كفر ثم اعترضوه بامور اخرى منها كيف يفرع التعزير على
 الحكم بانه كفر ومنها كيف يكتب المفتي التعزير الشديد
 والتعزير راجع الى راي الحاكم في الشدة والضعف
 ومنها ان من صدر منه ذلك مثله لا يغني عنه ومنها ان
 الجواب ليس مطابقا للسؤال هذا ما نقل الى وسمعه من
 اعتراضاتهم وهي دلالة على غباوة قائلها غنية عن التعرض
 لها برد وابطال لكن احببت في هذا التأليف تحرير الالفاظ
 المكفرة التي ذكرها اصحابنا وغيرهم فان هذا الباب
 منتشر جدا وقد اضطربت فيه افكار الائمة وعلماء راتهم و
 فيه اقدام كثيرين وخطر امره وحكمه كان حقيقا بالافراد
 بالتأليف ولم ار احدا عرج على ذلك فقصدت تسهيل جمعه
 وبيان ما وقع للناس فيه بحسب ما اطلعت عليه وضمنت الى ذلك
 فوائد عشر عليها فكري الفاتر واستنبجها نظري القاصر
 اسأل الله ان يجعلني من هداة وهدي وان يصيرني ممن وصل

الحذر لهذا لامة بسببه انه جواد كريم رؤف رحيم خاف
الزلات وراحم العثرات فعليه التكلان ومنه التأييد
والامتنان واليه المضيغ في المهام ومن فيض فضله نغترف
اسباب السداد والعصمة في الملمات ولستكم اولا في الحكم الكذا
ابديناه في يا عديم الدين مقدمين عليه الكلام على من قال
لمسلم يا كافرا انه الاصل الكذا اخذت منه ما اشترت اليه
في الجواب من التفضيل ثم بغقبه برد ما ذكره من الشبهة
ثم بتجوير بقية الالفاظ التي تقع بين الناس مما اتفق
على انه كفر واختلف فيه فنقول عبارة الراجح في الغرض
نقلنا عن التهمة وانه اذا قال مسلم يا كافرا بلانا ويل كفر
لانه منى الاسلام كفر وقد صرح انه صلى الله عليه وسلم قال
اذا قال الرجل لأخيه يا كافرا فقد بآ بها احدهما والذي
رواه به مسلم فيكون هو كافرا اه وتبعه النووي في الروضة
وعبارته قال المتولى ولو قال لمسلم يا كافرا بلانا ويل
كفر لانه منى الاسلام كفر اه واعتيد ذلك المتأخرون
كابن الرفعة والقولى والنشائي والاسنوى والاذرى
وابن زرعقة وصاحب الانوار وشارح الانوار بل كثير منهم
كالنشائي والقولى وصاحب الانوار وغيرهم جزموا به من غير عذر
ولم ينفرد المتولى بذلك بل سبقه الى ذلك ووافقه عليه جمع من
أكابر الاصحاب منهم الامتاز ابو اسحاق الاسفراييني والحلي والشيخ
نضر المقدسي وكذا القرطبي وابن دقيق العيد بل قضته كلام

هؤلاء انه لا فرق بين ان يقول كما سيتضح لك من كلامهم
الذي ذكره عنهم فان قلت قد خالف ذلك النووي نفسه
في الاذكار فقال يحرم تحريمها قلت لا يخالفه فان التحريم
في لفظ لا يقتضي انه لا يكون كفرا في بعض حالاته فعبارة الاذكار
لا تنافي عبارة الروضة وغيرها على ان الكفر محرم تحريما غليظا
فانكون عبارة الاذكار شاملة للكفر ايضا ونكتة التعبير
بالتحريم الغليظ قصد الشمول للحالة التي يكون فيها كفرا
وغيرها واذ تأملت هذا التقرير ظهر لك حسن ما فعلته في الجواب
المذكور من قولي فيعزرا الخ حيث فرعت على التحريم ولم ارفع على
الكفر لان التحريم هو الامر المحقق واما الكفر فقد يوجد عند عدم
التأويل وقد لا يوجد ولم تعلم ان قائل ذلك لم يقول شيئا يرفع
على الامر المحقق وطرح الامر المشكوك فيه وهذا اندفع الاعتراض
السابق وهو كيف يرفع التقرير على الحكم بالكفر وسياتي لذلك
مزيد فان قلت يؤيد ما في الاذكار قول ابن المنذر في الاشراف
في باب القذف واجمع كل من احفظ عنه من اهل العلم على ان الرجل
اذا قال للرجل من المسلمين يا يهودي يا نصراني ان عليه التقرير
ولا حد عليه ثم قال ويشبه ذلك مذهب الامام الشافعي قلت
قد علمت بما تقر في عبارة الاذكار ان عبارته هذه العبارة
مطلقة وعبارة الشيخين وغيرها السابقة عن المتولي مفصلة
والطلق لا ينافي المفصل ثم رايت الاذرعى ذكر ما هو صريح
في ذلك حيث قال عقب كلام ابن المنذر وقياس ما تقدم

أي عن المتولي أنه إذا قال له بلا تاويل أنه يكفر لا نه جعل
الاسلام هويته او نصرانية فتأمل له أمر فجعله مطلقا وجعل
كلام الشيخين عن المتولي مفصلا وحمل هذا الاطلاق على ذلك
التفصيل اخذ بال قاعدة الاصولية الشهيرة فان قلت عبارة
النووي عفا الله عنه في شرح مسلم قد تنافى ما تقرر وحاصلها
ان هذا الحديث مما عده العلماء من المشكلات من حيث ان ظاهره
غير مراد فان مذهب اهل الحق انه لا يكفر المسلم بالمعاصي كالقتل
والزنا وكذا قوله لانيه يا كافر من غير اعتقاد بطلان دين
الاسلام ثم حكى في تاويل الحديث وجوها احدها انه محمول
على المستحل ومعنى بابها اي بكلمة الكفر وكذا حار عليه في
رواية اي رجعت عليه كلمة الكفر قبا وحارود جمع بمعنى
الثاني رجعت عليه نقيضته لانيه ومعصيته تكفيره له
الثالث انه محمول على الخوارج المكفرين للمؤمنين وهذا نقله
الفاضل عياض عن مالك وهو ضعيف لان المذهب الصحيح المختار
الذي قاله الاكثر والمحققون ان الخوارج لا يكفرون
كما اثر اهل البدع الرابع معناه انه يؤول الى الكفر فان المعاصي
كما قالوا يريد الكفر ويخاف على المكثر منها ان يكون عاقبة
شئومها المصير الى الكفر ويؤيد رواية ابي عوانة في مستخرج^ه
على مسلم فان كان كما قال والا فقد باء بالكفر وفي رواية
اذا قال لانيه يا كافر فقد وجب الكفر على احدهما الخامس
معناه فقد رجع اليه تكفيره فليس الرجوع حقيقة الكفر

بل التكفير لكونه جعل أخاه المؤمن كافرا فكأنه كفر نفسه
 أما لا نكفر من هو مثله وأما لا نكفر من لا يكفره إلا كافر
 يعتقد بطلان دين الاسلام أنه ومنازعة السبكي في بعضه
 في ثنا ودينه مبنية على رأي الفخلة مذهبها واعترفي بأنه خارج
 عن قواعد الامام الشافعي وهوان من كفر احدا من العشرة
 المشهود لهم بالجنة كفر وان كان مؤولا وقد بسطت الكلام
 على ذلك في كتاب الصواعق المحرقة في الرد على الروافض
 وغيرهم قلت لانتافي عبارة المذكورة مما مر لا نكفر
 من غير اعتقاد بطلان دين الاسلام هو من التاويل الذي مر
 عن المتولي انه اذا سلكه لا يكفر نعم في الرجاء الاول تقييد
 لما قاله المتولي بالمستحل كذا قيل واقول ان اريد انه تقييد
 للمفهوم فظاهر او المنطوق فليس كذلك وبيانه ان اذا
 قال يا كافر مؤولا بكفر النعمة او نحوه كان مع ذلك حراما
 اجماعا اخذ مما مر عن ابن المنذر فان اعتقد حله تخ ابنى
 القول بكفره على الخلاف الآتي في مستحل الحرام المجمع عليه فان
 قلنا باشتراط ان يكون معلوما من الدين بالضرورة احتمال
 ان نقول بالكفر هنا وندعي ان حرمة ذلك معلومة من الدين
 بالضرورة لان احدا لا يجهل تحريم ايذاء المسلم سيما بهذا
 اللفظ القبيح وان قلنا بعدم اشتراط ذلك فالكفر
 بهذا اللفظ واضح وان ذكر هذا اللفظ من غير تاويل فان
 قصد مع ذلك ان ديننا الذي هو مشيئتنا وهو الاسلام كفر

فلا نزاع بيننا في انه يكفر بذلك وان اطلق فلم يقول ولا
قصد ذلك انجته ما افاده كلام شرح مسلم من انه اذا استحل ذلك
كفر ولا فلا واذا تأملت هذا التقرير علمت ان كلام شرح مسلم
لا منافى كلام الشيخين عن المتولى الا من حيث ان قضية كلامها
التكفير مطلقا في حال الاطلاق وهو وان كان له وجه
لكن التفصيل بين الاستحلال وغيره اوجه هذا ما يتعلق
بالوجه الآوجه من الوجوه التي ذكرها في شرح مسلم
واما الوجه الثاني فهو لا ينافى ما مر عن المتولى لان رجوع
نقيضه اليه صادق بالكفر في بعض الحالات واما الثالث
فاعرضه الزركشي بان ما حكاه الاكثرون من عدم تكفير
الخوارج ممنوع قال بل هو الحق لما سنده في كتاب الشهادات
وينبغي حمل كلامه على ما اذا لم يصد عنهم سبب كفر كما اذا لم
يحمل الا مجرد الخروج والقتال ونحوه اما مع تكفيرهم بل
تحقق ايمانهم من الصحابة المشهود لهم بالجنة فلا اهر واقول
الخوارج لم يكفروا غيرهم الا بناويل ولم يسموا الا سلام كرا
وح فالمتعمد ما في شرح مسلم وغيره من عدم تكفيرهم نعم
ان انكروا صحبة ابي بكر رضي الله تعالى عنه او كفروا بالصحابة
وضلوا الامة فسياتي مع ما شاكلة واما الرابع والخامس
فلا ينافيان ما مر ايضا نظير ما سبق من انها محمولة على
من اول ووقع في الحديث روايات لا باس بالاشارة اليها
فقد روى مسلم اذا كفر المسلم اتاه فقد بابها احدهما ان كان

كما قال والارجعت عليه وفي رواية له ايضا ليس من رجل ادعى
 لغيره وهو يعلمه الاكفر ومن ادعى رجلا بالاكفر او قال عدو الله
 وليس كذلك الاحاد عليه ومرفى رواية ابي عوانة فان كان كما
 قال والافقد بالاكفر وفي رواية اذا قال لانيه يا كافر فظن
 الكفر على احدهما ومعنى كفر الرجل اخاه نسبه اياه الى الكفر
 بصيغة الخبر نحو انت كافرا وبصيغة النداء نحو يا كافرا وباعتفاء
 ذلك فيه كاعتقاد الخوارج تكفير المؤمنين بالذنوب وليس
 من ذلك تكفير جماعة من اهل السنة اهل الاهواء لما قام
 عندهم من الدليل على ذلك ومعنى بآئها اسدها اي جمع بكلمة
 الكفر كما مر والخبر بانه لا بد ان يربو بها احدهما بينه قوله في الرواية
 الاخرى ان كان كما قال والارجعت عليه ومن ثم كانت هذه الرواية
 في قوة قضية منفصلة اقيم البرهان على صدقها بخلاف الاولى
 اذ معناها كل مكفر اخاه فداثما اما ان يكفر القاتل او المقتول
 له ويرهن على صدق ذلك في الرواية الثانية لان ان كان كما قال
 والاكفر القاتل اي بالمعنى السابق ببيان وقوله او قال عدو الله
 نصر كما قاله بعض الشارحين في ان نسبة الرجل غيره الى عدو
 الله تعالى تكفير له وكذا نسبة نفسه الى ذلك ويوافقه قوله
 تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسوله ورسوله
 الكتاب ما لو قال انه عدو للنبي صلى الله عليه وسلم وقرآن
 معنى حار جميع والاستثناء قيل معنوي اي لا يدعوه احدا الا
 حار عليه لان القصد الاثبات ولو لم يقدر النفي لم يثبت ذلك

وَيَحْتَمِلُ عَطْفُهُ عَلَى لَيْسَ مِنْ زَجَلٍ فَيَكُونُ جَارِيًا عَلَى الْفِظِّ وَقَدْ
فَسَّرَ الْحَلَمِيُّ فِي الْمَنْهَاجِ الْحَدِيثَ بِمَا يُوَافِقُ كَلَامَ الْمُتَوَلَّى فَقَالَ
أَنْ أُرِيدَ بِهِ أَنَّ الدِّينَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ كُفْرُهُ كُفْرُهُ وَهُوَ دُونَ آخِرِهِ أَنْ كَانَ
آخِرُهُ صِلًا حَقِيقًا وَأَنْ كَانَ يَبْطُنُ الْكُفْرَ وَلَا يَظْهَرُ فَذَا لَيْزٌ غَيْرُ
حَادٍ بِالْحَدِيثِ إِذْ لَا يَبُورُ وَاحِدُهَا بِالْكَفْرِ وَحَّ يَغْزِي الْفَائِلُ
أَهْرَ فَنَامِلُهُ بِحَدِّهِ صَرِيحًا فِي مَا حَصَرَ عَنِ الْمُتَوَلَّى وَأَنَّ الْمُغْزِيَّ بِرَأْسِهِ
يَجِبُ عِنْدَ كَوْنِ الْحَقُولِ لَهُ ذَلِكَ كَافِرًا بِاطْنًا فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ
يَكُونُ كَافِرًا بِاطْنًا وَيَبْقَى قُلْتَ يُمْكِنُ بَقَاؤُهُ لَا سِتْنَابَةً أَنْ قُلْنَا
أَنَّ الْمُرْتَدَّ تَمَهَّلَ ٣ أَيَّامًا وَلَا زَالَةَ شَبَهَةً أَوْ تَغْلِيظًا وَغَيْرَ ذَلِكَ
لَا تَرَايِذًا وَائِزًا وَهُوَ إِنَّمَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ بِالْقَلِيلِ أَنْ لَمْ يَنْبُتْ وَهُوَ
الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُرْتَدِّ لَمْ يَظْهَرَ لَأَسَاسِهِ فَلَمْ يُمْكِنَ لَهُ احْتِرَامُ أَصْلَابِهَا
مِنْ أَظْهَرَ لَأَسَاسِهِ وَأَنْ كَانَ كَافِرًا بِاطْنًا وَمَعَ ذَلِكَ فَالْمُؤَافِقُ
لِلْقَوَاعِدِ أَنْ هُنَا حَيْثُ ثَبَتَ كُفْرُهُ بِاطْنًا كَانَ حُكْمُهُ الْمُرْتَدِّ لَا تَقَرُّرُ
عَلَى مَنْ قَالَ لَهُ يَا كَافِرُ وَفَسَّرَ الْفَرَاغِي فِي الْأَحْيَاءِ الْحَدِيثَ بِمَا يُوَافِقُ
كَلَامَ الْمُتَوَلَّى أَيْضًا حَيْثُ قَالَ مَعْنَاهُ أَنْ يَكْفُرَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ مُسْلِمًا
أَيُّ فَيَكْفُرُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فَإِنْ ظَنُّ أَنْ كَافِرًا بِبِدْعَةٍ أَوْ غَيْرِهَا كَانَ
مُخْطِئًا لَا كَافِرًا أَهْرَ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ حُلُّ كَلَامِ الْحَلَمِيِّ
السَّابِقِ عَلَى غَيْرِ مَا عَسَرَ أَنْ يُقَالَ مَعْنَى قَوْلِهِ أَنْ كَانَ آخِرُهُ مُسْلِمًا
حَقِيقًا أَيْ فِي اعْتِقَادِهِ وَقَوْلُهُ وَأَنْ كَانَ يَبْطُنُ الْكُفْرَ وَلَا
يَظْهَرُ أَيْ فِي اعْتِقَادِهِ وَحَّ فَاتَّضَحَ قَوْلُهُ وَحَّ يَغْزِي الْفَائِلُ وَهَذَا
الْمُتَوَلَّى مُتَعَيَّنٌ لَا يَنْبَغِي الْعُدُولُ عَنْهُ وَقَدْ فَسَّرَ بِنِشْرٍ مِنْ أَكْبَرِ

جماعة المالكية الحديث بما يوافق كلام المتولي ايضا حيث
 حمل الحديث على ان من قال ذلك كفر حقيقة لانه ان كان
 المقول له كافرا فقد صدق والا كبر القائل لانه اعتقد
 ما عليه المؤمن من الايمان كفر واعتقاد الايمان كفر
 قال تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وقال غيره من
 ائمتنا لا يبعد حمل الحديث على ظاهره من تكفير المقاتل
 على القول بان الرعاء على غيره بالكفر كفر واعتراض بعضهم
 بان الداعي انما كفر على القول بذلك من جهة انه لما دعي
 بالكفر كانه رصيه والرضي بالكفر كفر بخلاف هذا وظاهر
 كلام الحليمي والقرابي الذي ذكرته عنهما ان القائل حيث اعتد
 ان المقول له مسلم كفر مطلقا وان اول لكن ما مر عن
 المتولي اوجه وقال ابن دقيق العيد في قوله عليه الصلاة
 والسلام ومن دعي رجلا بالكفر وليس كذلك الا حار
 عليه اي رجع وهذا وعيد عظيم لمن كفر احدا من
 المسلمين وليس هو كذلك وهو ورطة عظيمة وقع
 فيها خلق من العلماء اختلفوا في العقائد وحكموا
 بكفر بعضهم بعضا وخرق حجاب الهيبة في ذلك
 جماعة من المشورية وهذا الوعيد لا حق ٢٠ ثم نقل
 عن الاستاذ ابي اسحاق الاسفرائيني من اكابر
 اصحابنا انه قال لا اكفرا لا من كفرني قال وزعم
 خفي هذا القول على بعض الناس وحمله على غير محله الصحيح

والذي ينبغي ان يحمل عليه انه لم يرد في الحديث الذي يقتضيه ان
من دعى رجلا بالكفر وليس كذلك رجع عليه الكفر وكذا
قوله عليه الصلاة والسلام من قال لا خير يا كافر فقد باء
بها احدهما وكان هذا المتكلم اي الاسناد ابو اسحاق يقول
الحديث دل على انه يحمل الكفر لاحد الشخصين اما المكفر
او المكفر فاذا كفر في بعض الناس فكفروا وقع باحدنا وانما وقع
اي لست بكافرا لكفر راجع اليه ام فثأمله بحد صريحا
فيما مر عن المتولي وفي ان ابن دقيق العيد موافق على ذلك
وفي انه لا فرق بين التأويل وعدمه وكلام الشيخ نصير
المقدسني في تهذيبه في كتاب الصلاة صريح في ذلك
فانه لم يقيد التكفير الا بما اذا كان المقول له ذلك
ظاهرا للعدالة لكن الاوجه ما مر عن المتولي من التفصيل
وفي كافي الخوارزمي لو قال لست من امة محمد او لا اعرف
الله ورسوله او افاكافرا وبرى من الاسلام كفرا
اهم والحكم فيه ظاهرا لان من عجم انه اراد انه ليس
منهم قطعاً بل ظنا او انه لا يعرف الله ورسوله على طريقة اهل
الاصول او يخوذ لك فيما يظهر وللغنى قلبي ابن المقرئ
اعتراض على الروضة اجبت ذكره مع التنبيه على رده
وعبارته قال في البروضة قال المتولي لو قال لمسلم يا كافر
بلا تأويل كفرا لانه سمي الاسلام كفرا ذكر القموني مثله ولم
يعمله ولم يفسره الى احد قال فان اراد كفر النعمة والاحسان

فلا اثم ولا نسل قول الروضة لانه سمي الاسلام كفرا فان هذا
 المعنى لا يفهم من لفظه ولا هو مراده انما مراده ومعنى لفظه
 انك لست على دين الاسلام الذي هو حق وانما انت كافر
 دينك غير الاسلام وانا على دين الاسلام هذا مراده بلا
 شك لاننا انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام
 فنفى عنه كونه على دين الاسلام فلا يكفر بهذا القول وانما
 يعبر بهذا السب الفاحش بما يليق به ويلزم على ما قاله
 ان من قال لعابديا فاسق كفر لانه سمي العبادۃ فسقا ولا
 احسب احد يقوله وانما يريد انك تفسق وتفعل مع عبادك
 ما هو فسق لان عبادك فسق فكيف يحكم عليهم بالكفر
 باطلاق هذه الكلمة المحتملة للكفر وغيره واحتمال غير اكثر
 واطهر وانما يصح المعنى الذي ذكره لوقال زهري ونصراني
 مسلم يا كافر فهذا بلا شك لا يريد الا ان دينك وهو دين
 الاسلام كفر واما المسلم فلا يريد هذا اصلا اثم كلام
 الفتى ولك رده بانه مبني على ما زعم من ان معنى لفظه ما ذكره
 وليس معناه ما زعم بل معناه يا متصفا بالكفر وهذا كما
 ترى صادق بان ما تصفت به من الاسلام يسمى
 كفرا وبانك لترتصف بالاسلام من اصله وهو الذي
 زعمه ولا اثر لكون هذا الثاني هو الذي يطلب قصد
 بهذه الكلمة لان وصفه بالكفر مع مشاهدته الاسلام
 منه وعدم تاويله قرينة ظاهرة على تسمية الاسلام

كفرا فقلنا بما دل عليه لفظه صريحاً بواسطة القرينة
المذكورة والغينا النظر إلى ما يقصد بهذه الكلمة بين الناس لأن
هذا لا يقرب بل عليه في هذا الباب وقلنا له أنت حيث أطلقت
هذا اللفظ ولم تقول كنت كافراً لتضمن لفظك تسمية
الاسلام كفراً وان كنت لم تقصد ذلك لانا انما نحكم بالكفر
باعتبار الباطن لا الظاهر وقصدك وعدمه انما ترتبط به
الاحكام باعتبار الباطن لا الظاهر فاندفع زعم ان هذا المعنى
لا يفهم من لفظه وقوله انما مراده ومعنى لفظه المخ بل ذكره
المراد لا وجه له هنا البتة لما قررناه بان حكيمنا انما هو باعتبار
الظاهر فلا يبحث عن المراد ولا نذير عليه حكماً ظاهراً وان دفع
حصره لقوله انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام
واما ما زعمه من لزوم المذكور فغير صحيح بل لا يلزم
عليه ذلك لان العبادة لا تنافي القسق لا مكان اجتماعهما
في آن واحد اذ من ارتكب كبيرة فاسق وان كان اعبد الناس
بخلاف الكفر والاسلام فانه لا يمكن اجتماعهما من شخص
واحد في حالة من الاحوال فلا يلزم من القول لعابداً فاسق
تسمية العبادة فسقاً بخلاف القول للمسلم يا كافراً فانه ظاهر في
الوصف بالكفر ولو مع ما هو عليه من الاسلام فلزم تسمية الاسلام
كفراً وما نتج منه يرد بان اللفظ اذا كان محتملاً لمعان
فان كان في بعضها اظهر حمل عليه وكذا ان استوت
ووجد لاحدهما من مح وهو هنا ما مر من وصفه بالكفر

مع علمه بما هو عليه من الاسلام فقولك واحتمال غيره اكثر
ظاهر وقولك واظهر ليس في محله كما تقرر وقولك وانما يصح المعنى
الذى ذكره الخ برد بما علمته مما هو غنى عن الاعداد وقولك
واما المسلم فلا يريد هذا اصلا ليس في محله ايضا لان الارادة
وعدمها لا شغل لنا بها فاذا تقرر ذلك حكم يا كافر بما لم تجز
في كتاب وعلمت ان ما ذكره الشيخان فيه نفلا عن المتولى
هو الحق الذى لا يحيد عنه وان كلاما رجع من الاصحاب
صرح في كفر قائله مطلقا وان ما صرح من عبادة الازكار
وشرح مسلم وغيرهما لا يخالفه ظهرك ان ما افقتت به
في يا عديم الدين حق ظاهر لا يسع احدا انكاره وان
من انكره فقد انكر على هؤلاء الائمة الذين هم اباؤنا
في الدين لكن المعترضون على لا يحترمون احدا من المتأخرين
ولامن المتقدمين فلي بهم اسوة والحمد لله على ذلك فن قال
لاخر يا عديم الدين نقول له ما الذى اردت بذلك
فان قال اردت ان ما هو عليه من الدين لا يسمى ديننا قلنا له
قد كفرت فان لم تسم والاصر بنا غفلك وان قال اردت انه
لا دين له في العائلات ونحوها قلنا له لا كفر عليك لكن عليك
النزير الشديد الاتق بك وان قال لا نيت لي قلنا له
فهل تعتقد ان يحل لك ان تقول له ذلك فان قال
نعم قلنا له كفرت ان كان ذلك مما لا يخفى عليك نيابة على ما صرح
وان قال لا استحتم ذلك او كان مما يخفى عليه ذلك قلنا

عليك الثغرة ولا نك ارتكبت معصية ليست كفرا الى هذا
 التفصيل كله المستفاد مما قررته في يا كافر اشرت بقولي في الجواب
 السابق بل ربما يكون قوله يا عديم الدين كفرا واذا تمهدت
 حقيقة ما اجبت به قلن جمع الى رد كلام المعتضين وهو
 بركاكته وكونه باخيال اشبه غنى عن الرد لكن في ضمن رده فواء
 فاما قول من قال هذا لا فئا كفرا لا فتضائه ان قائل هذا اللفظ
 يكفر مطلقا وليس كذلك من كفر مسلما فقد كفر فيه عليه بامور
 منها ان دعواه اقتضا قولي ربما اخ الكفر مطلقا مجازة وجعل
 تعدد لولات الالفاظ فان مدلول ربما انه له حالة يكون فيها
 كفرا وحالة لا يكون فيها كفرا وهذا جلي واضح فلا تطيل فيه
 لان الكلام فيه لا يليق بهذا المصنف المبني على غاية الاتقان
 والتحري ومنها ان احتجاجه بما ذكر مكفر له صريحا فانه كفر
 مسلما من غير تاويل لان المفتي اذا افتى بمحكم فلا يخلو لمدا ان
 يكون حقا او خطأ فان كان حقا فلا كلام في تكفيره وان
 كان خطأ فكذلك وان تعدد الخطأ لانه لم يتعد تكفير احد ^{بعضه}
 اذ المفتي لا يفتي على احد معين والعجب من خوفه كيف يكفر غيره
 ويستدل بما يكفر به نفسه فان قلت فلم ذكرت هذه الاشارة
 الحقيقة ولم لم تفصل في الجواب كما فصلت هنا ولا اطلق القول
 بالحكمة كما مر في الاذكار قلت ايتارا للاختصار وحذر من
 الوقوع في ورطة الاطلاق فان النوري قال في آداب المفتي من
 الروضة واذا كان في المسئلة تفصيل لم يطل في الجواب فانه

خطا بالاشاق وليس ان يكتب الجواب على ما يعلمه من صورة
الواقعة اذ الم يكن في الرقعة تقرض له أم وليس الاطلاق في
المصنفات كالاطلاق في الفناوى قان الناظر في المصنفات
لا يقتصر على مصنف واحد والا كان مقصرا بخلاف المصنفين
فانه لا اهلية له في النظر في المصنفات حتى يعلم حكم واقعة
واما الواجب عليه رفعها للمفتي فمن اثناء واطلق له في محل
التفصيل لجهاد الى الوقوع في الخطا فكان المفتي محطاً اتفاقاً
وايضاً فالمصنفات يكثر مسائلها فلو كلف المصنفون الى استيعاب
سائر التفاسيل في كل مسألة لشق عليهم بل عجزت عن ذلك
قد تم فشاغ لهم ذكر اصول المسائل والاطلاق في بعض الابواب
اتكالا على فهم التفصيل من محل آخر وغير ذلك مما لا يخفى على ناظر
في كتبهم وايضا فانما لم افصل في الجواب تفصيلا واضحا قصدا
لستر المعنى المكفر عن العامة حتى لا تنطرق اليه افرها منهم
فان غالب فطرهم سليمة ولا يقصدون بقولهم لبعضهم يا كافر
او يا عديم الدين الا كفر النعمة او يامن فعله كفعل الكافر او نحو
ذلك مما لا يقتضى الكفر فبرزت لهم ان هذا اللفظ قد يكون كفرا
ليحذروه ويبعدوا عنه ولم ابين لهم الوجه المكفر ستر الله عليهم
لئلا يسمعوها حرم فيكون سبباً له فانه ربما يقصد فكان ما فعلته
من الاشارة الى التفصيل به برز مما ومن ترهيبهم بان ذلك كفر
ابنغ واولى والله سبحانه يوفق من شاء لما شاء واما الاعتراض
على التفريع بالغاء بما مر فسيببه الجمل بالاحكام وعدم لولان

الالفاظ ايضا لان الحكم المحقق هو الحرمة واما التكفير فامر
اخص يشترط له ما مرفكيف يعدل عن الامر المحقق وهو الحرمة
ولا يفرع عليه ويفرع على الامر الذي لم يعلم وجوده لانا طه
يقصد التكلم ولم يطلع عليه بل وينذر وقوع المفتي المكفر
من احد من المسلمين كما مر ذكر الفقهاء لانا هو خشية من
وقوعه واذا كان وقوعه في غاية الندور فعلم ان المفتي على
الحرمة هو الصواب الذي لا مرية فيه واما الاعتراض بان
المفتي كيف يكتب الثغر الشديد والثغر يراد الى رأي
الحاكم في الشدة والضعف فجوابه وان كان لا يستحق جوابا
لولا ما في جوابه من الفوائد التي لا يخفى على ذي لب ان الاحكام والقضاة
اسرارهم لعلهم الجمل عليهم وعدم معرفتهم بظواهر الاحكام فضلا
من دقاتها وقد قال الاوذعي عن قضاة زمنه ولا يفتي بقضاة
زمننا قائم كغيري عهدنا لاسلام هذا في قضاة زمنه فبالك
بغيرهم وأشار الى ذلك الفارق ايضا في قضاة زمنه مع تقدمه
على زمن الاذري بكثير ولما ان كان غالب قضاة زمننا بلغوا
الى ما لم يبلغه غيرهم صنف كتابا في قضاة زمنهم وصدرت باربعين
حديثا زيدا الذم وتشديد الوعيد على اكثر القضاة وسميته
جر القضاة لمن تولى القضاة ولئن سلمنا ان القضاة فيهم
المفتيون فلمفتي ان يكتب الثغر شديد وغير شديد ولما منع
من ذلك عند من لرادني بصيرة على ان لا يصحابنا وجهان الفاضل
ليس له ان يفتي في الاحكام فعليه صان المفتي من القضاة كغير

والاستدلال للاعتراض المذكور بان التعزيز يرجع الى امر الحكم
 في الشدة والضعف ناشئ عن الجهل بكلام الفقهاء وقواعدهم
 لانه ليس رجعا اليه في الشدة والضعف بل يجب عليه ان يفعل
 بالمعز ما يناسب معصيته من التقليل والخصيف وانما الرجوع
 اليه تعيين نوع من الانواع التي يحصل بها ذلك فثأمل هذا
 الابهام الذي اوقع المعترضين في الاعتراض بذلك على ان المفتي
 اني غلط في الجواب ولو تغير الواقع حيث لامسدة ففي المجموع
 والروضة واصلا للمفتي ان يشدد في الجواب بلفظ متاول عند
 زجر وتهديد في مواضع الحاجة زاد في الروضة قلت المراد ما ذكره
 الصميري وغيره قالوا اذا رآى المفتي المصلحة ان يقول للقاضي فيه
 تقليطا وهو لا يعتقد ظاهرا وله فيه تاويل جازع كما روى عن
 ابن عباس رضي الله تعالى عنها انه سئل عن توبة المقاتل فقال لا توبة
 له وسأله آخر فقال له توبة ثم قال اما الاول فرايت في عينيه ارادة
 القتل شغفة واما الثاني فخاسكتنا وقد قتل فلم اقمه قال
 الصميري وكذا ان سأل فقال ان قتلت عبدي حل على قصاص فراجع
 ان يقول ان قتلته قتلناك فغن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 من قتل عبدا قتلناه ولان القتل له معنيان وهذا كله اذا لم
 يترتب على اطلاقه مفسدة والله اعلم اجم كلام الروضة وهو حري
 ان يتأمله المعترضون ويفهموه فانهم يمكن تحقيق عنه وعن غيره
 من كلام الائمة والامامة صدرت عنهم هذه الخرافات واما
 الاعتراض بان القاضي لا يفتي عليه فقد مر ما يتكفل برده

بل لا يصدر ذلك الا ممن ترك الشريعة الفراء وراه ظهريا
 ونسباً منسياً لان القاضي اما ان يكون محققاً لا فناء يؤيده
 وينصره واما ان يكون مبطلا فهو ليس بقاضي فان فرض
 انه قاض ضرورة وجب رفعه الى مستنبيه ليقيم عليه الاحكام
 الشرعية فان فرض انه لا يفعل فوض الامر الى الله تعالى حتى يحكم
 الله وهو خير الحاكمين على ان القاضي في صورة السؤال خصم
 مدع على آخر ما يتعلق بالوصاية التي ذكرناها فوضت اليه
 فليس متصاحبا اليه حتى يكون له ادى شبهة في نوع من الشتم
 والسب وانما الحامل له على ذلك استطالة على اعراض المسلمين
 وشتمهم بالالفاظ القبيحة التي لا تصدر من ادنى العوام
 واما الاعتراض بان الجواب ليس مطابقا للسؤال فكلام مهمل
 لا معنى له بوجه حتى نتكلم عليه ومزيد المقت والغضب من الله
 سبحانه يلجى الشخص ان يقول ما لا يعقله ولا يفهمه نفوذ بالله
 من ذلك ونسأله العفو عما اقترفنا من الزلات والجهالات
 انه جواد كريم رؤوف رحيم واذ قد انهينا الكلام على هذه القضية
 فلننتقل الى الكلام على بقية الالفاظ والافعال التي توقع
 في كفر عندنا او عند غيرنا اعتناء بهذا الباب لخطره وفي
 الحقيقة هذا هو المقصود بالكتاب وما مر من المقدمة له والسبب
 الباعث عليه فنقول هذا باب واسع واكثر من اعني به الحنفية
 ثم اصحابنا كما استعمله فن ذلك الغرر على الكفر في زمن بعيد
 او قريب او تعليقه باللسان او القلب على شيء ولو محال اعتقلا

فما يظهر فيكون ذلك ككفر في الحال كما نقله الشيخان عن الثمة
وجزم به البغوي وغيره كالعلمي وصححه الروياني وقول
الشا في معنى الله تعالى عنق الام كالم يحرك برلسانه هو حديث
المفسر الموضوع عن بني آدم لا يخالف ذلك خلافا لمن وهم
فيه لا نه يحول على الخاطر الذي لا يستقر كما حمل الاثمة الحديث
عليه وقول ابي نصر القشيري عندنا لا يتصور الغم على الكفر
الذي هو الجهل بالله اذ لا يصح من العالم بالله ان يغمر على الجهل
يجاب عنه بان المراد بالكفر في هذا الباب ما اشعر بالجهل وان
كان قلب من صدر منه شيء مما ذكر وما ياتي ممثلا لما نا
الاترى ان الاستهزاء والهزل كغيرهما وكذلك الفعل الاتي
فان اراد ابو نصر انه وان غمر لا يكون كافرا في غير سبب ذلك
بل لوجه كلامه ورح وان اراد ان حقيقة الكفر الذي هو الجهل
لا يجمع حقيقة العلم فسلم لكن لا مدخل لذلك فيما نحن فيه وفارق
ذلك غم العدل على مواقف كبيرة فانه لا يفسق بان نية الاستدامة
على الايمان شرط فيه بخلاف نية الاستدامة على العدل فانها ليست
شرطا وكان وجه ذلك ان الايمان التصديق وهو مستغنى مع الغم
والعدالة اجتناب البكاشر مع عدم غلبة المعاصي والنية
لاشا في ذلك وهذا ظاهر لا غبار عليه ومن ثم قال البغوي
لوقال كافر آمنت بالله ان شاء الله لم يكن ايمانا لان الايمان
لا يتعلق بالشرط ولوقال المسلم كفرته ان شاء الله كفر في الحال
انتهى ونقل الامام عن الاصوليين ان من نطق بكلمة الردة وزعم

انه امر توريته كفر ظاهر وباطنا واقرهم على ذلك فثامله شيعك
في كثير من المسائل وكان معنى قصده التورية انه اعتقد مدلول
ذلك اللفظ وقصد ان يوري على السامع والا فالحكم بالكفر
يا ملنا فيه نظر ولو حصل له وسوسة فتردد في الايمان او الصانع
او تعرض بقلبه لنقص او سب وهو كاره لذلك كراهة شديدة
وطريقه على دفعه لم يكن عليه شيء ولا اثم بل هو من الشيطان
فيستعين بالله على دفعه ولو كان من نفسه لما كرهه ذكره ابن عبد السلام
وغيره ومن ذلك اعتقاد ما يوجب الكفر وان لم يظهر بقول أو
فعل ومنها كل فعل صدر عن تعبد واستهزاء بالدين صريح كالجحش
للصنم او الشمس سوا كان في دار الحرب امر دار الاسلام بشرط ان
تقوم قرينة على عدم استهزائه او عذره وما في الخلية عن القاضي
عن النضر ان المسلم لو سجد للصنم في دار الحرب لم يحكم برده ضعيف
وواضح ان الكلام في المختار واستشكل الفريز عبد السلام الفرق بين
السجود للصنم وبين ما لو سجد الولد لوالده على جهة التقظيم حيث
لا يكفر بالسجود للوالد كما يقصد به الثقب الى الله تعالى كذلك
يقصد بالسجود للصنم كما قال تعالى ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله
زلفى ولا يمكن ان يقال ان الله شرع ذلك في حق العلماء
والابادون الاصنام وقال القرافي في قواعد كان الشيخ
يستشكل هذا المقام ويعظم الاشكال فيه ونقل هذا الاشكال
الزركشي وغيره ولم يجيبوا عنه ويمكن ان يجاب عنه بان الوالد
وردت الشريعة بتعظيمه بل ورد شرع غيرنا بالسجود للوالد

كافي قوله تعالى وخروا له سجدا بناء على ان المراد بالسجود ظاهره
 وهو وضع الجبهة كما مشى عليه جمع واجابوا بان كان شرعا لمن
 قبلنا وشئ آخرون على ان المراد به الانحناء وعلى كل فهذا
 الجنس ثبت للوالد ولو في زمن من الازمان وشرعة من الشرائع
 فكان شبهه درائر لكفر فاعله بخلاف السجود لمحو الصنم أو
 الشمس فان لم يرد هو ولا ما يشابهه في التعظيم في شريعة من
 الشرائع فلم يكن لفاعل ذلك شبهة لضعيفة ولا قوية فكان
 كافرا ولا نظير لقصد التقرب فيما لم ترد الشريعة بتعظيم بخلاف
 من وردت بتعظيمه فان دفع الاشكال واتضح الجواب عنه كما
 لا يخفى وفي المواقف وشرها من صدق ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله
 ومع ذلك سجد للشمس كان غير مؤمن بالاجماع لان سجوده لها بدل
 بظاهره على انه ليس بمصدق ونحن نحكم بالظاهر فلذلك حكمنا بعدم
 ايمانه لان عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم
 انه لم يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الالهية بل سجد لها
 وقلبه مطمئن بالتصديق لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله وان
 اجري عليه حكم الكافر في الظاهر اتم ثم ما اقتضاه كلامه
 اعني الشيخ عز الدين من ان العلماء كانوا في ذلك يدل عليه
 ما في الروضة آخر سجود التلاوة وعبادته وسوا في هذا الخلاف
 وفي تحريم السجود ما يفعل بعد صلاة وغيرها وليس من هذا
 ما يفعله كثير من الجهلة الظالمين من السجود بين يدي الشاغل
 فان ذلك حرام قطعاً بكل حال سواء كان للقبلة او لغيرها وسواء

قصد السجود لله أو غفل وفي بعض صورة ما يقتضي الكفر عافانا
الله تعالى من ذلك أه فافهم انه قد يكون كفرا بان قصد به
عبادة مخلوق أو التقرب اليه وقد يكون حراما بان قصد به
تقظيمه أو اطلاق وكذا يقال في الوالد فان قلت ما ذكرتم من الجواب
عن الاشكال في الوالد لا ياتي في العلماء لانه لم ينقل صورة السجود
لهم قلت بل ياتي فيهم لان تقظيمهم ورد به الشرع على انه
ثبت لجنسهم السجود في قوله تعالى واذ قلنا للملائكة
اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس وأدم صلوات الله وسلامه
على نبينا وعليه وعلى سائر المرسلين كان بالنسبة للملائكة
عليهم السلام هو العالم الاكبر فثبت لجنس العلماء السجود
فكان شبهة وان كان المراد في الآية بالسجود والاعتقاد عند
جماعة وان آدم لم يكن هو المسجود له وانما كان قبلة لسجودهم
كما ان الكعبة قبلة لصلواتنا ومن المكفرات ايضا السحر الذي
فيه عبادة الشمس ونحوها فان خلى عن ذلك كان حراما لا كفرا
فهو مجرده لا يكون كفرا ما لم ينضم اليه مكفر ومن ثم قال
المأوردى مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه انه لا يكفر بالسحر
ولا يجب به قتله ويستل عنه فان اعترف معه بما يوجب كفره
كان كافرا بمعتقده لا بسحره وكذا لو اعتقد باحة السحر كان كافرا
باعتقاده لا بسحره فيقتل ح. بما انضم الى السحر لا بالسحر هذا
من ههنا واطلق مالك رضي الله تعالى عنه وجماعة سواء الكفر
على الساحر وان السحر كفر وان الساحر يقتل ولا يستتاب

سواء سريسا او ذميا كالتي تدين لكن قال بعض ائمة مذهب
والصواب ان لا تنقض بهذا حتى يبين معقول السحر اذ هو
ينطلق على معان مختلفة وسياتي بيانها في الخاتمة مع بيان
ان الصواب في هذه المسئلة مذهبنا كما اعترف به كثير من
اصحاب مالك ومذهب احمد رضي الله تعالى عنه في السحر افر
المذهب مالك وسياتي في الخاتمة ايضا كلام اهل مذهب
في ذلك ومنها الفاء المصحف في القادورات لغیر عذر ولا قوة
تدلى على عدم الاستهزاء وان ضعف والترادف بها الجاهات
مطلقا بل والفذر الظاهر ايضا كما صرح به بعضهم قال
الرويانى وكالمصحف في ذلك اوراق العلوم الشرعية ويؤيد
ما ياتي فيمن قال قصعة شريد خير من العلم وكتب الحديث وكل
ورقة فيها اسم من اسماء الله تعالى اولى بذلك في كونها في القدر
مكفرا واهل مذهب الرويانى بالعلوم الشرعية الحديث والتفسير
والفقه والآثار كالتحوي وغيره وان لم يكن فيها آثار السلف او
مختص بالحديث والتفسير والفقه الظاهر الاطلاق وان كان
بعد المدرك في ورقة من كتاب نحو مثلا ليس فيها اسم معظم وعبرة
الزركشي في هذا المجل ما ذكره اى الرافي في الفاء المصحف في القادورات
لا يختص بالمصحف بل كتب الحديث في معناه وقد الحق الرويانى به
اوراق العلوم الشرعية ولا شك ان الحديث وما اشتمل عليه من
اسماء الله اعظم اسم وفهم بعض المتأخرين من هذه العبارة
انها تضعيف لكلام الرويانى وانت خبير اذا تأملت بها ان الامر

ليس كذلك وإنما ذكر ذلك تقوية لما ذكره من الحاق كتب
الحديث بالمصحف فكانه يقول هو أولى بالحكم مما ذكره الروياني
فيتعين ذكرها كما ذكر الروياني وأوراق بقية العلوم الشرعية
وإن كانت داخلة في كلامه ومن ذلك تعلم أن كل ورقة فيها اسم
معظم من أسماء الأنبياء والملائكة تكون كذلك وإن المراد بالمصحف
ونحوه كل ورقة فيها شيء من القرآن أو الحديث أو نحوهما سواء كتبت
القرآن للدراسة لغيرها وإن هذا الحل فارق فساد بيع ذلك
من كافر والدخول به للحلال لغش ما هنا فإن قلت قد نفا في ما نرى
قولهم يحرم الاستنجاء بيد فيها خاتم عليه معظم ولم يجعلوه كقرا
قلت الفرق أن تلك حالة حاجة وإيضاً فالأمر يمنع ملاقة
النجاسة للمعظم فإن فرض أنه قصد تضيئه بالنجاسة يأتى فيه ما هنا
على أن الحرمة لا تنافي الكفر كما مر وكالقاء المصحف ونحوه في القدر
تلطخ الكعبة وغيرها من المساجد نجس ولو قيل إن تلطخ
الكعبة بالقدر الطاهر كذلك لم يبعد إلا أن كلامهم من ما ياباه
قال إمام الحرمين وفي بعض التعاليق عن شيخه أن الفعل مجزئ
لا يكون كفراً قال وهذا زلل عظيم من المعلق ذكرته للتنبه
على غلطه أم وأقره الشيطان على ذلك وهو جدير بالغلط
وإن نقل عن الشيخ أبي محمد أيضاً وعن غيره خلافاً لمن نظرفيه
بذلك وقول الأذرعى لم يؤول ويحمل على محل صحيح لا يخفى على
الفتية استخراجهم كما نرى يشير به إلى أن حقيقة الفعل لا يمكن
أن يكون كفراً وإنما الكفر ما استلزمه من به الزهاون بالدين

وغره وهذا تاويل صحيح وبريد دفع الغلط الا ان المراد
 لا يدفع الايراد ومنها القول الذي هو كفر سواء صدر عن
 اعتقاد او عناد او استهزاء فن ذلك اعتقاد قديم العالم
 او حدوث الصانع او نفى ما هو ثابت للقديم بالاجماع
 المعلوم من الدين بالضرورة ككونه عالما او قادرا او كونه
 يعلم الجزئيات او اثبات ما هو منفي عنه بالاجماع كذلك
 كالا لوان او اثبات الاتصال والانفصال له فان قلت
 المعتزلة تنكر الصفات السبعة او الثمانية ولم يكفروا بهم
 قلت هم لا ينكرون اصلها وانما ينكرون زيادتها على الذات
 حذرا من تعدد القدماء فيقولون انه تعالى عالم بذاته قادر
 بذاته وهكذا والجواب عن شبهتهم المذكورة ان المحذور
 تعدد ذات قدما لا تعدد صفات قائمة بذات واحدة قديمة
 وكذا يقال في الخلاف الاشاعري في نحو البقاء والقدم والوجه
 واليدى وبهذا ان ناملته نعلم الجواب عن قول العزى بن عبد
 والعبان الاشعري اختلفوا في كثير من الصفات كالقدم
 والبقاء والوجه واليدى وفي الاحوال كالتعالي والقدورية
 وفي تعدد الكلام واتحاده ومع ذلك لم يكفر بعضهم بعضا
 واختلفوا في تكفير نفاة الصفات مع اتفاقهم على كونه حيا قادرا
 متكيفا تفقوا على كماله بذلك واختلفوا في تعليله بالصفات
 المذكورة ام فماخذ عدم تكفير المعتزلة وغيرهم الذي هو الاصح
 وان جرى قول بكفرهم عليه جماعة بل نقل عن الائمة الاربعة انهم

لم يسلكوا اعتقاد نقص في الذات بل زعموا بذلك انهم الموجدون
المعظمون دون غيرهم واما القدم والبقا فامورا اعتبارية فلا
يلزم على تغييرها نقص ايضا وكذا نفى الوجه واليدان ونحوهما
فانقضى ما شئ عليه الاكثر وعدم تكفير بعض الاشياء لبعض
وقد اشار ابن الرقعة الى مدرك القول بالكفر والقول بعدمه
بما حاصله ان المخالفين لصفات الباري تعالى الذي هو متصف
بها انما يحكم بكفرهم لانهم يعترفون باثبات الربوبية لذات الله
تعالى وهي واحدة والقول بالكفر نظرا الى ان تغيير الصفات بما
لا يعتبر فيه النظر والعيان بمنزلة تغيير الذات فكفر والانهم
لم يعيدوا الله سبحانه وتعالى المنزه عن النقص لانهم عبدوا
من صفة كذا وكذا والله سبحانه منزوع عن ذلك فهم عابدون
لغيره بهذا الاعتبار قال وهذا ما يحكي عن اخيار شيخ الاسلام
ابن عبد السلام قدس الله روحه آه وميل كلام ابن الرقعة
الى عدم التكفير وهو كذلك وان لزم على هذا الاعتقاد نقص
لان لازم المذهب غير مذهب كياقي ومن ثم قال الاستغنى
الجسم ملزمون بالالوان وبالاتصال والانفصال مع انا
لانكفرهم على المشهور كادل عليه كلام الشرح والروضة
في الشهادات آه وسياق الجمع بين هذا وقول الفروي عن الله
تعالى عنه في شرح المذهب بكفرهم فالحاصل ان من نفى واثبت
ما هو صريح في النقص كفرا وما هو ملزم للنقص فلا معنى اثبات
الاتصال والانفصال يرجع الى قول من قال الباري تعالى

لا داخل العالم ولا خارجه ومن ثم قال القرألي معناه ان مصحح الاتصال
 والاتصال الجسمية والتحيز وهو محال فانك عن الصديقين
 كما ان الجاد لا هو عالم ولا جاهل لان مصحح العلم هو الحياة فاذا التفت
 الحياة انتفى الضدان وهذا كما ترى ظاهرا في تكفير القائلين بالجبهة
 لكن مشي القرألي في كتابه المنقذة بين الاسلام والزندقة والعز
 ابن عبد السلام في فتاويه الموصليه وغيرها على كفرهم قال ابن عبد السلام
 لان علماء الاسلام لم يخرجوهم عن الاسلام بل حكموا لهم بالارث
 من المسلمين وبالدفن في مقابرهم وتحريم دماهم واموالهم قال
 الزركشي وهذا بناءه الشيخ على تفسير المتكلمين بالابواب
 بما علم انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم بالضرورة وعلى هذا
 العلم يكونه عالما بالعلم او عالما بذاته او كونه مرثيا او غير مرثي
 ليس بداخل في مسمى الايمان وكذلك كونه في جهة او ليس في جهة
 انتهى وبريئا يلما قدمته في وجه تكفير المعتزلة ونحوهم قال
 الشيخ ومن زعم ان الاله سبحانه ويقال يحل في شئ من احاد النال
 او غيرهم فهو كافران الشرع انما عفى عن الجحمة لقلبة التجسيم
 على التام وانهم لا يفهمون موجودا في غير جهة بخلاف الحلول فانه
 لا يعم الابلا به ولا يخطر على قلب عاقل فلا يعنى عنه اهر وكالحول
 الاتحاد كما ياتي والمحصل ان في كفر ساير الفرق خلافا بين
 ائمة السلف والخلف حرره القاضي عياض آخر الشفا ومذهبا
 انه لا يكفر الا في العلم بالجزئيات او بالمعدوم وزعم قدم
 العالم او بقاءه او الشاك في ذلك ومنكر البعث او شئ من

تلقاها كما يعلم مما ياتي عن الروضة عن القاضي عياض وزاعم الحلول
او الاتحاد ونحوهم كالتائلين بالشاخ وغيرهم من الطوائف
المذكورة في الشفا وغيرهم وانما تركت ذكرهم لان كفرهم معلوم
ما قررت في الكتاب ومن ذلك جحد جواز بعثة الرسل وانكار
نبوة بني من الانبياء الملقق على نبوتهم صلوات الله وسلامه عليهم
لا كالحضر وخالد بن سنان ولعمان وغيرهم وكان ذلك الشك
فيه قال الحارثي في كافيته او انكار رسالة واحد من الانبياء
المعروفين آه وينبغي حمل قوله المعروفين على من اجمع المسلمون
على رسالتهم واراد نفي الرسالة على ساير الاقوال فانه قد وقع
خلاف في تعريف الرسول ومن ذلك ايضا تكذيب بني اوس نسبة
تعمد كذب اليه او محاربتة اوسبه والاستخفاف به ومن ذلك
كما قاله الحليني ما لو توقف في وقت بني من الانبياء انه هو النبي دون
ذلك النبي او في زمن نبينا او بعده ان لو كان نبينا او انه صلى الله
عليه وسلم لم تكف النبوة به فيكفر في جميع ذلك والظاهر انه لا فرق
بين منى ذلك باللسان والقلب (تنبيه) قضية قولهم او تكذيب
بني اوس لا فرق بين تكذيبه في امر ديني او غيره وهو ما يصرح به
كلام العراقي شارح المذهب لكن كلام غيره ينازع فيه واصل ذلك
انهم صرحوا بان من خصائصه صلى الله عليه وسلم التزوج بثلاث
لان اعتبارهم لامن الجحد وهو مأمون في حق صلى الله عليه وسلم
ثم قالوا والمرأة ولو كذبت لم يلتفت اليها وقال العلامة العراقي
ان المذكور بل تكفر بتكذيبه فقضية كلام غيره عدم كفرها

لكن كلامه اوجه لان تكذيبه ولو في الامر الديني صريح في عدم
 مصمته من الكذب وفي الحاق النقص به وكلاهما كفر ولا ينافي
 ذلك ما وقع عن بعض حفاة الاعراب مما يقرب من ذلك لانهم كانوا
 معدودين بقرب اسلامهم وصريح كلامهم هنا ان كون الاستخفاف
 به كفر من خصايصه وقد يجاب اخذنا من استنقار كلامهم بانهم
 كثيرا ما يعدون شيئا من خصايصه ويكون المراد به ما اختص به
 عن عدل الانبياء من بقية الامم وقد عدوا من خصايصه ايضا
 ان من زنا بحضرتة كفر ونظر فيه في الروضة ومجيب بان هذا
 ظاهر في الاستخفاف فكان كفر ومنه يؤخذ ان غير من الانبياء
 كذلك ويعود الاشكال والجواب المذكوران ومن ذلك ايضا
 جمل اية او حرف من القرآن مجع عليه كما لمعوذتين بخلاف البسلة
 او زيادة حرف فيه مع اعتقاد انه منه فان قلت قد انكر ابن
 مسعود كون المعوذتين قرآنا فكيف يكفرنا فيها قلت قال النووي
 في المجموع ان نسبة ذلك لابن مسعود كذب عليه فان قلت فهل فيه
 حجاب على تقدير الصحة قلت الجواب عنه ان لم يستقر الاجماع
 عند انكاره على كونها قرآنا واما الآن فقد استقر وصارت
 قرآنيتهما معلومة من الدين بالضرورة فكفرنا فيها عالما كان
 او اميا مخالفا للمسلمين على ان ما روى من انكاره انما هو انكار
 لرسمهما في مصحفه لا لكونهما قرآنا كما قاله الشيخ ابو علي بن ابي
 هريرة والفاضل ابوبكر الباقلاني لانه كانت السنة عنده
 ان لا يثبت في المصحف الا ما امر النبي صلى الله عليه وسلم باثباته

او كسبه ولم يجوه كتب ذلك ولا سمع امر به وفي وجه
 حكام الفاضل حسين في تعليقه انه يلحق بسب النبي صلى الله عليه وسلم
 سب الشيخين وعثمان وعلي رضي الله عنهم فقال من سب الصحابة فسق
 ومن سب الشيخين او الحسينين يكفر او يفسق وجهان كذا
 في النسخة وصوابه الحثين بمحجة ففوقية فنون يعني عثمان
 وعلي رضي الله تعالى عنهما وعبارة البغوي من انكر خلافة ابي بكر
 يبدع ولا يكفر ومن سب احدا من الصحابة ولم يستحل يفسق *
 واختلفوا في كفر من سب الشيخين قال الزركشي كالسبكي ينبغي
 ان يكون الخلاف اذا سبه لامر خاص به اما الواسع لكونه صحابيا
 فينبغي القطع بتكفيره لان ذلك استخفاف بحق العجزة وفيه
 تقرض بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد روى الترمذي انه صلى
 الله عليه وسلم رأى ابو بكر وعمر فقال هذان السمع والبصر وهكذا
 القول في شأن غيرهما من الصحابة وقد ثبت عنه عليه الصلاة والسلام
 انه قال يقول الله تعالى من اذى لي وليا فقد اذنت بالحق وفي
 رواية فقد استحل محارمي ولا شك انا نتحقق ولاية العشر
 فمن اذى واحدا منهم فقد اذنت الله تعالى بالمحاربة فلو قيل يجب
 عليه ما يجب على المحارب لم يبعد ولا يلزم هذا في غيرهم الا من
 تحققت ولائته باخبار الصادق اه وما يحشه من القطع بالتكفير
 ظاهر نفلا ومعنى ومن الاحاق بالمحارب ظاهره لا نفلا
 وسياتي لذلك بسط آخر ومن ذلك ان يستحل محاربا بالاجماع
 كالحزب والواط ولو في مملوكه وان كان ابو حنيفة لا يرى الحدة

لان ماخذ الحرمة عنده غير ماخذ الحد او يحرم حلالا بالاجماع
 كالنكاح او ينفي وجوب مجمع على وجوب ركعة من الصلوات الخمس
 او يعتقد وجوب ما ليس بواجب بالاجماع كمدلاة سادسة
 يعتقد فرضيتها كفرضية الخمس لخرج وجوب معتقد الوتر
 ونحوه كصوم شوال هذا ما ذكره الرافعي نراد النووي
 في الروضة ان الصواب تقييده بما اذا جحد جمعا عليه يعلم
 من دين الاسلام ضرورة سواء كان فيه نضام لا بخلافه لا
 يعلم كذلك بان لم يعرفه كل المسلمين فان جحد لا يكون كفرا اجماع
 ومازاده ظاهر وخرج بالجمع عليه الضروري كاستحقاق بنت
 الابن السادس مع بنت الصلب وتحريم نكاح المنعة فلا يكفر
 جاحدهما كما بينته في شرح الارشاد ومع بيان انه هل الكلام
 في جاحدهما جهلا او عنادا ومع بيان رد قول البلقيسي ان نكاح
 المنعة معلوم من الدين بالضرورة وان قد استحلل الدرما
 والاموال عالم ينشأ عن تاويل ظني البطلان كما ويل البقاء
 والضروري امثلة كثيرة استوعبتها في الفتاوى
 ومن ذلك ايضا ما لواقع اهل مصر على حادث فانكارها لا ينكح
 كفرا ومحل هذا كله في غير من قرب عهد بالاسلام او نشأ
 بادية بعيدة والاعرف الصواب فان انكر بعد ذلك كفرا فيما
 يظهر لان انكاره ح في تفصيل الامتروسيات عن الروضة
 عن القاضي عياض ان كل ما كان فيه تفصيل الامتروسيات كفرا
 ثم ما ذكره الشيخان كالاصحاب في استحلال النحر مستبعد الاما

بأننا لا نكفر من رد اصل الإجماع ثم أول ما ذكره بما إذا قصد
الجميع على أن التحريم ثابت في الشرع ثم حمله فإنه يكون رد
للشرع قال الرافعي وهذا إن صح فليجرح مثله في سائر ما حصل
الإجماع على افتراضه أو تحريمه فنفاه وإجاب عنه أبو القاسم
الزنجاني بأن ملحظ التكفير ليس مخالفة الإجماع بل استباحة
ما لم تحريمه من الدين ضرورة ولذا قال ابن دقيق العيد مسائل
الإجماع أن صحبها التواتر كالصلاة كفر منكرها مخالفة
التواتر لا لمخالفة الإجماع وإن لم يصحبها التواتر فلا يكفر
نافية و فرق الزركشي بين تكفير منكر الإجماع أي الجمع عليه
وعدم تكفير المنكر اصل الإجماع بأن منكر الحكم موافق على كون الإجماع
حجة ثم انكر اثره المترتب عليه فكفرناه بخلاف منكر الأصل فإنه
لم يوافق على شيء البتة ١٠ وفي فرقة نظر لاقتضائه أن منكر
الحكم لا بد أن يسبق منه اعتراف بحجية الإجماع وهو خلاف قضية
اطلاقهم وإن من سبق منه الاعتراف بذلك يكفر وإن لم يكن الحكم
ضرورياً وليس كذلك فالذي يتجده هو ما أشار إليه الجواب
الأول من أن ملحظ التكفير انكار الضروري سواء سبق منه الاعتراف
بحجية الإجماع أم لا فإن قلت هل بقي من فرق آخر بين انكار
اصل الإجماع حيث لم يكن كفرا وانكار الحكم المجمع عليه الضروري
حيث كان كفرا قلت نعم وتقدم قبله مقدمه وهي أن النظام
وغيره إنما انكر وأكون الإجماع حجة زعماءهم أنه لا يستحيل
الخطأ على أهل الإجماع وأنه لا دليل على عصمتهم قطعا

اذما استدل به على ذلك فيحمل التأويل فالاجماع الذي انكروه
 هو مطابق العلماء على تفرقهم وكثرتهم على راي نظري وهذا ليس
 كما نكارى الضروري الذي هو مطابقا بقوم على الاخبار عن محسوس
 على نقل التواتر وذلك قطعي بحصول العلم الضروري به والقدح فيه
 يسرى الى ابطال الشريعة من اصلها فمطابق العلماء على راي واحد
 نظري لا يوجب العلم القطعي الا من جهة الشرع فلم يكن انكار كونه
 من اصله حجة ولا انكار افادته القطع مع الاعتراف بحجته كقرا
 على الاصح بخلاف انكار الضروري فانه يجرى الى انكار الشريعة
 بل الشرايع كلها فمن ثم كان كفرا كما تقر فانتقم الفرق بين انكار
 اصل الاجماع او كونه حجة قطعية وبين انكار الضروري وما قررت
 يعلم رد تنظير الغزالي في كفر جاحد الجمع عليهم بان النكاح انكر
 كونه الاجماع حجة فيصير مختلفا فيه وجه رده ان النظام
 لا ينكر الحكم كما مر على التزل فهو بهذا الانكار مبتدع ضال فلا
 نظر لانكاره ولا خلافه فان قلت فاني حكم الاجماع اخف
 حالا من جاحد الجمع عليه لان الاول ليس معه اعتقاد مخالف
 بخلاف الثاني فان الجحد يقتضي سبق الاعتراف والاعتقاد
 قلت اذا تأملت ما سبق من التحرير علمت ان المخبط في النكاح
 انما هو انكار الضروري المستلزم لانكار الاجماع بخلاف انكار
 الاجماع من اصله او حجته او الجمع عليه الغير الضروري فانه
 لا يكون كفرا خلافا لما يوهى كلام بعض المتأخرين وحما
 يوضح هذا المقام ان من انكر ما عرف بالتواتر فان لم يرجع

انكاره الى انكار شريعة من الشرايع كإنكار غزوة تبوك او وجود
ابن بكر وعمر وقتل عثمان وخلافه على وغير ذلك مما علم بالنقل
ضرورية وليس في انكاره جحد شريعة لا يكون انكاره ذلك كقوله
اذ ليس فيه اكثر من الكذب والفتاد كإنكار بشام وعباد
وقفة الجبل ومخاربه على من خالفه نعم انه افترن بذلك اتهامه
للباقين وهم المسلمون اجمع كقوله في الشفا وغيره لسريانه الى
ابطال الشريعة وليس هذا منكر اصل الاجتماع لانه لا يتم جميع
المسلمين بل ولا بعضهم وانما ينكر اجتماعهم وتوافقهم على شيء
وان رجع انكاره الى انكار قاعدة من قواعد الدين او حكم من احكامه
كإنكار الخوارج حديث الرجم فان كان لانكارهم الرجم كفر ولا يتم
حكم من احكام الشريعة مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة وان
انكروا واقعة واعترفوا بان الرجم ثابت في هذه الشريعة
بدليل آخر لم يكفروا ما لم يفتروا بذلك اتهامهم للناقيلين وهم
المسلمون اجمع واذا تدبرت هذا الذي قررت واستحضرت قواعد
ظهورك انه الحق بالاعتماد والنصوب مما ذكره بعض المتأخرين
وغيرهم في هذا المحل وسياتي لهذا البحث زيادة تحقيق وتبيين
وفي تعليق البغوي من انكر السنن الاربعة او صلاة العيد من
يكفر والمراد انكار مشروعيةها لانه معلومة من الدين بالضرورة
ولو انكر هيئة الصلاة زعمنا انها لم ترد الا بمجملته وهذه الشفا
والشروط لم ترد بنص على سوا تركها ايضا اجبا عما كما يؤخذ من
كل الشفا قال القولي ومن ذلك اي جحد الضروري ان

يعتقد في شيء من المكوس انه حق قال ويحرم تسميتهما بذلك
وقضيه ان يحرم تسمية الباطل حقا لا يطلق أنها كفر وهذا
ظاهر في نحو هذه المسئلة مما فيه ضرب من التأويل وهو اخذ
الامام له على نية الزكاة اما فيها لا تأويل فيه بوجه فينبغي
ان يكون تسميته حقا كفرا ومن المكفرات ايضاً ان يرضى بالكفر
ولو ضمنا كان يسأله كما فرمى بالاسلام ان يلفنه كلمة الاسلام
فلم يفعل او يقول له اصبر حتى افرغ من شغلي او خطبتي لو كان
خطيبا وكان يشير عليه بان لا يسلم وان لم يكن طالبا للاسلام فيما
يظهر وكلام الحليمي الآتي قريبا قد يدل على ان اشارته عليه
بان لا يسلم اذا كانت تكون عدوه فيشير عليه بما يكره وهو كفر
ويمتنع عما يحبه وهو الاسلام لم يكفر وفيه نظر والذي يظهر انه
يكفر بذلك وان قصد ما ذكر لانه كان مستسببا في بقائه على الكفر
وليس هذا مسئلة الحليمي الآتية خلافا لمن توهم لان ذلك فيها
مجرد تمنى فقط وهذه فيها تسبب الى البقاء على الكفر ويشير على مسلم
بان يرتد وان كان مريدا للردة كما هو ظاهر ويكره على الكفر
على الاصح او يطلب منه او من كفر الكفر كما صرح به الامام حيث قال
في يهودى تنصرفنى قول يطالب بالاسلام او بالعود على ما كان عليه
والمتغير عن هذا القول يحتاج الى تأنيق فلا ينبغي ان يقال
هو مطالب بالاسلام او بالعود الى اليهود فان طلب الكفر كفر
انتهى بخلاف ما لو قال لمسلم سلبه الله الايمان او الكافر لا رزقه
الله الايمان فانه لا يكون كفرا على الاصح لانه ليس مرضى بالكفر

وانما هو دعاء عليه بتشديد الامر والعقوبة عليه هذا ما ذكره الشيخان
وانت خبير من قولها لانه ليس مرضى بالكفر ان محل ذلك
ما اذا لم يذكر ذلك مرضى بالكفر والا كفر قطعا والذي يظهر
من نحوي كلامها انه لو اطلق ولم يقله على جهة الرضى بالكفر ولا على
جهة تشديد العقوبة عليه لا يكون كافرا وهو ظاهر ولو رضى كافر
بلاسلام او اكره كافرا آخر عليه او عزم عليه في المستقبل لم يكن
بذلك مسلما ويفرق بما مر في الغرر على الكفر والعزم على فعل كبيرة
وليس من الرضى بالكفر ان يدخل دار الحرب ويشرب معهم الخمر ويأكل
لحم الخنزير اذا ارتكاب كبائر المحرمات ليس كفرا ولا ينسلب بها اسم
الايمان بل اسم المذبح كنعى ودين وولي ومخلص وموفق على
الاطلاق فاذا مات فاسقا لا يخلد في النار خلافا للفقهاء
فانهم يحكون بكفره وللعزلة فانهم يقولون انه فاسق ليس بمؤمن
ولا كافرا والفسق عندهم منزلة بين الايمان والكفر ومنعاه وصفه باسم
مدح ما ذكره مطلقا او مقيدا (تنبيه) ما ذكر في مسألة عدم التلقين
وفي الاشارة هو ما نقله الشيخان في الروضة واصطفاها عن المنثوي واقره
وهو المعتقد وبه جزم البغوي واما ما في باب الفصل من المجموع
من ان الصواب انه ارتكب معصية عظيمة فتضعف بل الضم الاول
كما قاله الزركشي خلافا لقول الاذري والنصويين ظاهرهما سوى
اشارته بانه لا يسلم ومن جزم ايضا بالكفر في ذلك الغرر الرازي
ونقل عن بعض العلماء انه ينبغي له ان لا يطول المدعى في كلمة لا يحصل
الاشغال من الكفر الى الايمان على اسرع الوجوه وما ذكر في مسألة

لا رقة الله الايمان استشكل بما اذا قال لمسلم يا كافرا بلانا وبيل
 ويحاب بان الكفر ثم ان ما جاء من تسمية الاسلام ككفر اكما مروضا
 ليس فيه ذلك وبهذا يزير اتجاه ما قد هتم من انزل لو طلب
 ذكر ذلك للرضا بالكفر كان كافرا ويؤيد ايضا ما دل عليه كلام
 الحلي من انه لو تمنى مسلم كفر مسلم فان كان ذلك كما يتمنى الصديق
 لصديقه ما يستحسنه كفر لان استحسان الكفر كفر وان كان كما
 يتمنى العدو وعدوه ما يستعظمه لم يكفر فاذا السلم عدوه الكافر
 فخرن المسلم لذلك وتمنى ان لم يسلم وود لو عاد الى الكفر لا يكفر
 لان استقباله الكفر هو الذي يحمله على ان يتناوله واستحسانه
 الاسلام هو الذي يحمله على ان يكرهه له وانما يكون تمنى الكفر
 على وجه الاستحسان له وقد تمنى موسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم
 ان لا يؤمن فرعون وزاد على التمنى فدعى الله بذلك بقوله ربنا
 اطرس على امواهم واشدده على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا
 العذاب الاليم فلم يضر ذلك ولا عاقبه الله عليه ولا ذكره
 عنه امم تكن في الاستدلال نظرا لان شرع من قبلنا ليس
 يشرع لنا ولانه يجوز ان موسى على نبينا وعليه وعلى سائر
 الانبياء والمرسلين افضل الصلاة والسلام علم عدم ايمانهم
 فسأله قصدا والكلام فيمن انطوت عليه عاقبه وقد يجاب
 بانه وان كان شرما لمن قبلنا الا انه لم يسرى في شرعنا ما يخالفه
 فيكون حجة على المخالف وبان الاصل في السؤال طلب حصول
 ما ليس بمحاصل فلا نظر الاحتمال المذكور على انه ورد في القصة

ما ينبغي له وهو ان الاجابة لم تقع الا بعد ٤٠ سنة من السؤال
 وايضا فقلوه تعالى قد اجبت دعوتكما امتنانا عليهما بالاجابة
 وما كان واقعا قبل الاجابة في علم السائل لا يمتن عليه بانه
 استتيب له فيه فان قلت ما تقررا ولا في مسألة سئله الله
 الايمان اول انزله الله الايمان ينال فيه ما اقتضاه كلام الانبياء
 من انه لو لم يكن كافرا معينا في وقتنا كفر ولا يقال يلحق بكونه
 كافرا في الحال كما يقال للمسلم رحمه الله لكونه مسلما في الحال
 وان كان لا يتصور ان يرتد لان معنى رحمه الله ثبت الله على
 الاسلام الذي هو سبب الرحمة ولا يقال ثبت الله الكافر
 على الكفر الذي هو سبب اللعنة لان هذا سؤال الكفر وهو
 في نفسه كفرهم قال الزركشي عقبه فنفطن لهذه المسئلة
 فانها غريبة وحكمها متجه وقد نزل فيه جماعة امر قلت لا منافاة
 لما قررته ثانيا من التفصيل الذي ينبغي ان يجري مثله هنا كما
 انه ينبغي ان يجري مثل هذا ثم فيقال ان اراد بلفظه الله الدعا
 عليه بتشديد الامر او اطلق لم يكفر وان اراد سؤال بقاءه
 على الكفر او الرضى ببقائه عليه كفر وفي سلبه الله الايمان لمسلم
 ولا نزقة الله الايمان لكافر ان اراد سؤال الكفر للمسلم او البقاء
 عليه للكافر او رضى بذلك كفر وان اراد الدعاء بتشديد العقوبة
 او اطلاق فلا فذلك هو الحق التدبير فانه تفصيل متجه قضت
 به كلها بهم واستشكل الفخر الرازي ما ذكر في اركان الكتاب
 من انه ليس كفرا بان الاعمال عند الشافعي رضي الله تعالى عنه

من الإيمان فكيف لا ينتفى عند انتفاؤها لأن المجموع المركب من
 أمور إذا انتفى واحد منها لا بد وأن ينتفى ذلك المجموع فإذا
 كان العمل إخلا في حقيقة الإيمان فلا بد من انتفاؤه في حق
 الفاسق وسأول ابن التلمساني الجواب فقال واظن
 بالشافعي أنه لم يحكم على الفاسق بخروجه عن الإيمان لكن
 لا يلزم من عدم الحكم بالخروج عن الإيمان الحكم بعدم خروجه
 عن الإيمان بل من الجائز أنه لم يحكم بالخروج ولا بعده وإن كان
 يلزم من قوله أن الإيمان عبارة عن مجموع الأمور الثلاثة
 الحكم بالخروج لكن ضمنا لأصريحا وأما المعتزلة فقدر طردوا
 أصلهم لأنه لما كان العمل عندهم دخلا في حقيقة الإيمان قالوا
 الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر قال الزركشي وهذا الجواب لا ينفع
 في هذا المضيق ولعل الله ييسر حله أم وأقول قد ييسر الله تعالى
 حله بما هو على وهو أن يقال في جوابه أن الشافعي رضي الله تعالى
 عنه يقول أن الإيمان يزيد بزيادة الأعمال وينقص بنقصها
 فإن أريد الإيمان الكامل كانت الأعمال داخلة في سماء ولزم
 انتفاؤه بانتفاؤها وانتفاء بعضها وصدق آخ على الفاسق
 أنه ليس بمؤمن بهذا الاعتبار وإن أريد الإيمان المتكفل بالنجاة
 من النار المشار إليه بقوله تعالى أخرجه من قلبه مثقال حبة
 من إيمان فالأعمال ليست داخلة في سماءه إذ هو التصديق
 بالقلب مع النطق باللسان بشرطه فلا يلزم من انتفاؤها
 انتفاؤه ويصدق على الفاسق أنه مؤمن من أهل الجنة

فعلم ان مبنى الاشكال على نوع من المغالطة وزيادة الالهام
وان الشافعي رضي الله تعالى عنه لم يقل بان الايمان بساثر
انواعه عبارة عن مجموع الامور الثلاثة اعني التصديق بالقلب
والنطق باللسان والعمل بالجوارح خلافا لما يوهمه كلام ابن
التمساني لا ضمنا ولا صريحا واعلم ان الشيعيين قالوا في كتب
اصحاب ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه اعتنا نام بتفصيل الاقوال
والافعال المقتضية للكفر واكثرها مما يقتضي اطلاق اصحابنا
الموافقة عليه واعترضاها الزركشي اخذ من كلام شيخه الاذرع
وغيره بان اكثرها مما يجب التوقف فيه بل لا يوافق اصل ابي حنيفة
فانصرح عنه انه قال لا اكفر احدا من اهل القبلة بذهب ولا
يحوز الا فباذلك لا على مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه
لسكوت الرافعي عنه ولا على مذهب ابي حنيفة لان ذلك مخالف
لعقيدته ومن قواعد ان معنا اصلا محققا وهو الايمان فلا
نرفعه الا بيقين مثله يضاده وغالب هذه المسائل موجودة
في كتب الفناوى الحنفية ينقلونها عن مشايخهم وكان المتورعون
من متأخري الحنفية ينكرون اكثرها ونجا لفونهم ويقولون
هو لا لا يحوز تقليدهم لانهم غير معروفين بالاجتهاد ثم
لم يخرجوها على اصل ابي حنيفة لانه خلاف عقيدته فليست
لهذا وليحذر من يبادر الى التكفير في هذه المسائل مناوئين
فيخاف عليهم ان يكفروا لانهم كفروا مسلما ومن لا يكفر الا من شاق
النبي صلى الله عليه وسلم وانكر ما يعلم بالضرورة من شرعه

انه من الدين ان لا يخفى عليك ان الشخين هما الحجة و على
ما قاله المعول وان ثقباً مثل هذه الكلم والجبين المتقنين
له لك والثالثين هذه الكلم تحيث وافقوا الشخين على اكثرها
بل و قالوا في كثير مما قال النوري عفا الله تعالى عنه وحده اوضح
الرافعي انه ليس يكفر ان الصواب انه كفر واستعمل ذلك جميعه
ان صدق تأملك ما سأليه عليك مما تقر به عينك ولا تجده
في كتاب غير هذا الكتاب فان اكثر ما مر وما ياتي لم ارا احد الغرض
له والحمد لو اهاب القوى والقدر سبحانه عليه التوكل واليه انيب
فحيث ما سكنا على شيء من هذه المسائل صحت نسبته لمذهب
الشافعي و جاز الاقناب ما لم يتفق المناخرون على خلاف
ما سكنا عليه فح للفتي ان يفتي بما اتفقوا عليه واما
مذهب أبي حنيفة وكونه يقتضيها او لا فلا شغل لنا به فذلك
المسائل ما لم يخرج باسم من اسماة تعالى او بامر او بوعده او عليه
كذا نقلاه عنهم و اقراه وهو ظاهر جل الا ان محل ما ذكر كما
يعلم مما ياتي فيمن لا يخفى عليه نسبة ذلك اليه سبحانه وتعالى
ولاسيما الاسماء المشتركة فيستفسروا ويعمل بتفسيره ومنها
لوقال لو امرني الله بكذا لم افعل او لو صارت القبلة في هذه
الجهة ما صليت اليها كذا نقلاه عنهم ايضا و اقراه و بحسب
الاذرى ان ياتي فيها التفصيل الآتي في ان اعطاني الله
الجنة وهو قريب وان امكن الفرق ومنها لوقال لو اعطاني
الجنة ما دخلتها اقهرهم الرافعي مراد في الروضة قلت مقتضى

من صلبنا والجاري على القواعد انه لا يكفر وهو الصواب اه
وفصل غيره بين ان يقوله استيقنا او ان لم يقنا الضاد
فيكفر ولا فلا وهو توجه ويؤيد ما ياتي في مسئلة فله
اظفارك ومنها لو قال لغيره لا تترك الصلاة فان الله لو انزل
فقال لو اخذني الله بها مع ما في من المرض والشدة فلا يني
او قال المظالم هذا تقدير الله تعالى فقال الظالم انا افعل
بغير تقدير من الله كافر ولو قال لو شهد عندى الملائكة والانبيا
بكذا ما صدقتم كركذا نفلاه عنهم واقراء وهل لو قال
الملائكة فقط او الانبياء فقط يكفر ايضا الذي يظهر نعم
لان ملحظ الكفر كما لا يخفى نسبة الانبياء او الملائكة الى الكذب
فان قلت جرى خلاف في العصمة قلت اجمعوا على العصمة من
الكذب ونحوه والذي يظهر ايضا ان لو قال الرسل بدل الانبياء
كان كذلك وهل قوله لو شهد عندك جميع المسلمين ما صدقتم
كذلك اولا الذي يظهر نعم لما مر من ان الشرع دل على عصمتهم
من الاتفاق على الكذب ومنها لو قيل قل اظفارك فانه سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا افعل وان كان سنة
كفر اقرهم الرافي نراد النورى عفا الله تعالى عنه في الرضة
المخارانه لا يكفر بهذا الا ان يقصد استهزاء اه وما اخاره
متعين وكقص الاظفا رطلق الراس كما صرح به الرافي عنهم
واقوم لكن محله ان كان في نكسك والافلا لا اختلاف العليا
في كراهته ومنها قال الشيخان عنهم واختلفوا فيما لو قال

فلان في عيني كاليهودي والمضراتي في عين الله اوبين يدي
 الله تعالى فمنهم من قال هو ككفر ومنهم من قال ان اراد الجارحة
 كفر ولا فلا قالوا ولو قال ان الله جلس للانصاف او قام
 للانصاف فهو كفر واختلفوا فيما اذا قال الطالب ليمين خصمه
 وقد اراد الخصم ان يحلف بالله فقال لا اريد الحلف بالله
 تعالى انما اريد الحلف بالطلاق والعناق واليمين انه لا يكفر
 واختلفوا فيمن نادى رجلا اسمه عبد الله وادخل في اخره
 الكاف التي تدخل للتصغير بالجحمة فقتل يكفر وقيل ان
 تعد التصغير كفر وان كان جاهلا لا يدري ما يقول او لم يكن
 له قصد لا يكفر واختلفوا فيمن قال روي اياك بركوثة ملك
 الموت والاكثر على انه لا يكفر اتم كلام الشيخين رحمهما الله
 تعالى والمشهور من المذهب كما قاله جمع متأخرون ان
 الجحمة لا يكفرون لكن اطلق في المجموع تكفيرهم وينبغي حمل
 الاول على ما اذا قالوا اجسم كاجسام لان النقص اللازم على
 الاول قد لا يستلزمونه واما لان المذهب غير مذهب بخلاف
 الثاني فانه صريح في الحدوث والتركيب والالوان والاتصال
 فيكون كفر الانراثة للقديم ما هو منفي عنه بالاجماع وما علم من
 الدين بالضرورة استغاؤه عنه ولا ينبغي التوقف في ذلك
 وبذلك علم انه لا يطلق الكفر ولا عدمه في مسألة فلان في عيني
 ومسئلة القيام والحال المذكورين والتفصيل المنقول في مسألة
 التصغير هو الذي يتجه والوجه ما قاله اصغرهم في مسألة

رؤية ملك الموت ومنها قال الراقي عنهم قالوا ولو قرأ القرآن
على ضرب الدف أو القضيبة أو قيل له تعلم الغيب فقال نعم فهو
كفر واختلّفوا فيمن خرج لسفر فصاح المحقق فرجع هل يكفر
استنى زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في المسائل
الثلاث اهـ واعترض بقصوده في الثانية لتضمن قوله نعم
تكذيب النص وهو قوله تعالى وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها
الا هو وقوله عز وجل عالم الغيب فلا يظهر على غيبه احدا الا من
ارضى من رسل ولم يستن الله غير الرسول ويحاج بان
قوله ذلك لا ينافي النص ولا يتضمن تكذيبه لصدقه بكونه
يعلم الغيب في قضية وهذا ليس خاصا بالرسول بل يمكن وجوده
لغيرهم من الصديقين على ان في الآية الثانية قولان الاستثنا
منقطع فتكون الرسل كغيرهم وعلى كل فالخواص يجوز ان
يعلموا الغيب في قضية او قضايا كما وقع لكثير منهم واشتهر
والذي اختص تعالى به انما هو علم الجميع وعلم مفاتيح الغيب
المشار اليها بقوله تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث
الآية وينتج من هذا التقرير ان من ادعى علم الغيب في قضية
او قضايا لا يكفر وهو محمل على ما في الروضة ومن ادعى علمه في
سائر القضايا ككفر وهو محمل على ما في اصلها الا ان عبارته
لما كانت مطلقة تشمل هذا وغيره ساغ للنووي الاعتراض عليه
فان اطلق فلم يرد شيئا فالوجه ما اقتضاه كلام النووي
من عدم الكفر ثم رايت الادري قال والظاهر عدم كفره عند

الاطلاق في جميع الصور سوى مسألة علم الغيب أخ ومراعاة
 جميع الصور مسألة الطالب ليمان خصه وما بعدها وما ذكره
 في الاطلاق في مسألة علم الغيب فيه نظر ظاهر بل الاحوجه ما قد
 من عدم الكفر ومنها قوله لو كان فلان نبيا ما آمنت به وقوله
 ان كان ما قاله الانبياء صدقا نجونا في كفر كذا اقراه قال الاسوي
 الذي شاهدته بخط المصنف آمنت بدون ما النافية قبلها وهو
 كذلك في بعض نسخ الرافعي وفي بعضها ما آمنت باثبات ما وهو
 الصواب أخ وما ذكر انه الصواب ظاهر ويفرق بينهما بان الاول
 فيه تعليق الايمان به على تعليق كونه نبيا وهو تعليق صحيح لما فيه
 من تعظيم مرتبة النبوة وفي الثانية تعليق عدم الايمان به على
 كونه نبيا ففيه تنقيص لمرتبة النبوة حيث اراد تكذيبها
 على تفدير وجودها وهذا فرق صحيح لا غبار عليه والذي يظهر
 انه لو قال ان كان ما قاله النبي الفلاني صدقا نجوت او كفرتكذب
 او نحو ذلك يكون كفرا ابيض ولا يشترط ذكر جميع الانبياء ولا ان
 يكون ما قاله ذلك النبي يقطع بانه غر وحي فان قلت للانبياء
 الاجتهاد وجرى قول في انه يجوز عليهم الخطا في الاجتهاد فاذا
 قال ذلك في شيء يحتمل كونه ناسئا عن اجتهاد لا وحي كيف
 يكفر به قلت القول بعدم الكفر ح وان كان له نوع من
 الظهور لكن القول بالكفر اظهر لان الاثبات بان التحي
 للشك والتردد في هذا المقام تشعربترده في طرق الكذب
 الى ذلك النبي وهذا كفر على ان القول بجواز الخطا عليهم

في اجتهادهم قول بعيد مجور فلا يلتفت اليه وعلى كثره (فمقوله)
ان كان هذا قايلا كما تقر على تروده في الكذب وهو غير الخطا
لان الخطا ذكر خلاف الواقع مع عدم التعمد بخلاف الكذب فانه يدل
شرعا على الاخبار بخلاف الواقع تعمد افتحمة الكفر بذلك وان قلت
هذا القول البعيد المجور لان قوله ان كان ضد قالا يثاق بناؤه
عليه لما تقر وانضح والله الحمد (ومنها) قوله لا ادري اكا النبي
صلى الله عليه وسلم النسيان او حنيا او قال انه جن او صغر عضوا
من اعضائه على طريق الاهانة كذا اقراه واعترض بان الحليمي
صرح بخلاف ذلك في الاولى حيث قال من آمن به عليه الصلاة والسلام
وقال لا ادري اكان بشرا ام ملكا ام جنيا لم يضره ذلك ان كان
ممن لم يسمع شيئا من اخباره صلى الله عليه وسلم سوى انه رسول
الله صلى الله عليه وسلم كما لم يعلم انه كان شابا او شيخا مكيا
او عراقيا عربيا او اعجميا لان شيئا من ذلك لا ينافي الرسالة
لا مكان اجتماعهما بخلاف من قال آمنت بالله ولا ادري اهو
جسم ام لا لان الجسم لا يمكن ان يكون الها ام (وفي امان)
الشيخ عز الدين) عن ابي خيفة ان من قال او من بالنبي صلى
الله عليه وسلم واشك في انه المدفون بالمدينة وانه الذي نشأ
بمكة او امن بالحج الى بيت واشك في انه البيت الذي بمكة
لا يكون كافرا في جميع ذلك قال الشيخ والحق التفصيل
فكفروا في البيت دون ما عداه وذلك لانه لا يكون كافرا
الا بما علم انه من الدين بالضرورة لا بما علم سوا اكان من الدين

ولا وكون النبي صلى الله عليه وسلم مدفونا بالمدينة ونشأ به مكة
امر معلوم بالضرورة ولكن ليس من الدين لاننا لم نتقيد به فيكون
جاحده كجاحد بعد ادوم صرفانه يكون كاذبا لا كافرا واما البيت
فلان الامة اجمعت على التكليف بعين هذا البيت ومتعلقة من
الدين لانه اما شرط في الحج او ركن فيه واياما كان يكون من الدين
فجاحده يكون جاحدا لما علم من الدين بالضرورة فيكون كافرا اهر
وسياق عن الروضة عن القاضي عياض ما يرد كلامه كما استعمله
وجزم بعض المناخرين بتكفير من اعترف بوجوب الحج ولكن
قال لا ادري ان مكة ولا اين الكعبة ولا اين البلد الذي يستقبله
الناس ويحجونه هل هي البلدة التي حجها رسول الله صلى الله عليه وسلم
ووصف الله تعالى في كتابه لانه مكذب الا ان يكون هذا
الشخص قريب عهد بالاسلام ولم يتواتر بعد عنده قال ولما
نكفره لانكاره التواتر فانه لو انكر بعض غرقات النبي صلى الله عليه
وسلم او نكاحه بنت سيدة عمر او وجود ابى بكر وخلافته لم يلزم
منه كفر لانه ليس مكذبا باصل من اصول الدين بحسب التصديق
به بخلاف الحج والصلاة واركان الاسلام وانت خبير من قول
الحليمي ان كان لم يسمع شيئا من اخباره صلى الله عليه وسلم وما
ياتي ثم من قول هذا المناخر الا ان يكون هذا الشخص قريب
عهد بالاسلام ولم يتواتر بعد عنده ان محل ما قاله الشيخان
من تكفير من قال لا ادري اكان النبي انسيا او خيا فممن هو
مخالط للمسلمين لان قوله ذلك ينشئ عن تكذيبه للقرآن السنة

في التفسير
في التفسير

والإجماع بخلاف قريب العهد الذي لم يكن مخالفا للمسلمين فإنه
لا يكفر بالتردد في شيء مما أمر ولا بانكاره كما يؤخذ مما يأتي عن
الروضة عن القاضي عياض لغرض وهل قول المخالف للمسلمين
لا أدري أكان شيخا أو شابا مكيًا أو عراقيا عربيا أو عجميا أو أنه
الذي نشأ بمكة أو دفن بالمدينة يأتي فيه هذا التفصيل أو لا
يكفر به مطلقا للنظر فيه محال وقضية كلام الحليمي الأول وقضية
كلام ابن عبد السلام الثاني وقد يوجد بان التردد في ذلك
لا يترتب عليه تكذيب القرآن بخلاف التردد في كونه نسيا أو حيا
فإن قلت ينافي ذلك ما سياتي عن الروضة عن القاضي عياض أن
من قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أسودا وتوفي قبل أن يلقى
أو قال ليس بقبر شي كفر لانه وصفه بغير صفة ففيه تكذيب
له قلت يمكن الفرق بانه هنا لم يجزم بذلك وإنما تردد فيه
بخلافه ثم فانه جزم بذلك وجزم به يستلزم التكذيب لمن هو
بغير تلك الصفة بخلاف التردد في ذلك ومن ثم لو جزم بما ذكر
هنا كان كفرا قياسا على ذلك لكن سيعلم مما يأتي ثوان الأوجه
أنه حيث كان مخالفا للمسلمين حتى ظن به عا ذلك كفر بانكار ذلك
وبالتردد فيه ومنها قال الشيخان عنهم واختلفوا فيما لو قال
كان أي النبي صلى الله عليه وسلم ظويل الظفر واختلفوا
فمن صلى بغير وضوء متعمدا أو مع ثوب نجس أو إلى غير القبلة
زاد في الروضة قلت مذهبا ومذهب الجمهور لا يكفران ثم
يستحله أم واعترضه الأسنوي وغيره بانه لا ينبغي أن

يكفر وان استحل ذلك لما نقله في المجموع عن جمع من المجتهدين ان
ازالة الخناسة في الصلاة ستة لا واجبة والاعتراض متجه للخلاف
المذكور بل ذلك قول مشهور في مذهب مالك فليس مجمعا عليه
فضلا عن كونه معلوما من الدين بالضرورة قال الاذرعي
وينبغي ان يستثنى ايضا صلاة الجنائز فقد ذهب الشيعي وغيره
من السلف الى جوازها بغير وضوء ونسب الامام الشافعي
رضي الله تعالى عنه وان كان غلطا ولم يتصرض الشيوخ ولا
غيرها فيما ريت للراجح في المسئلة الاولى اعني قوله طويل لظفر
والذي يظهر انه ان قال ذلك احتقار له صلى الله عليه وسلم
او استهزاء به او على جهة نسبة النقص اليه كفروا الا فلا
بل يعزى التعزير الشديد ومنها لو تنازع اثنان فقال احدهما
لا حول ولا قوة الا بالله فقال الاخر لا حول الا يعني من جوع كفر
ولو سمع اذان المؤذن فقال انه يكذب كفرا وقال وهو
يتعاطى قدح الخمر او يقدم على الزنا لم يمس الله استخفافا باسم
الله تعالى كفر كذا اتراه واعترضا بان ابا حنيفة صح عنه
انه قال لا كفر احدا من اهل القبلة بذنب وهذا الاعتراض
في غاية السقوط اما اولافلا فان سلمنا ان ابا حنيفة
وان صرح بكونه غير كفر كما لا ننظر اليه لان الشيخان
وكفى بما حجة رضىاه واما ثانيا فان كلام ابي حنيفة
لا ينافي ذلك لما من ان الاستخفاف بخوارق تعالى او الصغير

اسمه كفر عندهم فاولى الاستخفاف باسمه على ان قول ابن خنيفة
المذكور ليس من خواص مذهبه بل مذهبنا ذلك ايضا والتكفير
هنا لم يأت من حيث ارتكاب الذنب بل من حيث استخفافه
باسم الله المستلزم للاستخفاف به تعالى وهذا لا يتوقف
احد في التكفير به ومنها لو قال لا اخاف القيمة كفر كذا اقره
ومحله ان قصد الاستهزاء اما اذا اطلق او لمح سعة عفو الله
تعالى ورحمته وقوة رجائه فلا يكفر ومنها ما قال لا عنده
واختلفوا فيما لو وضع متاعه في موضع وقال سلمة الى الله
تعالى فقال له آخر سلمة الى من لا يتبع السارق اذا سرق
ولم يرجح شيئا والذي يظهر انه ان قال ذلك على جهة نسبة
العجز اليه سبحانه وتعالى كفر وان اراد سعة حلمه تعالى على
السارق او اطلق لم يكفر ثم رأت الاذرى قال الظاهر انه
لا يكفر عند الإطلاق وقوله لا يتبع السارق اى لستره اياه
ونحو ذلك نعم ان ظهرت منه قرينة استخفاف فالتكفير
ظاهر ومنها لو حضر جماعة وجلس احد هم على مكان رفيع
تشبيهها بالمذكرين فسالوا المسائل وهم يضحكون ثم يضربونه
بالخرف او تشبه بالمعلمين فاخذ خشبة وجلس القوم حوله
كالصبيان فضحكوا واستهزؤا او قال قصعة من تريد خير
من العلم كفر زاد في الروضة قلت العوالب انه لا يكفر في مسئلتى
التشبيه اه ولا يفتر بذلك وان فعله اكثر الناس حتى من له
نسبة الى العلم فان فاعله يصير مرتدا على قول جماعة وكفر بهذا

خساراً وتضريراً وظاهر كلام النووي رحمه الله تعالى ورضي الله
تعالى عنه التفرير على المسئلة الثالثة ولا يبعد أن يقيد بما إذا
قصده الاستهزاء بالعلم بسائر أنواعه أو أراد أنها خير من كل
علم لشموله العلم بالله وصفاته واحكامه أما لو أراد العلوم
التي لا تتعلق بالله وصفاته واحكامه فلا ينبغي أن يكون ذلك
كفر لانه لا يلزم عليه الاستهزاء بالدين ولا تنقيصه بخلاف
ما إذا اطلق أو أراد العلم المتعلق بالله أو بصفاته أو باحكامه
لان ذلك نص في الاستهزاء بالعلم وبالدين فكان كفر ومنها لو دام
مرضه واشتد فقال ان شئت توفي مسلماً وان شئت توفي
كافراً كفر وكذا لو ابتلى بمصائب فقال اخذت مالي واخذت
ولدي وكذا وكذا وماذا تفعل ايضاً او ماذا بقى لم تفعله ووجه
الاول ما مر من ان تمنى الكفر والرضا به كفر ووجه الثاني نسبة
الله سبحانه الى الجور ومنها لو غضب على غلامه او ولده فضربه
ضرباً شديداً فقال له رجل الست مسلم فقال لا متعمداً كفر
ولو قيل له يا يهودي يا مجوسي فقال لبيك كفر زاد النووي
عفي الله تعالى عنه قلت في هذا نظراً الى ما ينشأ انتهى
والنظر واضح فالوجه ان ان نفي اجابته او اطلق لم يكفر
وان قال ذلك على جهة الرضا بما نسب اليه كفر ثم رايته
الاذرى قال والظاهر انه لا يكفر اذا لم يوافق غير اجابة الداعي
ولا يريد الداعي بذلك حقيقة الكلام بل هو كلام يصدر
من العاصي على سبيل السب والشتم للمدعو ويريد المدعو اجابة

دعائه بلسيك طلبا لمرضاة الله ومنها لو اسلم كافرا فاعطاه
الناس أموالا فقال اسلم ليتنى كنت كافرا فاسلم فاعطى قال
بعض المشايخ يكفر زاد النبوى عفا الله تعالى عنه قلت في هذا
نظرا لانه جازم بالاسلام في الحال والاستقبال وثبت في احاديث
صحيحة في قصة اسامة رضي الله تعالى عنه حين قتل من يطق
بالشهادة فقال له صلى الله عليه وسلم كيف تصنع بلا اله الا
الله اذ اجأت يوم القيمة قال حتى تميت اني لم اكن اسلمت
قبله يومئذ ويمكن الفرق بينهما وما اشار اليه اخيرا من
الفرق بين الضورتين هو الظاهر المعتمد فان ما هنا فيه
نصرح بتمني الكفر للدنيا واما اسامة رضي الله تعالى عنه
فلم يتمنه وانما ود انه لم يكن اسلم الا ذلك اليوم حتى انه لم يكن
يقبله لانه لم يكن حريا عليه او ان الاسلام يجتبه ما قبله
فيسلم من تلك المعصية العظيمة وليس في ذلك شهوة الكفر
ولا تمنيه فيما مضى البتة لان سبب وده ما تقر وكانه
استصغر ما كان منه من الاسلام والعمل الصالح قبل ذلك
في جنب ما ارتكبه من تلك الجناية لما حصل في نفسه من شدة
انكار النبي صلى الله عليه وسلم وغضبه ومنها قال الشيخان
نفلا عنهم لو تمنى ان لا يحرم الله الخمر وان لا يحرم المأكل
بين الاخ والاخت لا يكفر ولو تمنى ان لا يحرم الله تعالى
الظلم والزنا وقتل النفس بغير حق كفر والضابط ان ما كان
حلالا في زمان فتمنى حله لا يكفر ولو شهد الزنا على شوهر كفر

واختلفوا فيما بين وضع قلنسوة الجوس على راسه والصحيح
انه يكفر ولو شدد على وسطه حبالا فسئل عنه فقال هذا زنا
فلاكثر من على انه يكفر ولو شدد على وسطه زنا راود دخل دار
الحرب للجماعة كفر وان دخل لتطيل الاسرى لم يكفر زاد في
الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في مسألة التمتني وما بعدها
اذا لم تكن نية ام اي فحيت لم ينو بتمنيه ذلك جميعه سوا كان
حلالا في ملة ام لا ما يجلب الكفر من نسبة الله سبحانه الى الجور
او عدم العدل او نحو ذلك بخبره ذلك علينا لم يكفر ولا كفر
وتمني تغيير الاحكام حرام كما صرح به الشافعي رضي الله تعالى
عنه في الامرو حيث لبس نرى الكفار سوا ادخل دار الحرب
ام لا بنية الرضى بدينهم او الميل اليه او تهاونا بالاسلام كفر ولا
فلا واعترض ما ذكره النووي في مسألة زى الكفار بان الفاضل
حسين نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه انه لو سجد لصنم في دار
الحرب لم يحكم برده وان لبس نرى الكفار في دار الاسلام حكم
برده ونقل في المطب عن القاضي الارتداد في المستقلين
لان الظاهر انه لا يفعله الا عن عقيدة ويحجب بحمل هذا الاطلاق
على التفصيل الذي اشار اليه النووي وقد بينتة وقول في
اتهاونا بالاسلام هو ما صرح به الخوارزمي في كافيه حيث قال
لو وضع على راسه غيارا هل الذمة تهاونا بالاسلام صار كافرا
انتهى وفهم ابن الرفعة من قول الرافعي السابق والصحيح انه اشارة
الى وجه في قلنسوة وليس كما فهمه فان الرافعي انما حكم

الخلاق فيه عن الحنفية وهذه الغرور كلها من كتبهم ولم ينقل
شيئا منها عن الاصحاب قال الاذريعي واعلم ان اكثر العامة
يسمون ما يشد به الانسان وسطه من جل ونحو زنا را
ولا يتخيل في الطلاق هذا منهم كفرا ومنها قال الشيخان
عنهم ولو قال معلم الصبيان اليهود خير من المسلمين بكثير
لانهم يقضون حقوق معلم صبياتهم كفرا قالوا ولو قال النصرانية
خير من المجوسية كفرا ولو قال المجوسية شر من النصرانية
لا يكفر زاد النورى قلت الصواب لا يكفر بقوله النصرانية
خير من المجوسية الا ان يريد انما اخف لثماهم وظاهر كلامه
تقرير الراجح على تقريره لهم في كفر المعلم لكن ينبغي ان يحمله
مما اذا قصد الخيرية المطلقة فان اراد الخيرية في الاحسان
للعلم ومراعاته لم يكفر وان اطلق فهو محل النظر والاقرب
عدم الكفر ومنها قال الاعظم قالوا لو عطس السلطان فقال له جل
برحمتك الله فقال له لا تخز لا تغفل السلطان هكذا كفر الاخر زاد
النورى عفى الله تعالى عنه قلت الصواب لا يكفر بمجرد هذا
النتي ووجهه ان يحتمل انه انما انكر عليه من حيث عدم
تعليمه للسلطان بل هذا هو الظاهر فان كان الانكار من حيث
ان السلطان غنى عن الرحمة او نحو ذلك كان كفرا كما لا يخفى
ومنها لو قالوا سقى فاسق ولهم خمر فمترقناؤه الدراهم
والسكر كفرا قال قلت الصواب انهم لا يكفرون ومنها
لو قيل لعبد صل فقال لا اصلى فان الشواب يكون لمولاى

كفر أقرهم الرافعي وفيه نظر ولا يبعد أن الصواب أنه لا يكفر
إلا أن قصد مع ذلك الذي اعتقده نسبة الله إلى الجور ومنها
قالوا عنهم قالوا ولو قال كافر لمسلم اعرض على الإسلام فقال
حتى أرى أو أصبر إلى الغدا أو طلب عرض الإسلام من واعظ
فقال اجلس إلى آخر المجلس كفر وقد حكينا نظيره عن المستوفى
قالوا ولو قال لعدوه لو كان نبيا لم أومن به أو قال لم يكره
أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه من الصحابة كفر قالوا ولو
قل لرجل ما الإيمان فقال لا أدري كفر ولو قال لزوجته انت لجب
إلى من الله كفر وهذه الصور تتبعها فيها الالفاظ الواقعة في ذكر
الناس واجابوا فيها اتفاقا وخلافا بما ذكر ومذهبنا يقتضي
موافقتهم في بعضها وفي بعضها يشترط وقوع اللفظ في معرض
الاستهزاء ككلام الشيخين وقد قدمنا ما يحتاج إلى التنبيه
عليه حكما وتفصيلا ونقل وردا واتفاقا وخلافا في جميع المسائل
السابقة والله الحمد وبقي الكلام في هذه المسائل الأخيرة فاما
مسئلة لاخير عرض الإيمان فقدم تحقيقها عند ذكر كلام السواد
واما مسئلة لو كان نبيا لم أومن به فقدمت ايضا والتكفير فيها
واضح لا ندرضى بتكذيب النبي واما ما قالوه في انكار صحابة
ابي بكر رضي الله تعالى عنه فظاهر بل ليس ذلك من خصوصياتهم
حيث ينقل عنهم فقط بل نص عليها الشافعي رضي الله تعالى عنه
كما حكاه العبادي وحكاها ايضا الخوارزمي في كافيته وعبارته
لو انكر كون ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه صحابيا كان

كما فرغوا عليها لما شأفني لان الله تعالى قال اذ يقول لصاحبه لا تحزن
وصريح كلامهم ان انكار صحبه غير ابي بكر لا يكون كغيره لكن اخبر
بعضهم ان انكار صحبه غيره المجمع عليها المعلوم من الدين بالضرورة
كفر ويحجب بان شرط انكار المجمع عليه الضروري ان يمتنع
الى تكذيب امر يتعلق بالشرع كما في انكار مكة بخلاف انكار ما لا
يتعلق بذلك كما مر ذلك مستوفى وانكار صحبه غير ابي بكر
لا يتعلق به ذلك بخلاف انكار صحبه ابي بكر لان فيها تكذيب القرآن
وقد مر ما يؤيد ذلك ويأتي ما يؤيد ايضا قال في الكافي ايضا
لو قد في عائشة رضي الله تعالى عنها بالزنا صار كما فرج خلاف
غيرها من الزوجات لان القرآن العظيم نزل ببرائتها انتهى
واما ما قالوه فيمن قيل له ما الايمان الخ فاعترض بان الصواب مخالفهم
فيه لان كثيرا من العوافر جعلت فطرتهم على الايمان ولا ينقدح لهم
عبادة عنه وقد قال الغزالي في كتابه النفرقة ذهبت طائفة الى
تكفير عوام المسلمين لعدم معرفتهم اصول العقائد بادلها
وهو بعيد نظرا وعقلا وليس الايمان عبارة عما اصططح عليه
النظار بل نور يقذفه الله تعالى في القلب لا يمكن التفسير عنه كما
قال تعالى فمن ير الله ان يهديه لشرح صدره للاسلام وقد حكى
النبي صلى الله عليه وسلم بانه من تكلم بلفظ التوحيد اجرى عليه
احكام المسلمين فثبت ان ما اخذ التكفير من الشرع لا من العقل
لان الحكم بالباطل الدم والحل في النار شرعي لا عقلي بخلافه
لما ظنه بعض الناس فبقى في الرافعي فروع اخرى مما نقله

عن الحنفية حدة فهما من الروضة لانها بالفارسية وقد نقل القموني
تقرى بها عن بعض فقهاء الاعلم فتذكر تقرى بها متعقبين كلا
بها بما يقيد او يضعفه او يوضحه فمنها لوقال عمل الله في حق
كل خير وعمل الشر في كفر ونظر فيه الرافعي بقوله تعالى وما اصابك
من سيئة فمن نفسك والنظر واضح حيث اطلق او قصد انه خلق
افعال نفسه بالمعنى الذي تقوله المعتزلة اما ان اراد استغلاله
بالخلق فلا شك في كفر ومنها لوقال لزوجه انت ما تؤدين
حق الجار فقال لا فقال انت ما تؤدين حق الله فقالت لا كفر
انتهى والموجه خلافه الا ان ارادت جحد صائر الواجبات ومنها
لوقال جوابا لمن قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اكل
كس اصابه هذا غير ادب كفر وقد يوجه بان هذا انكاد
لسنة لقوا الاصاب ورغبة عنها فيا في فيه ما سر في قيل له
فصر اظفارك فقال لا افعل رغبة عن السنة ومنها لوقال
جوابا لمن قال فلان بين يدي الله يد الله طويلة فقيل يكفر
وقيل ان اراد الجارحة كفر والا فلا وقد مر الكلام في المجبة
فيا ذهنا ان اراد الجارحة اما لو اطلق ولم يردها فلا يكفر
ومنها لوقال الله في السماء فقيل يكفر وقيل لا وقد مر ان
انما ثلثين بل المجبة لا يكفر في على الصحيح نعم ان اعتقدوا لازم
قولهم من الحدوث او غير كفر واجماعا ومنها لوقال الله
يتنزل من السماء او من العرش او الله يظلمك كما ظلمني كان حكمة كسبا
اما في غير الاخير لمواضع لانه مجسم او جهوى واما في الاخيرة

فالكفر فيها واضح نعم ان اول قاييد قريبا احتمال انه يقال بعدم كفرة
ومنها لو قال الله يعلم اني دلتم اذ ذكره بالدعاء وانى بحزنه
وفرطك مثل ما انا بحزنه وفرحى او قال لمن قال له الا تقرأ القرآن
او الا تصل الى شعبة من القرآن او من فعل الصلاة او الى متى
اعمل هذا او العجايز يصلون عنا او الصلاة المعمولة وغير المعمولة
واحد او صليت الى ان ضاق قلبى او قال لمن قال له صل حتى تجد
حلاوة الصلاة صلاتك حتى تجد حلاوة ترك الصلاة وفي الحكم
بالكفر في جميع هذه المسائل نظروا لوجه خلافة ما لم يرد بقوله
العجايز يصلون عنا او بقوله المعمولة وغير المعمولة واحدا علم وجوبها
عليه لما مر ان انكار الصلاة او نحو سجدة منها كفر ولو اراد الاستخفاف
بشيء مما قاله في المسائل كلها كفر ومنها لو قال الحقول لا حول اى شئ
يكون او اى شئ يعمل كفر والكفر له وجه قياسا على ما مر في الاصول
لا يقنى من جوع الا ان يفرق بان تلك اقم ومنها لو قال عند سماع
المؤذن هذا سوط الجرس كفر وفيه نظروا لوجه خلافة الا ان
اراد تشبيه الاذان بناقوس كفر ومنها لو قال ظالم لمن قال له
اصبر الى المحشر اى شئ في المحشر وهو ظاهر ان اراد به الاستخفاف
ومنها لو قالت لزوجها وقد رجع من مجلس العالم لعنة الله على
كل عالم وفيه نظروا لوجه خلافة ما لم يرد الاستغراق الشامل
لاحد من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم ومنها لو القى فتوى
اعطاها له خصمه وقال اى شئ هذا الشرع وهو ظاهر ان
اراد الاستخفاف ويحتمل الاطلاق لان قرينة معها تدل على

الاستخفاف ومنها ما لوقالت لزوجها وقد قال لها انا كافرة
انا كما قلت وهو ظاهر ولا يثاق فيه التفصيل فيمن اجاب من ناداه
يا يهودى كما هو ظاهر ومنها لو قال له وهو يرتكب لصغائر
تب الى الله تعالى اى شئ علمت حتى اتوب وفيه نظر ظاهر فا لوجه
خلافه ومنها لو قال فلان كافر وهو اكفر منى وهو ظاهر لانه اقر
بالكفر على نفسه ومنها لو قال الحقول لاحول لا يسير في الزيدية
او العلم لا يسير فيهم بريدا او قال لمن امره بحضور مجلس العلم اى شئ
اعمل بمجلس العلم او قال اذهب اعمل بالعلم في الزيدية او قال في حق
فقيه هذا هو شئ وفي اطلاق الكفر جمع ذلك نظر فالوجه
ان لا يكفر عند الاطلاق وبعد ان اكملت هذا التاليف رايت كتابا
مؤلفا في هذا الباب لبعض الخفية ساق فيه جميع ما مر عن الخفية
وذيلات كثيرة فاجبت ذكرها في هذا المحل تيمنا لفقائه فانها
اشتملت على غرائب وعجائب من ذكر كثير من محاورات الناس
في غير المكفرات وفي هذا التاليف تسامح فانه جعله ثلاثة فصول
فصلا في اللفاظ المتفق على انها كفر وفصلا في اللفاظ المختلف
فيها وفصلا في اللفاظ يخشى على من تكلم بها الكفر وحكى في الفصل
الاول كثيرا من المسائل التي مر في الخفية اختلفوا في انها كفر
اولا وفي الفصل الثاني ما اجمع على انه كفر وفي الثالث ما هو ظاهر
في الكفر على قواعدهم وستعلم ما في كل من ذلك سياق لغالب
ما فيه وان مر بعضه متعبا كلا من مسائله بما بين ما فيه
وان قرأنا لقرأنا فمما تحالفه فمن مسائل الفصل الاول

المقصود بالمعنى على انه كفر فذمه ان من تلفظ بلفظ الكفر
يكفر وان لم يعتقد انه كفر ولا يعذر بالجهل وكذا كل من ضحك
عليه او استحسنه او رضى به يكفر واطلاق الكفر مع الجهل
وعدم العذر به بعيد وعندها اذا كان بعينه الدار عن المسلمين
بحيث لا ينسب لتقصير في تركه المخرج الى دارهم للتعليم او كان
قريب العهد بالاسلام يعذر بجهله فيعرف الصواب فان
رجع الى ما قاله بعد ذلك كفر وكذا يقال فيمن استحسن
ذلك او رضى به قال ومن اتى بلفظ الكفر حط عمله وتقع
الفرقة بين الزوجين ويحد النكاح برضا الزوجة ان كان
الكفر من الزوج وان كان من الزوجة تجبر على النكاح وهذا بعد
تجديد الايمان والتبري من لفظ الكفر حتى ان اتى بالشهادة
عادة ولم يرجع عما قال لا يرتفع الكفر عنه ويكون وطئه
زنا وولده ولدا الزنا وعند الشافعي رضى الله تعالى عنه لو مات
على الكفر حط عمله ولوندم وجد الايمان لم يحبط عمله
ولا يلزمه تجديد النكاح ولو صلى صلاة الوقت ثم اسلم لم
يقضها وعندها يقضيها وكذا الحج فلمواتى بكلمة فخرى على
لسانه كلمة الكفر لا قصد لا يكفر وما ذكره من الخلاف
في احباط العمل عندها وعندهم محله في قضا ما سبق زمن الردة
فعندهم يجب وعندها لا يجب لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه
فيمت وهو كافر فاولئك حبطت اعمالهم في الدنيا والاخرة
فتعيد الاحباط بالموت على الردة وبه يتقيد احباط العمل

بالردة في الآية الاخرى وهي قوله تعالى ومن يكفر بها لايمان
تقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين للقاعدة الاصولية
ان المطلق يحل على المقيّد لا يقال التقييد بالموت على الردة في
الآية الاولى انما هو لاجل قوله واولئك اصحاب النّار هم فيها خالدون
لانا نقول كونه قيداً في احباط العمل محقق واما جعله قيداً
لما بعده فهو محتمل فاخذنا بالمحقق وتركنا المحتمل على ان
الآية الثانية فيها التصريح بالتقييد بالموت من جهة ثانية حكم
على من كفر بالايمان بانه حبط عمله وبانه في الآخرة من الخاسرين
وهذا مستلزم لموته على كفره اذ لو اسلم ومات مسلماً لم يقل في
حقه انه في الآخرة من الخاسرين وانما يقال ذلك للكافر
فقط كما يشهد له استقلال النصوص ومن ادعى خلافه فعليه
البيان اما بالنسبة لثواب اعماله التي سبقت الردة فانه
يحبط اتفاقاً منا ومنهما ما عتدهم فواضح لاننا اذا وجب
القضا صارت تلك العبارات كأنها لم تفعل واما عندنا
فكذلك كما نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه في الامر بفرق
على طريقته بين عدم وجوب القضا واجباط الثواب باد
ملحوظ وحزبه عدم الفعل بالكلية او وقوعه مع عكس الاجزا
ولا شئ من هذين هنا لان الفرض ان حال اسلامه فعل
الواجبات بشروطها فوقعت مجزئة فلا يجب قضاؤها
الا بغير صحيح صريح في ذلك وقد علمت ان الآية المقيدة
ناصرة على خلافه واما ملحوظ الثواب فهو القول بمعنى

الاثبات وبالردة يتبين ان لا قبول لانه وجدتم من الان حالة
تناق تناقضه للشواهد من كل وجه فسقط آخ وبعد سقوطه
الاصل عدم عوده له حتى يدل دليل على عوده بالاسلام فامل
هذا الفرق فانه دقيق ولما من حاكم حوله ولا يبادى اشارة
ومحل الخلاف ايضا فيما قبل الردة كما مر فامضى عليه فيها
يلزمه انما دته قطعاً وما ذكره في الفرقة بين الزوجين عندنا
فيه تفصيل غير تفصيلهم وهو ان الردة ان كانت قبل
الدخول ابطلت النكاح سواء اردا ام احدهما معا او مرتباً
لان النكاح الى الآن ضعيف الخلو عن المقصود به وهو الوطء
وان كانت بعده وقف على انقضاء العدة فان جمعها الاساس
قبل انقضاء ثبها فالنكاح بحاله والا بان انقضاءه من حين
الردة وما قاله في تحديد الايمان من انه لا يكفي مجرد لفظ
الشهادة بل لا بد معه من التبرى مما كفر به ظاهر موافق
لمذهبنا فينبغي التنبيه لهذه المسئلة فانها مهمة وكثير
ما يغفل عنها ويظن ان من وقع في كفر مما صراوايات
يرتفع حكمه عنه بمجرد تلفظه بالشهادتين وليس
كذلك بل لا بد مما ذكر وما ذكر من ان من سبق لسانه
للكفر لا يكفر ظاهر موافق لمذهبنا ايضا ومحل ذلك
بالنسبة للباطن اما بالنسبة للظاهر فظاهر ما ذكره
المسألة في باب الطلاق انه لا يصدق في ذلك الا بقربنية
قال ومن وصف الله بما لا يليق به او سخر باسم من اسمائه

نقال او بامر من او امر او نهي من نواهيه او انكر امر او نهيه
او وعدة ووعد او قال فلان في عيني كيهودي في عين الله
او قال يد الله وعني الجاحدة او قال الله تعالى في السما عالم
او على العرش وعني به المكان او ليس له نية او قال ينظر
اليها ويبصرنا من العرش او قال هو في السماء او على الارض
او قال لا يخلو منه مكان او قال الله فوق وانت تحته او قال
انصف الله ينصفك يوم القيمة او قال الله قام و نزل او جلس
بلا نضاف اليه وما ذكره اولا الى قوله ووعد مرعته بقيد
وما ذكره فيمن قال فلان في عيني الخ من انه كفر اتفاقي الاتفاقي
نظير بل لا يصح وكذا في اطلاق الكفر لانه انما ياتي بآ على
تكفير المحسنة والجهوية ومرافقه من الخلاف والتفصيل
وما ذكره في ليس له نية في الكفر نظير فضلا عن كونه متفقا
عليه لان النية المقصد وقد ذكر النووي عني الله تعالى عند
في شرح المذهب انه يقال قصد الله كذا بمعنى اراده ليس له
قصد كقصدنا فواضح وكذا ان اطلق او اراد انه لا ارادة له
اصلا فان اراد المعنى الذي يقوله المعتزلة فلا كفر ايضا وان اراد
سلبها مطلقا لا بالمعنى الذي يقولونه فهو كفر وما ذكره في
انصف الله ينصفك يوم القيمة من انه كفر فيه نظير ظاهر لانه
ان اراد به انك ان اطعته اتيا بك فواضح انه غير كفر وان اراد
حقيقة الانصاف المشعرة بالاحتياج اتحد الكفر لان
من اعتقد ان الله محتاج الى احد من خلقه فلا شك في كفره

وان اطلق تردد النظر فيه والظاهر انه غير كفر لان الانصاف
لا يستلزم ذلك وعلى تسليم انه يستلزمه فلا بد من قصده
ذلك اللازم كما علم مما صرف في المحسنة قال او قال يا رب
اكفنا راسا براس او قال انا كافر او برئ من الله او من النبي
صلى الله عليه وسلم او من القرآن او من حدود الله تعالى او من
المشايخ او من الاسلام ولم يعلق بشئ او قال يمينك والضبط
سواء او قال له خصمه احاك بك بحكم الله تعالى فقال لا اعرف
الحكم او ما يجري الحكم هنا او ليس هنا حكم ما هنا الا ديون
ايش يجعل الحكم ايم وما ذكره في يارب اكفنا راسا براس في كونه
كفر مطلقا نظر فضلا عن كونه متفقا عليه فقد نقل عن الشيخ
الامام ابى محمد الجويني والداماد الحرمين الذي قيل في ترجمته
لو جاز ان يرسل الله نبيا في زمن ابى محمد الجويني لكان هو ابى
محمد الجويني انه كان يحبى الليل ثم يقول عند المسح سوا بسوا
اي لا شئ لي ولا شئ على ولك ان تفرق بين هذا اللفظ
واكفنا راسا براس بان ذكر الكفاية يستدعي انك كما تكفينا
تكفيك فيه استعار باحتياج الله سبحانه وتعالى اليها فكان
الخنفية نظرا لذلك ومع ذلك ففي اطلاق الكفر نظر بل ينبغي
التفصيل بين انه يريد هذا المعنى فيحكم بكفره وبين ان يريد
اكفنا سوا بسوا اي لا شئ لنا غير طلب الكفاية كما لا شئ علينا
فلا كفر وكذا ان اطلق لان اللفظ ليس نصا في المعنى الا والله
بل ولا ظاهرا فيه وما ذكره فيما بعد ذلك ظاهر قد هي

ما يوافقه وما ذكره في يمينك والضراط سواء انما يتجه ان اراد
باليمين المقسم به الذي هو اسم من اسماء الله تعالى او هفنه من صفاته
اما لو اقسم بحجوا لاقا وعنى فلا كفر كما هو ظاهر وكذا ان اقسم
بالاول واراب يمينه فعليه الذي هو حلفه دون المحلوف به
وبتردد النظر هنا فيما لو اطلق وقد اقسم بالاول ويظهر انه
لا يكفر لما علمت ان اليمين مترددة بين الفعل والمحلوف به
وتبادرها الى المحلوف به ان سلم لا يفتنى الحكم بالكفر عند
الاطلاق لما علمت من انها مع ذلك محتملة احتمالا غير بعيد
وعند وجود الاحتمال الذي هو كذلك لا يتجه الكفر وذكر
اسم بنى او ملك في اليمين كذكر اسم الله تعالى فيما ذكرته
من التفصيل ولا يمنع من ذلك كراهة الحلف به لانها لمعنى
آخر غير ما نحن فيه وما ذكره في الاعراف الحكم وما بعده انما
يتجه الكفر فيه عندنا ان اراد الاستهزاء بحكم الله تعالى او استحقاقا
قال او قال انت لى الى من الله تعالى او من النبى او من الدين
او قال لو كنت اها اخذ ظلمى منك او قال ظلمنى الله او هو
ظالم او قال الله تعالى جعل الاحسان في جميع الخلق
والسر في حقى او قال انا كالا لله او الله في ست جهات
او يوجد في كل مكان او انكر الله او شك فيه او في آياته
او شجر بها او وما ذكره في انت لى الى من الله او النبى
محتمل وكذا من الدين ان اراد تنقيصه بذلك بخلاف
ما لو اطلق او اراد الاخبار عن قبيح خلق نفسه من ان

ميلها الى ما يضرها اكثر منه الى ما ينفعها وما ذكره من الكفر
في بقية الضور واضح وقد مر بعضه نعم ما ذكره في الله في
في ست جهات او يوجد في كل مكان من ان لا ياتي الا على
الضعيف من اطلاق كفر المجسمة قال او قال ذهبت
لدى قل هو الله احد او قال اخذت بريق المر او قال
يا اقصر من انا اعطيناك الكوثر اه وهذا ما رآته
في النسخة التي اطلعت عليها وهو كلام مظلم يكاد ان يكون
لا معنى له ولعله تحريف من ناسخ ويمكن ان يكون في الاول
اشارة الى ان من قال وقع بخلدى اى فكرى مثل سورة
قل هو الله احد كان كفرا ولا شك في ذلك لانه اذا يجوز على
نفسه ان ياتي بمثل هذه السورة ابطال اعجاز القرآن
وانكار اعجازه كفر وان يكون في الثاني اشارة الى ما وقع في شعر
بعض المجازفين المتهورين من انه يريد من محبوبه شفا اول سورة
البقرة باول سورة الاعراف اى اشف الله بالمص من ريق محبوبه
فصحف الحروف المقطعة اول الاولى بالآم واول الثانية بالمص
مصدر مص وهذا تهور فاحش ومع ذلك فاطلاق الكفر
فيه بعيد الا فيمن قال ان هذا معنى تلك الحروف لانه حينئذ
مكذب ببعض القرآن وان يكون في الثالثة اشارة الى من ادعى
ان الاعجاز وقع باقصر من سورة لما اعطيناك وزعم ان هذا
كفر ليس في محله فقد قال بعض الاثمة ان الاعجاز وقع بآية
وهو قول شريه وله وجه ظاهر فلا يتصور القول بانه كفر

لا يعد من محاسن قائله وان كان الجمهور على خلافه قاله
او قرأ القرآن على ضرب من او من هار او غيرهم او عن الروضة
تصويب عدم الكفر قال او قال من يقرأ عند المريض ليس لا يصح
او قال للقارئ لا تقرأ عنده ليس او قال لمن يقرأ القرآن بالاستهزا
والفت الساق بالساق او ماذ قد حاقا لاسادهما قافا او فرغ
سرا با فقال فكانت سرا با او قال بالاستهزا عند الوزن او التكيل
واذا كالوهم او وزنوهم يحسرون او رآى جمعا فقرا بالاستخفاف
وحشرناهم فلم تقادر منهم محدا او قال لجعل بيننا مثل السماء
والطارق وكذا في نظايرها ودعى الى الصلاة فقال انا اصلى
وحدى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر او قال كل النفسلة
ليذهب المريح قال الله تعالى فتنفلوا وتذهب ويحكمهم وفي
الكفر في سورة يس نظر فضلا عن كونه متفقا عليه بل الصواب
انه لا يكفر الا ان اراد بذلك الاستخفاف بسورة يس وما ذكره
في الصور بعدها من الكفر ظاهري فبيده الذي ذكره وهو ان
يستعمل القرآن في غير ما وضع له بقصد الاستخفاف والاستهزا
بخلاف استعماله في ذلك لا بهذا القصد لكن لا بتعدي حرمته وليس
كالنبيين كما هو ظاهر على ان جمعا قالوا بحرمة النبيين ايض كما
ينت ذلك بفوا ثلث نفيسة لا يستغنى عنها في شرح العباب قبل
باب النسل قال او قال المصحف آلة الفساد والهوا وله تكملة كتاب
الله تعالى او قال القرآن حكايات جبريل وينكر وحى الرب الجليل
او شتم ملك الموت او لم يقرأ بالانبياء والملائكة او اغتاب نبيا

او مفراسمه او لم ير من بسنته او قال لو كان فلان نبيا لا ومن
 به او قال لو امر في الله بكذا لم افعل او قال لو صارت القبلة الى
 هذه الجهة ما صليت اليها ام وما ذكره في الصحيح والقرآن ظاهر
 جلي وفي شتم ملك الموت غير بعيد ويلحق بالانبياء والملائكة
 النبي الواحد اذا اجمع على نبوته وعلمت من الدين بالضرورة وكذا
 في الملك الواحد كجبريل عليه الصلاة والسلام وكاغتيال
 النبي ذكر كل منقص له كما يعلم مما مر وما ياتي وما ذكره في تصغير
 اسمه صلى الله عليه وسلم عن تقييده بما اذا قصد به اختاره وفي
 عدم رضاه بسنته ان اراد به نبينا صلى الله عليه وسلم فظاهر
 لا نهيجب الايمان بشريعته اجمالا وتفصيلا او غيره من بقرينة
 الانبياء وهو ما يصرح به كلامه ففي اطلاق الكفر نظرا لان الايمان
 انما يجب بقرينة الانبياء اجمالا فقط فالذي يتجه انه لا يكفر الا ان
 اراد بسنته طريقته لان عدم الرضى بطريقته يشمل عدم الرضى
 بنبوته وايضا فالانبياء متفقون في اصول التوحيد وللفقائد
 وانما الخلاف بين شرائعهم في الفروع فقط لان مدارها
 على المقاصد والمصالح وهي تختلف باختلاف الازمنة والامكنة
 بخلاف مسائل اصول الدين فانها لا تختلف بذلك فمن ثم لم
 يختلفوا فيها ومن ثم فعدم الرضى بطريقته واحده منهم يستلزم عدم
 الرضى بجميع اصول الدين لما علمت ان طريق كل واحد منهم
 مشتملة على جميع تلك الاصول وما ذكره فيما لو قال لو كان
 فلان نبيا والمستثنين بعد صرحك بما فيه من التقييد

والتفصيل فراجعته قال او قال لا اعرفه النبي انسيا او جنب
او قال استخفا فاما النبي طويل الظفر خلق الشياطين جايح البطن
كثير النساء او قيل له قص شاربه فانه سنة فقال لا بالانكار
لا افعل او كان النبي يعيب قريع او الحبل فقال لم ادرهما اولا ارى
بينهما شيئا او قال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال
آخر لا حول ما يغني او ما ينفع او ايش يعمل بها ولا يغني من جوع
ولا عطش ولا يؤمن من خوف ولا تبرد في قصعة ام لا مثله
الاولى تلذمت مما فيها وكذا الثانية وتقييده لها بالاستخفاف
حسن ولا يشترط الجمع بين الالفاظ التي ذكرها فيها بل واد
منها او غيرها مع الاستخفاف كهر وما ذكره من قص الشارب
مرثله في نحو قل لا اظفأ ومما فيه وما ذكره في القبيح
اي الدباو الخلل فيه نظر ويحتمل ان لا يكفر ان اراد الاخبار
عن ملبغة او اطلق بخلافه الوارد بعدم محتمل لها والاحتمال
عدمها لكونه صلى الله عليه وسلم كان يجب ذلك لان ارادة
ذلك فيها استهزاء به صلى الله عليه وسلم واجتقار له
صلى الله عليه وسلم وما ذكره في لا حول الاخر بقرينة لكن هنا
زيادة صورية للحاقها بها الذي جرى عليه هذا الحتم في
ظاهرها قال وكذا اذا قال عند التسبيح او التهليل او التكبير
او الاستغفار او سماع علم غصيا سمعت هذه الكلمات كثير
او قال بسم الله عند اكل الحرام او شرب او سمع الغنا فقال
هذا ذكر الله او سمع الاذان فقال هذا صوت الحمار والجرس

انا لا احبه او سمع حديث بين قري ومثري دروضه من راض
الجنة فقال كذب او اعاده على وجه الاستهزاء او قيل له
قل لا اله الا الله فقال اليس من هذه الكلمات حتى اقول
لا اله الا الله او قيل لقاعل ذنب قل استغفر الله فقال
استخفا فاليش فعلت او اليس قلت حتى اقول استغفر
الله اه وقوله غضبا راجع الى جميع ما بعد كذا والكفر
واضح لان قوله سمعت هذا كثيرا مع الغضب يدل بطريق
التصريح او قريب منه على الاستخفاف بالذكر ولا شك
ان الاستخفاف به من حيث هو ذكر كفر وشرط الكفر
بالدلالة عند الحرام ان يقصد الاستخفاف بها كما علم
مما مر وبقوله في الغنا هذا ذكر ان يقصد انه مثله من كل
وجه استخفافا بالذكر فان اطلق او قصد ان بينه وبينها
مما لم يتجه الكفر وسبلة سماع المؤذن مرت بما فيها
لكن في هذه زيادة انا لا احبه والظاهر ان هذه الزيادة
لا تقتضي الحكم بالكفر مطلقا بل لا بد ان يقصد
انه لا يحبه من حيث هو ذكر في الكفر محتمل وقوله
عند سماع ذلك الحديث كذب ان اعاد الضمير فيه على
النبي صلى الله عليه وسلم كفر مطلقا وكذا لو اعاده على وجه
الاستهزاء مع علمه بانه حديث بخلاف ما لو اعاد الضمير
على المتكلم او اعاد لفظ الحديث على وجه الاستبعاد كجمله
المعذور سر فانه لا يكفر ووقع قريبا ان امير بني بيتا

عظيما قد دخله بعض المجازفين من اهل مكة فقال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال الا الى ٣ مساجد وانا
 اقول وتشد الرجال الى هذا البيت ايضا وقد سئلت عن ذلك
 والذي يخبر فيه انه بالنسبة لقواعد الخفية والمالكية
 وتشديداتهم يكسر بذلك عندهم مطلقا واما بالنسبة لقواعدنا
 وما عرف من كلامنا ثمت السابق واللاحق فظاهر هذا اللفظ
 استدلاله على حصصه صلى الله عليه وسلم وانه ساخر به وانه
 شرع شرعا آخر غير ما شرعه نبينا صلى الله عليه وسلم
 وانه للحق هذا البيت بتلك المساجد الثلاث في الاختصاص
 عن بقية المساجد بهذه المزية العظيمة التي هي القرب الى الله
 تعالى بشد الرجال اليها وكل واحد من هذه المقاصد الاربعة
 التي دل عليها هذا اللفظ القبيح الشنيع كفر بلا مشقة فتى قصد
 احدها فلا نزاع في كفره وان اطلق فالذي يتجه الكفر ايضا
 لما علمت ان اللفظ ظاهر في الكفر وعند ظهور اللفظ فيه
 لا يحتاج الى نية كما علم من فروع كثيرة مررت وتاتي وان
 اولها بانه لم يرد الا ان هذا البيت لكونه اعجوبة في بلدة
 يكون ذلك سببا لمجيء الناس الى رؤيته كما ان عظمة
 تلك المساجد اقتضت شد الرجال اليها قبل منه ذلك
 ومع ذلك فيعزى القدر البليغ بالضرب والحبس
 وغيرها بحسب ما يراه الحاكم بل لو رأى افضا القدر
 الى القتل كما سيأتي عن ابى يوسف لآراخ الناس من شره

ومجازفته فانه بلغ فيها الغاية القصوى تاب الله علينا وعليه
امين وما ذكره من كفر من قيل له قل لا اله الا الله فقال
ما ملنا مما يتضح ان نوى بذلك الاستهزاء والاستخفاف
نفير ما قاله بعد فيمن قيل له قل استغفر الله قال او سخر
بالشريعة او بجكم من احكامها او قال بعد فراغ صلاة
حلت سخره اى من السخيرة في الاعمال الشاقة ظمنا او لغيرها
ما علمت سخره او قال اكون قوادا ان صليت وطولت الامر
على نفسي او قال من يقدر ان يتم هذا الامر او قال العاقل
لا يشرع في امر لا يقدر ان يتمه او قال الناس يعملون الصلاة
من اجل او قال غسلت راسي من الصلاة او قال اعطيتها
للزراعة حتى ينزعوها او قال او خر حتى يحى رمضان اصى
جميعا او قال كم صليت ما اصبحت خيرا او قال ابى وامى
يعيشان فلما صليت ما انا او قال الصلاة لا تصلح لي اذا
صليت هلك مالى او قال ان صليت اولم اصل سوا او قال
لا اصى حتى بخد حلاوة السممان او قال كم هذه الصلاة
اصلى قلبى نفر منها او قال بالاستهزاء في رمضان هذه صلاة
كثيرة وزيادة او قال صلاة ليست بشئ لو بقيت تخمض
او تنتن او لا يتغير عجمتها او قال هذه فعل الكسالى
او فواك وليست فعل احد غيرك او قال ليت رمضان
لم يكن فرضا اخر او قال هذا الصوم بغير قلبى منه او هو
ضيف ثقيل اه وما ذكره من كفر من سخر بالشريعة او حكمه

منها الفقا ظاهرا بخلاف جميع ما ذكره في مسائل الصلاة
والصوم فان اطلاق الحكم بكفر قائل واحدة من تلك الصور
لا يظهر وجهه فضلا عن كونه متفقا عليه بل كثير
منها لا وجه للحكم بكفر قائله الا بتوسع تكلف وتقسف
فالذي يتجدد فيمن قال عن الصلاة او غيرها من الطاعات
انها سحر ان يكفر سوا اراد حقيقة السحرة السابقة او اطلق
اما الاول فواضح لانه نسب الله تعالى الى الجور والظلم واما
الثاني فلان ذلك هو وضع السحر فلم يحتج الى قصد بخلاف
ما لو قصد انه لعن من شئوعه مثلا لا ثواب له في صلاته
فاسميت السحرة ح فانه لا يبعد فيقول تاويله وفي مسألة
القيادة وما بعدها انه لا يكفر الا ان قصد بذلك الاستخفاف
او الاستهزاء بالصلاة والصيام واستحل ترك احدهما
لغير عذر او ان الصلاة يتشام بها من حيث كونها صلاة
غير يكفر بخلاف ما لو اطلق او قصد معنى اخر ومر عن
الرافعي مسائل من ذلك عنهم مع تعقبها فلا يفتنك
استحضارها قال او قيل له لم تأمر بالمعروف ولا تنه
عن المنكر فقال ايش عمل بي او ما يجب او قال هذا
فشارا وغوغا وهذان على وجه الانكار او قال ايش
فضولي انا او قيل له كل حلال فقال الحرام احب الي
او قال هات اكل الحلال يسجد له او قال يجوز لي الحرام
او قال ليت الزنا واللواط او الظلم حلال او دفع لغير

حراما من مال مسلم او ذمى وهو يعلمه ورجا ثوابا وادعى
الفقيه او قال لم تثبت حرمة الخمر في القرآن او ايش اعلم بالشرعية
وعندى الدبوس او قال اى وقد اخذواهم بقوة حتى اخذت
الدرهم اين كانت الشريعة والقاضى وانا اريد الذهب ^{الفضة}
ايش اعلم بهذه الاحكام او صدق كلام اهل الاهوا او قال عند
كلامهم كلام معنوى او معناه صحيح او حسن رسوم الكفار او قال
بارك الله في كذبك او قيل له لا تكذب فقال قلت في كلمة
الافتلاص اه وما ذكره قبل مسألة التمنى في الطلاق الكفر به
لظنه ظاهر والذي يتجه في مسائل الاصل بالمعروف انه لا يكفر
فيها الا ان قال شيئا من ذلك على وجه الاستهزاء الهامر ان من
سخن يحكم من احكام الشريعة كفر ولا شك ان الاصل بالمعروف
والنهي عن المنكر حكم شرعى فمن قال فيه شيئا من ذلك
استهزاء او سخرية كفر والا فلا وان قال ما يجبله نزع معلوم
من الدين بالضرورة والذي يتجه ايضا في الحرام لجب الى انه
لا يكفر الا ان اراد انه يجب سائر انواع الحرام دون سائر
انواع الحلال الصادق بالمباح والمندوب والواجب والوجه
انه لا يكفر ايضا بهات آكل الحلال اسجد له لان نفس السجود
لا انسان اخر لا يكون كفر مطلقا بل في بعض صور كما صرح به
الاثمة ومرفى ذلك من يباحث وتفصيل فاذا كان هذا في سجود
له بالفعل فاطنك بالفرم عليه على ان ذلك انما مراد به
الدلالة على استبعاد وجود شخص لا ياكل الا الحلال

المصرف او على تعظيمه فلا وجه لاطلاق الكفر به والوجه
ايضا انه لا يكفر من قال يجوز في الحرام الا ان نوى العموم
او اطرأ المعلوم من الدين بالضرورة واما مسألة التمي
فقد مر الكلام فيها مستوفى ورجاء الثواب على الحرام انما
يتم كونه كفرا ان اعتقد انه يثاب على الحرام من حيث كونه حراما
لانه مكذب للنصوص آخ بخلاف ما لو نوى ان الثواب من جهة
اخرى غير جهة كونه حراما فان ذلك لا محذور فيه اذ
المحققون على ان الصلاة في الدار المصوبة او الثواب المنصوب
او الحرم او نحو ذلك فيها الثواب وان كانت حراما لانها
لجهة وما ذكره في رجاء دعا الفقير بعيد بل لا وجه له
فالصواب انه لا كفر به وكفر زاعم انه لا نص في القرآن
على تحريم الخمر ظاهر لانه مستلزم لتكذيب القرآن الناص
في غير ما ياتي على تحريم الخمر فان قلت غاية ما فيه انه كذب
وهو لا يقتضي الكفر قلت ممنوع لانه كذب يستلزم
انكار النص الجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة
ومن ثم يتجه انه لو قال الخمر حرام وليس في القرآن نص
على تحريمه لم يكفر لانه الان محض كذب وهو لا كفر به
وما ذكره من الكفر في مسألة الشريعة والقاضي والاحكام
المذكورات ظاهر ان قال ذلك استهزا واستخفا فاكذبا
ان اطلق على احتمال فيه لان اللفظ ظاهر في الاستخفا
او الاستهزا وما ذكره من الكفر في تصديق اهل الاهوا

انما يتجه ان ارادتهم ما يعي من تكفيرهم ببدعهم اما من
لا تكفيرهم فتصديقهم غير كفر وما ذكره من الكفر في بارك
الله في كذبك لا يظفر له وجه الا ان الكذب من حيث
هو كذب قنير بسا نثر اعتباراته تطلب البركة فيها من
الله تعالى وما ذكره في المسئلة الاخيرة ظاهر ان اراد
ما قاله الموصوف بالكذب من لغز كلمة الاخلاص بخلاف
ما اذا اطلق لان اللفظ ليس ظاهرا في الاول او اراد المراد
على من تشبه بالكذب بان ما يقوله حتى كما ان سورة الاخلاص
حق فانه لا يكفر بذلك كما هو ظاهر لاحتمال اللفظ لذلك
احتمالا قريبا قال او قال العلم الذي يتعلمونه اساطير وحكايات
او هذيان او هبا او تزوير او قال ايش مجلس الوعظ او
العلم او العلم لا يترجم او وعظ على سبيل الاستهزاء او ضحك
على وعظ العلم او قال لرجل صالح كن ساكنا حتى لا تقع
الاوراء الجنة او قال ايش هذا القبيح الذي خفت شاربك
او قال بش ما اخرجت السنة او قال الكفر والايمان واحد
او لا ارضى بالايمان او لا ادري اين يصبر الكافر واهل
الا هو لا يدخل الجنة او راى سلطانا فقال الله عظيم او قال
بالفارسية خذ اي بزرگ وهو يعلم تفسيره اه وما ذكره من
الكفر بتلك الاوصاف التي للعلم ظاهرا لكن ان اراد العلم من
حيث هو او خصوص علم اصول الدين او علم التفسير والحديث
او الفقه وما ذكره في ايش مجلس الوعظ الخ انما يتجه

ان اراد الاستهزاء وكذا ان اطلق على احتمال قوى فيه لظهور
هذا اللفظ في الاستخفاف بمجلس الوعظ والعلم وقد مر
في قصعة تريد خبير من العلم كلاما استحضره هنا وما
ذكره في الوعظ استهزاء انما يتجه ان اراد الاستهزاء
بالوعظ من حيث هو وعظ اما لو اراد الاستهزاء بالواعظ
او بكلماته لا من حيث كونه واعظا فلا يتجه الكفر وكذا
يقال في الضحك على الواعظ وما ذكره في كن ساكتا الخ
انما يتجه ايضاً ان اراد الاستهزاء بالجنة او بالعلل المقرب
اليها والافلاوح لاطلاق الكفر فيه فضلا عن كونه
متفقاً عليه كسابقة ولا حقه وما ذكره من الكفر
في مسألة الشارب لا يظهر ايضاً الا ان اراد عيب السنة
او نحوه نظير ما مر في قصص ظفار له وما ذكره من اطلاق
الكفر في بنس ما اخرجت السنة والمسائل بعد الى
قولي اه ظاهر لا نه صريح في الاستهزاء بالدين نعم
ما ذكره في اهل الاهوا انما يصح ان اراد بهم الكفرة
او ما معهم نظير ما مر لا المسلمين منهم والظاهر انه
لا يقبل تاويله في كل هذه المسائل لان لفظها ياباه
نعم ان قال لم اراد بقولي اله عظيم او خدائي بزره اي
الله كبير الا ان معطى هذا الملك لهذا الرجل اله عظيم
او الله الكبير قيل منه لان الفرض انه لم يقل هذا
اله عظيم ولا هذا خدائي بزره وحيث لم يقل ذلك

فتقبل إرادته ما ذكر بل لوقيل لا ينبغي أن يكفر إلا أن قصده
أن قوله له عظيم أو خد أي بزره وصف للسلطان الذي
راه لم يبعده قال أو قال له كافر أعرض على الإسلام ففك
لا أدري صفة الإيمان أو قال أذهب إلى فلان الفقيه أو أسلم
كافريات أبوه فقال ليتني لم أسلم لأجل الميراث أو نادى مناد
يا كافراً فقال لبك أو قال أنا كافراً يش عليك أو قال
علمت بي عملاً حتى كفرت أو علم الارتداد للطلق بالثلاث
لتحل لزوجها بلا محلل ارتد ولو رضيت هي ارتدت ولم تحل
لزوجها وكذا لو ارتدت وكفرت بدار الحرب ثم سميت فاشترى
مطلقها ثلاثاً لريطهاها إلا بالتخليل من مسلم بعد إسلامه عند
أهل السنة خلافاً للزوافض والفقهاء أو قال لمن أسلم
أي ضرر لمن لحقك في دينك حتى انتقلت عنه إلى دين الإسلام
أو قال هذا زمان الكفر ما بقي زمان الإسلام أو قال لو لا
ولد الكافر أو شد في وسطه الزنار باختياره أو دخل دار
الحرب وليس ثوب الكفار بخلاف ما لو دخل لتخليص الأسرى
وبخلاف ما لو لبس السواد في الدارين لأن لبس السواد حلال
والبياض أفضل أم وما ذكره في المسثلين الأولين هو المعتد
بما قدمته بما فيه لما مر أنه متضمن للرضى ببقائه على الكفر
ولو لحظة والرضى بالكفر كفر ومسئلة تمنى الكفر
مرت أيضاً بما فيها وكذا مسئلة الإحابة بلبسك مرت بما فيها
فراجع ذلك والكفر في قوله أنا كافراً واضح وكذا

فيا بعد ها الى الفلاسفة وكفر من قال لمن اسلم ما ذكر
ظاهرا ان ارادوا ان يبقوا على الكفر لا مطلقا لما علم مما امر
واطلاق الكفر فيمن قال هذا زمان الكفر اخر لا يظهر الا ان
اراد تسمية الامم كقضا او نحو ذلك بخلاف ما لو اطلق
او اراد ان يعلب على اهل الكفر فان الوجه انه لا يكفر بذلك
وقوله لو لده ولد الكافر لا يتجه اطلاق الكفر فيه ايضا بل لا بد
ان ينوي بالكافر نفسه فان اطلق فالتكفير بعيد وان اراد
انه يشبه ولد الكافر قبل ولا كفر ومسئلة شد الزنار تقدمت
ايضا بما فيها قال او قال ان اعطاني الله الجنة لا اريدها دونك
اولا ادخلها دونك او قال ان امرني الله بدخول الجنة معك
لا ادخلها او قال ان اعطاني الله الجنة لا اجلك او لا اجل هذا العمل
لا اريدها او انكر القيمة او الصالح او الميزان او الحساب
او الكتاب او الجنة او النار او الصحف او اللوح او القلم
او قال الله لا يرى او لا يراء احد او شبهه بشئ او وصفه
في المكان او الجهات او قال الله لا يخلق قبل العباد وانكر
رؤية الله بالعين في الجنة او شك في رسالة المرسلين
او شك في نبوت وعد وعيده او وصف محمد قبا
بصفاته او اسماؤه او قال لا يضر المسلم ذنب او راحي خلود
المذنب في النار او شك في فرائضه او احب ما يفضله الله
لنعالى او رسوله صلى الله عليه وسلم او بالعكس او ليس
من الثواب او آمن من العقاب او انكر الحرار والجلال

او اعتقد قدم الزمان والروح والافلاك وما سائر دخول
الجنة ثم عن الروضة انه صوب عدم الكفر في بعضها ويقاس
به الباقي ومنه ان الاوجه في ذلك تفصيل فراجع وما
ذكره من الكفر بانكار القيمة واضح كانكار خسر الاجسام
واما انكار الصراط والميزان ونحوهما ما تقول المعتزلة فهم
الله تعالى بانكاره فانه لا كفر به اذ المذهب الصحيح انه
وسائر المبتدعة لا يكفرون بوانكار الجنة والنار لان
لا كفر به لان المعتزلة ينكرونها الآن واما انكار وجودها
يوم القيمة فالكفر به ظاهر لانه تكذيب للنصوص المتواترة
القطعية وانكار المصحف بمعنى القرآن كفر اجماعا بخلاف
انكار صحف الاعمال وما ذكره في انكار الوحد والقيم ورؤية
الله عز وجل مطلقا او في الجنة فيه نظر فان المعتزلة
قائلون بذلك ولم يكفروا به وتشبيه الله تعالى بحدوث
او وصفه بما يستلزم للجهة لا كفر به الا ان اعتقد ثبوت
لازم ذلك له تعالى من الحدوث ونحوه وزعم ان الله تعالى
لا يخلق فعلا العبد لا كفر به ايضا لانه مذهب المعتزلة
نفي ما هو الشك في رسالة المسلمين صاوت الله وسلامه
على نبينا وعليهم اجمعين بل اورسالة من علمت رسالة منهم
ضرورة كفر بلا تراخ بخلاف الشك في ثبوت وعده
او وعده فان في اطلاق كونه كفر انظر الا ان يجوز شرعا
دخول كافر الجنة او تخليده مسلم مطيع في النار ووصف

محدث بما يستلزمه انما يتضح كونه كفرا ان اعتقد ذلك
اللازم لما مر ان الاصح ان لا ذم للمذهب ليس بمذهب لان
المائل بالزوم قد لا يخطر له القول بالذم وزعم انه لا يضر
المذهب ذنب او انه يخلد في النار لا كفر به لان الاول مذهب
المرجئة والثاني مذهب المعتزلة وقد مر انهم لا يكفرون والشك
في المفراض الكفر به واضح لا يستلزم المشك في الضرورية
المعلومة من الدين وهو كفر كانكارها بخلاف محبة ما ابغض الله
تعالى او رسوله صلى الله عليه وسلم او عكسه فانه لا يتجه فيه الكفر
الا ان احب لك من حيث كون الشارع يبغضه او ابغضه من حيث
كون الشارع يحبه بخلاف ما لوجه او ابغضه لذاته مع
قطع النظر عن تلك الحيثية فانه لا وجه لاطلاق الكفر
وجرى هذا الحنفى في اطلاق الكفر بالياس والامن المذكورين
على اطلاق الحديث الكفر عليهما لكن قال اثمتنا وغيرهم
المراد بكفر النعمة او ان استحل وانكار الحرام والحلال
الكفر بظاهره ولا خصوصية لهما بذلك بل من انكر
حكما من الاحكام الخمسة الواجب والحرام والمباح
او المندوب او المكروه من حيث هو كان انكر الواجب
من حيث هو او التحريم من حيث هو وكذا الباقي كان كافرا
واعتماد قدم العالم او بعض اجزائه كفر كما صرح هو به
قال اوقيل له ردع الدنيا التنازل الاخرة فقال اترك ذلك
بعد سنة اوقيل له ان يعلم الغيب قال نعم او قال نا اعلم بما

كان وما لم يكن او قال فلان مات وسلم روحه اليك او كان
او اشرح في الفساد قال تعالى وحتى نطيب او نعيش طيبا
او قال اني احب الحمر ولا اصبر عنها او قال افعل كل يوم
مثلك من الطين او قال اريد خيرا او راحة في الدنيا ودع
ما يكون في الآخرة ايش ما يكون او قيل له انصرف بالحق
فقال انصرف بالحق وبغير الحق ام واطلاق الكفر
في المسئلة الاولى فيه نظر والذي يتجه انه لا كفر بذلك
الا ان اراد الاستهزاء بالآخرة ومسئلة علم الغيب مرتبها
فيها من الخلاف والتفصيل واطلاق الكفر في بقية المسائل
كلها فيه نظر والوجه انه لا كفر بشئ من ذلك الا ان اراد
بقوله فلان مات الخ ما يقوله اهل الشناخ فان القول به
كفر والا ان اراد بقوله تعالى وحتى نطيب الخ استباحة الفساد
الجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة وبقوله احب الحمر
استباحتها من حيث هي بسا بتر اعتباراتها وبقوله افعل مثلك
من الطين ان له قدرة على الخلق بمعنى الابدان وبقوله اريد
خيرا الخ الاستخفاف بالآخرة وبقوله انصرف بغير الحق
استحلال ذلك من حيث هو فالكفر في جميع هذه الصور
عند ارادة ما ذكرناه او نحوه واضح بخلافه عند التأويل فمعنى
صحيح وكذا عند الاطلاق فانه لا وجه للكفر بشئ من ذلك
قال الفصل الثاني في الاختلاف لو قال ان ابري من الله ان فعلت
كذا فانا كافر فقبله وقيل ان كان عالما لا يكفر وان كان جاهلا

يكفر في الماضي والمستقبل ولورضى بكفر غيره قال بعضهم
يكفر وكذا لو قال الله تعالى يظلمك كما ظلمتني او قال يعلم الله
اني لم افعل كذا وهو قد فعل او قال الخبثه لا اريد بميمه بالله
بل اريد بالطلاق او قيل له احسن كما احسن الله اليك فقال
ماذا اعطاني او قال المعوذتان ليستا من القرآن او قال لشعر
النبي صلى الله عليه وسلم شعيرا او قال لولم ياكل آدم الحنطة ما وقعنا
في هذا البلاء او ادعى النبوة فطلب اخراجه من مكة او رد حديث
النبي صلى الله عليه وسلم او قال بعد اكل الحرام او شر به الحمد لله
او قيل له قل لا اله الا الله فقال لا اقول او قيل له صل فقال
لا اصلي او صلى بغير طهارة او قيل له اذ الزكاة فقال لا او دى
او قال الصوم يضر او قال الفقيه وجه شرعي فقال هذا الذي
قلت عمل السفه او قالت المرأة لزوجها يا كافر فقال لم يصحتني
او ان كنت هكذا لا تسكني معي او وضع على راسه قلنسوة الجحوشى
وغير بلا ضرورة او قال الجحوشى خير من النصارى او النصارى
خير من الجحوشى وغيره او قال اخذ حتى يوم المحشر فقال ايش
شغله مع المحشر او قال اين تجدى في ذلك الجمع او قال اعطنى
والا اخذ منك يوما القيمة او قال عند المباينة الكفر خيرا
يفعل او قال الطبيب كلال ان لا اصلي او سجد للسلطان او غيره
او قبل الارض قيل وهو قريب من السجود او قال ما هذا المذهب
معنى ما يعود لى رمزى ففى هذه المسائل قد يكفر وقيل لا يكفر
ومذهبنا ان من قال ان فعلى كذا فهو كافران اراد به التعليل

كفر ما لا او تبعد نفسه لم يكفر وكذا ان اطلق وليس له ان
يستغفر الله تعالى وان يقول لا اله الا الله محمد رسول الله شروحا
من خلاف من قال بكفره بذلك وما ذكره في الرضى بكفر الغير
من الخلاف فيه ينافيه جزمه بالكفر فيما لو قال له كافر عرض على
الاسلام فقال اذهب الى فلان الفقيه وليس علمه الكفر بشئ
الارضاء ببقائه عليه تلك المدة فالصواب ان الرضى بكفر الغير كفر
وكذا ما ذكره من الخلاف في الله تعالى يظلمك كما ظلمتني ينافيه ما قدمه
من الاتفاق على كفر من قال ظلمني الله الا ان يفرق بان هنا يحتمل
انه من باب المشاكلة نحو ومكروا ومكر الله والذي يتجه انه ان نوى
هنا يظلمك الله يخلص حتى منك وانما سماه ظما للمشاكلة لا يكفر
وكذا ان اطلق للقرينة بخلاف ما اذا اراد حقيقة الظلم لا يستحالته
على الله تعالى اذ هو اعم من تجاوز الحد او التصرف في ملك الغير وكل
منها محال اما الاول فلا نه تعالى ليس فوقه من يحمله شيئا واما
الثاني فلان العالم كله ملكه تعالى وتقدس وازافة الاملاك
الى غيره انما هو بطريق الصورة دون الحقيقة ثم رايتني فيما سبق
ذكرت في هذه ما يقتضي الكفر عند الاطلاق ولعل ما هنا اقرب
ومر ان الرافعي حكى عنهم كفر من قال الله يعلم اني ما فعلت كذا وقد
فعله لا نه نسب الله تعالى الى الجهل لا نه نسب اليه ان يعلم الشئ على
خلاف الواقع ومر ان الصحيح فيه ان لا يريد يمينه بالله بل
بالطلاق انه لا يكفر نعم ان اراد بذلك الاستخفاف باسم الله
كفر كما هو واضح هو الذي يتجه فيما اذا اعطاني انه لا يكفر به

الا ان قاله استحقاقا بالنعمة من حيث نسبتها الى الله تعالى
واما كارا المعوذتين ونصفيهما نحو شعره صلى الله عليه وسلم
من الكلام عليه فيهما والذي يتجه في لولهما ياكل آدم صلى الله عليه وسلم اخر
انه لا يكون كفا لا ان قصد بذلك تنقيصه صلى الله عليه وسلم ووضح
تكفير مدعى النبوة ويظهر كفره بطلب منه معجزة لانه يطلب لها منه
تجاوز لصدقه مع استيلاءه المعلوم من الدين بالضرورة كعم ان اراد
بذلك تسفيهه وسياه كذبه فلا كفر ورد حديثه صلى الله عليه وسلم
ان كان من حيث السنة فلا كفر به مطلقا او من حيث نسبتها له صلى الله
عليه وسلم كفر مطلقا كما هو ظاهر فيها وقوله الحمد لله بعد تناول
الحرام ياتي فيه ما يعرف في التسمية على نحو نحو ويحتمل الفرق ويتجه
في لا اقول ولا اصلي ولا اركب ولا اصوم او الصوم يضرو لا اجمع
انه لا كفر فيها الا ان اراد الاستخفاف بكلمة الشهادة او بالصلاة
او الزكاة او الصوم او الحج وحكم الصلاة بالاطهر من بتفصيله
ويظهر في هذا الذي قلت عمل السفها انه لا كفر به الا ان اراد
الاستخفاف بالحكم الشرعي من حيث كونه حكما شرعيا وفي قول
الزوج ان قلت ان كان لا كفر به ايضا الا ان قصد التعليق وقال ذلك
رضي بوصفها له بكافروا وشمع قلنسوة الجوسى محركه وافيده
وكذا الجوسى خير من الضرافي وما بعده محركه ايضا ويظهر انه
لا كفر بايش شغل مع المحشر الا ان قصد الاستخفاف به ولا
باين تجد في اخر الا ان اراد ان الله لا يقدر على ان يجعه به في ذلك
اليوم بخلاف ما اذا اراد ان له ذنوبا يذهب به بسببه الى النار

ابتدا فلا يجتمع به والقول بالكفر في اعطني حقي والا آخذ
من ذلك لا وجه له ومن قال الكفر خيرا ما يفعل ان اراد به
ان في الكفر خيرا ولو بوجه ما كان كافرا والافلا ومن
قال احبب الحلال ان لا اصلي الظاهر انه يكفر به لانه
جعل ترك الصلاة من حيث هي من الحلال بل اطيعه
وهذا كفر بلا نزاع لان فيه انكار وجوب الصلاة الشاملة
للخمس وذلك كفر والسجود للسلطان او غيره محرمة وما
فيه وتجب من هذا المص حيث يحكى فيما مر الاتفاق على كفر
من قال هات آكل الحلال اسجد له وحكى الخلاف في السجود
نفسه للسلطان او غيره مع ان هذا فيه السجود الحقيقي بخلاف
ذلك والوجه انه لا يكفر بتقبيل الارض ولا بما بعده قاله
الفصل الثالث فيما يخشى عليه الكفر اذا شتم رجلا اسمه
من اسم النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا ابن الزانية وهو
ذاكر النبي صلى الله عليه وسلم او قال له فقيه وجهه شريفا
فقال هذا عمل الفقهاء ويعمل معي عمل السفهاء او انفضح لما
من غير سبب ظاهر او سمع الاذان او القرآن فتكلم بكلام لا يبيح
او قال للقرأ هؤلاء اكلوا الربا او قال لصالح وجهه عندي
كوجه الخنزير او قال اريد المال سوا كان من حاله
او حر او قال احب اليها اسرع وضولا او قال ما نقص
الله من عمر فلان زاد الله في عمره او قال من ليس له
درهم لا سوى درهما ففي هذه المسائل يخشى عليه

الكفر اعم ووجه خشية الكفر في كل هذه الصور ان كلا
منها يحتمل لكن احتمالا بعيدا فربما ما لم خاطره الى ذلك
الاحتمال فيكون محكما فافروا بهذا العلم ان ما في معنى هذه الصور
من كل ما يحتمل الكفر احتمالا بعيدا يكون مثلها فينبغي تجنب
اللفظ بجميع ذلك اي يندب قارة كتحجب كلام الدنيا عند
سماع القرآن او الاذان ويجب اخرى ككثر الصور الباقية
ق لفصل اخر في الخطا لو قال الله يطلع من السماء او من العرش
او قال بين يدي الله او قال يا رب لا ترضى بهذا الظلم او قال
فلان تضي سؤا او قال اعطيته واحدا واخذت من واحد او قال
ياخذ من له واحد ولا ياخذ من له عشرة او قال الفقر شقاوه
فهذه المسائل خطأ لا يكفر به والله الهادي الى الصواب انتهى
ويجمله ما في الفصل الثالث مما يخشى منه الكفرون ما في هذا
الفصل فيه نظرقان هذه الصور التي في الرابع اقرب الى
احتمال الكفر من الصور التي في الثالث فخشية الكفر فيها اقرب
على انه قدّم في الفصل الاول المعقود لما هو كفر اتفاقا بحسب زعمه
كفر من قال الله ينظر الينا ويصيرنا من العرش وهذه مثل الله
يطلع من السماء او من العرش فجعله في تلك كفر اتفاقا كما اذمه
صنيعه فانه لم يجعلها في الفصل الثاني المعقود لبيان ما اختلف
في انه كفر وظاهر ان المسائلين حكمها واحد وان التفرقة بينهما
التى زعمها هذا المصعبية واذا انتهى الكلام على ما في كتابه هذا
فلنرجع الى سوق بقية كلام الروضة الذي انفرده عن الرافعي

فبقوله في الروضة فروع زائدة نقلها عن الشافعي فوقها بلفظها
ثم تنكح على ما فيها وعبارته قلت قد ذكر القاضي الامام الحافظ
ابن الفضل عياض رحمه الله تعالى في آخر كتاب الشفا بغير
حقوق نبينا المصطفى صلى الله عليه وسلم جملة من الالفاظ
المكفرة غير ما سبق نقلها عن الائمة اكثرها جمع عليه وصرح
بنقل الاجماع فيه فمنها ان مريضها شفى ثم قال لقيت في مرضي
هذا ما لو قتلت ابا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما لم استوجب
قتال بعض العلماء يكفرون ويقتل لانهم يتضمن النسبة الى الجور
وقال آخرون لا يحتتم قتله ويستتاب ويفر وان لو قال كان
النبي صلى الله عليه وسلم اسود او توفي قبل ان يلحق او قال
ليس بقرشي فهو كفر لان وصفه بغير صفته فيه تكذيب
وان من ادعى ان النبوة مكتسبة او انه يبلغ بصفا القلب الى
مرتبتها او ادعى انه يوحى اليه وان لم يدعى النبوة او ادعى
انه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها ويعانق الحور فهو كافر
بالاجماع قطعا وان من دافع نص الكتاب او السنة المقطوع
بها المحمول على ظاهره فهو كافر بالاجماع وان لم يكفر
من دان بغير الاسلام كالتصاري او شك في تكفيرهم او صحح
مذهبهم فهو كافر وان اظهر مع ذلك الاسلام واعتقه وكذا
يقطع بتكفير كل قائل قولا يتوصل به الى تبذير الامة
وتكفير الصحابة وكذا من فعل فعلا اجمع المسلمون على انه لا يصد
الامن كافران كان صليبه صريحا بالاسلام مع فعله كالسجود

للصليب والنار أو المشى إلى الكنائس مع أهلها بنوهم من
 الزنا نير وغيرها وكذا من أنكر مكة والبيت أو المسجد الحرام
 أو صفة الحج وأنه ليس هذه الهيئة المعروفة أو قال لا يرى أن هذه
 المسألة بمكة هي مكة أو غيرها فكل هذا وشبهه لا شك في تكفير
 قائله إن كان ممن يظن به علم ذلك وطالت صحبته للمسلمين فإن
 كان قريب عهد بالاسلام أو بمخالطة المسلمين عرفناه بذلك
 ولا يعز به التعريف وكذا من غير شيئا من القرآن أو قال ليس
 بمعجز أو قال ليس في خلق السموات والأرض دلالة على الله تعالى
 أو أنكر الجنة أو النار أو البعث أو الحساب أو اعترف بذلك
 ولكن قال المراد بالجنة والنار والبعث والنشور والثواب
 والعقاب غير معانيها أو قال الأئمة أفضل من الأنبياء والله
 تعالى أعلم أم كلام الروضة المنقول عن الشفا بالمعنى من حال
 متقدمة والأفصاح الشفا لم يسقر كذلك وهو كلام نفيس
 مشتمل على فوائد بتأملها يعلم تقييد كثير مما سبق ولم يردح
 النووي عفا الله تعالى عنه شيئا من الخلاف في المسئلة الأولى
 أعني مسئلة المريض إذا شفى والذي رجحه المحب الطبري أنه
 لا يكفر والحق الذي عندي أن يفصل فيقال أن أراد بذلك
 أن الله شدد عليه لذنوب سبقت له أو نحو ذلك لم يكفر
 وإن أراد أنه لم يفعل معه إلا صلح في حقه فإن كان مع اعتقاد
 أن ما فعله معه جور كفر وإنه تعالى لا يجب عليه إلا صلح
 أو أطلق لم يكفر وفي الشفا عن ابن أبي زيد قله هذه المسئلة

لو لعن رجلا لعن الله عز وجل وقال انما اردت ان الحق الشيطان
فزل لسانى قتل بظاهر كفره ولا يقبل عذره وقضية مذهبا
قبوله وما قاله في المسئلة الثانية سمجده ايضا لكن محله كما يعلم من اخر
كلامه فيمن طالت صحبته للمسلمين حتى ظن به علم ذاك وبر يعلم ان ما مر
عن ابن عبيد السلام عن ابى خنيفة وقواه من ان من قال او من بالني
واشك بانه المدفون بالمدينة او الذي نشأ بمكة لا يكثر لانه وان كان
معلوما بالضرورة الا انه ليس من الدين لاننا لم نقبل به فيكون
جاحدا كجاحد بغداد ومصرام ووجه رده ان الشك في ذلك
من الخلف للمسلمين يستلزم تضليل الامة وغير ذلك من العظام
في الدين وظاهر كلام النووي عفا الله تعالى عنه والقاضي رحمه
الله تعالى ان محرم الكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته
المعروفة يقينا يكون كفرا ويشبه ما مر من ان انكارها يتضمن
التكذيب به لكن قال بعض المتأخرين كلام القاضي يوهم ان
محرم الكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته
كفر يوجب القتل وليس كذلك بل لا بد من ضمنية ما يشعر
بنقص في ذلك كما في مسئلتنا هذه لان الاسود لو
مفضول او اذا تأملت ما علل به القاضي الذي نقله
عنه النووي عفا الله تعالى عنه واقره علمت ان الوجه انه
انه لا فرق على اثبات صفة له صلى الله عليه وسلم تكون الا
مشعرة بنقص لان صفاته لا يتصور اكل منها بل كما اثبت
له غيرها كان نقصا بالنسبة لها فالاعتراض ليس في

في محله وذكر القاضي ان انكار كونه صلى الله عليه وسلم كان
بتهامة يكون كفرا ثم نقل عن بعض ائمة مذهبه ان بتديل
سنة ومواضع كثر وهذا يشتمل انكار الجحيم وكونه كان اولاً
بمكة واخيراً بالمدينة وغير ذلك مما يشاكله وهو متجه ومحل
ما قاله في المسئلة الثالثة ما اذا زعم انه يوحى اليه بنزول
ملك عليه والا فالذي يلبيح انه لا يكفر والظاهر ان زعم دخول
الجنة ماضياً واحالاً او مستقبلاً قبل موته مقبول واكثر سوا اضم
الى ذلك الاكل والمعاينة المذكورين امر لا يكون كفراً وان كان
لما يتوهم متوهم من كلام الروضة عن القاضي خلاف ذلك
والظاهر ايضاً ان معنى قوله المحمول على ظاهره اى بالاجماع
وقد يستفاد ذلك من كلام الروضة بجعل قوله بالاجماع
متعلقاً به ايضاً وقوله وان من لم يكفر لم يذكر فيه الاجماع وجعله
حجة على كفر من ذهب الى انه لا حجة لله تعالى على كثير من العامة
والنساء والبله ومقلدة اليهود والنصارى او غيرهم اذا لم
يكن لهم طباع يمكن معها الاستدلال ثم قال وقد نحا القزالي
قريباً من هذا النحى في كتابه الفرقاء وما نسبته القزالي صح
القزالي في كتابه الاقتصاد بما يرد به عبارته التي اشار
اليها القاضي على تقرير كونها عبارته والافتقار الى علمها
في كتابه عبارات حلا لا تفيد ما فهمه القاضي ولا تقرب عما ذكره
وعبارته وصنف بلغهم اسم محمد صلى الله عليه وسلم ولم يبلغهم
مبعثه ولا صفته بل سمعوا ان كتاباً يقال له نادى ادعى النبوة

فهو لا عندى من الصنف الاول اى من الذين لم يسموا
 اصلا فانهم لم يسموا اما يحرك داعية النظراء فانظر كلامه
 بحاجتنا انما عندهم لعدم بلوغ دعوة صلى الله عليه وسلم لهم وهذا
 لا يستلزم ما ذكره القاضى وقد قال ابن الصبكي وغيره لا يفيض
 القزالي الاحاسد او زنديق واعلم ان ابن المقرئ ذكر في روضه
 ان من يكفر طائفة ابن عربي كان كمن لم يكفر اليهود والنصارى
 وهذا منه قدح في ابن عربي وطائفته كابن الفارض وغيره و
 لهم بالكفر ولعنوا قد هم بل وان لم يكفرهم بالكفر ولعنوا باللعن في
 ذلك بما لا دليل لهم عليه ولا مستند يرجح اليه وقد رد عليه
 ما قاله شيخنا خاتمة المتأخرين زكريا الانصارى في شرحه
 للروض وردت عليه ما قاله باسبط مما ذكره شيخنا في افتاء
 طويل سطرته في الفتاوى وبنت فيها منهم ائمة علماء عارفون
 بالله وباحكامه لكن اغتر كثير من الجهلة ببعض كلامهم
 فضلوا ضلالا لم يبينوا واصل ابن المقرئ اشار الى هو لا بقوله
 طائفة ابن عربي ولم يقل ابن عربي لكن في عبارته من العجب ما لا
 يخفى ويؤخذ من كلام الروضة وكذا يقطع بتكفير كل قائل قولا
 يتوصل به الى تضليل الامة او تكفير الصحابة رد ما وقع في الامالى
 المنسوبة الى الشيخ عز الدين بن عبد السلام بان من كفر
 ابا بكر وعمر وعثمان وعلياً رضى الله تعالى عنهم لا يكفر وان
 كان اسلامهم معلوما من الدين بالضرورة لان جاحد الضرورة
 لا يكفر على الاطلاق والا لكفرنا من محمد بعد ادعاء ووجه رده

ان تكفر هؤلاء الائمة يستلزم تفصيل الامة ومنما يستلزم
ايضا انكار رسمية ابي بكر وقد مر ان انكارها كفر فزعم كفده
رضي الله تعالى عنه يكون كفرا بالاولى ومن ثم قال الزركشي
والظاهر ان هذا مكذوب مبهر على الشيخ اهـ وقد يجاب عنه بان
الذي يفهم من كلامهم ان تكفير جميع الصحابة كفر لا نه سريع في انكار
جميع فروع الشريعة الضرورية فضلا عن غيرها بخلاف
تكفير طائفة منهم كما يصرح به ما مر عن شرح مسلم من ان لا
الصحيح المختار الذي قاله الاكثرون والمحققون عدم تكفير
الخوارج المكفونين للؤمنين وما يصرح به ايضا كلام السيوطي
في فتاويه فانه اخبر ان مكفرا ابي بكر او احدهم الذين شهد
طيم النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة كافروا ان ذلك اختيار له
اخذه من روايته له عن مالك في كفر الخوارج للتكفير للؤمنين
ونازع النووي حقا الله تعالى عنه فيما مر عنه واطال فيه بما يعلم
من خفواه انه اختار له خارج عن مذهب الشافعي رضي الله
تعالى عنه وقد سقت حاصل كلامه هذا في كتابي الصواعق
المحرقة وبينت ما فيه وبهذا كله يتايد كلام الشيخ عز الدين
ابن عبد السلام فافهم ذلك فانه مهم وحذف من الروضة قول
القاضي بعد ان قال وكذلك وقع الاجماع على تكفير كل من
دفع عن الكتاب او خص حديثا مجمعا على نقله مقلوبا به مجمعا
على جملة على ظاهره كتكفير الخوارج بابطال الزعم كانه لما قد مر
من التفصيل بين ان ينكروا حديثه ويعترفوا به او ينكروه من

اصله وظاهر كلام القاضى هذا انهم ينكرون من اصله
وحينه فلا تثبت في كفرهم وما ذكره في السجود للصليب
ومخونه في السجود للصليب ومخونه ما يوافقده وما ذكره
في المشى الى الكنائس مما قد يخالفه فيمن شد نحو الزنار
على وسطه الا ان يفرق بان الهيئة الاجتماعية من الثرى
بنهم والمشى معهم الى كنائسهم قاضية برضاه بكفرهم او
تداوله بدين الاسلام او بانه معهم على دينه وكل ذلك كفر
كما مر مبسوطا وما ذكره في انكار مكة الخ ظاهر وقد مر
ما يؤيد به ويشهد له وما ذكره بقوله ان كان ممن يظن به علم
ذلك الخ ظاهر متجه وينبغي بل يتعين طرده في جميع ما مر من الكفر
وقوله او قال ليس بمنجرح يحتمل ان يريد به ما يشمل ما ليس بمنجرح بذاته
فمن قال ليس بمنجرح بذاته وانما هو لكون الله تعالى صرف القوى
من معارضة كفره والتصریح بكفره مشى عليه الحياطة وكلامه
القاضى هذا الذى اقره النووى عفا الله تعالى عنه
قد يردده والذي يظهر لي عدم كفره لان هذا لا يترتب
عليه طعن في الدين ولا تكذيب لضروري من ضرورياته
بخلاف منكر الاعجاز من اصله ثم رايته بعض المتكلمين
على الشفا حكي ذلك قولا في معنى الاعجاز وحق فتكفير
قائل ذلك بعيد ووقع بتونس ^{عنه} ان رجلا قال لاغر
انا عدو لك وعدو لبيك ففقد له مجلس فافتي بعض ائمة
المالكية بانه مرتد يستتاب واخذ كفره من قوله تعالى

من كان مدوا لله الاية وافق بعضهم بان يفرغ كفر
تفصيل فلا يستتاب واخذ ذلكهما في الشفا من ان امرأة
سببت النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يكفيني عدو
فقلت ومن كون خالد رضي الله تعالى عنه قتل من قال له
عن النبي صلى الله عليه وسلم صاحبكم ومن افنا ابن عتاب
يقتل من قال ان سالتا وجهلت فقد سال وجهل نبيك
واعترضه بعض المتهمة ممن مال الى الاول بان الاول نفس
فان كل سبب عدو ولا شك فيه وانما الكلام في عكس هذه
القضية وهي لا تنعكس كنفسها بل قوله انا عدوك وعدو
نبيك بما اشعر بترفع القول له ذلك لانا نجد الوضعا
يجعلون انفسهم منزلة بذلك يقول الواحد منهم انا عدو الامير
والامير عدو لي وقصد برفع نفسه لانه في نسبة من يعادي
الامير وبان قتلنا لمن ذكر مذهب صاحبنا على ان عمر رضي الله
تعالى عنه ودي القاتل من بيت المال ولما كان قتله غير
صواب وبان افنا ابن عتاب انما هو لان ما ذكر في قضية
صرح في التفصيل فالمحقق ان قاتل ما صرح من تدلانقص
هذا كله على قواعدهم من التفرقة بينهما اما على قواعدنا
فالذي يظهر انه ردة وفي الشفا ايضا يكفر من ذهب
الان في كل جنس من الحيوان نذيرا ونبيا من القرعة او
الخنازير والدواب وغيرها ويحتم بقوله تعالى وان من
امة الا خلا فيها نذرا ذلك يؤدي الى ان توصف انبيا

هذه الاجناس بصفاتهم المذمومة وفيه من الازراء على
هذا المنصب المنيف ما فيه مع اجماع المسلمين على خلافه
وتكذيب قائله ويكفر ايضا من قال ليس في معجزاته
صلى الله عليه وسلم حجة له ومن كذب بشئ مما صح به
في القرآن من حكم او خبر او اثبت ما نفاه او نفى ما اثبت
على علم منه بذلك او شك في شئ من ذلك او حمله التوراة
والانجيل وكتب الله المتزلة او كفر بها او لعنها او سبها
او استخف بها ومن نودي فاجاب بلبسك اللهم لبسك فان
اعتقد تنزيل المنادي منزلة الرب كفر ولا فلا وفيه
ايض مسائل اخرى حسنة تركها النووي عفا الله تعالى عنه
للعلم بها مما مر لكن لما كان في اخذها من ذلك نوع خفاء اوجبته
ذكرها لتبصير واضحة بينه مع زيادة فوائد اخرى لا تقلم مما
مر فمن ذلك ان من سب نبينا عليه افضل الصلوة والسلام
ويلحق به في جميع ما يذكر غيره من الانبياء الميثاق على نبوتهم
او اعايبه والحق به نقصا في نفسه او نسبه او دينه او خصلة
من خصاله او عرض به او شبهه بشئ على طريق المسب والازراء
او التفسير لثباته او الغرض منه او العيب له او لعنه او دعا
عليه او تمنى له مضره او نسب اليه ما لا يليق بمنصبه على طريق
الذم او عبت في وجهته العزيزة يستحق من الكلام وهجر
ومنكر من القول اوزور او عير بشئ مما جرى من البلا والحق
عليه او غمضه ببعض العوارض البشرية الجائفة والعمدة

لدير كان كافرا بالاجماع كما حكاه جماعة وحكاية ابن جرير
 الخلاف فيه لا معمول عليها سواء صدر منه جميع ذلك أو بعضه
 فيقتل ولا يقبل ثوبته عند أكثر العلماء وعليه جماعة من
 أصحابنا بل ادعى فيه الشيخ أبو بكر الفارسي الاجماع وسيأتي
 بسط الكلام فيه وليس من تنقيص النسب ما وقع من الاختلاف
 في اسلام أبيه كما لا يخفى وقد قتل خالد بن الوليد رضي الله تعالى
 عنه من قال له عن النبي صاحبكم وعد هذه الكلمة تنقيصا له
 صلى الله عليه وسلم ويدل لما قلته من الحاق اثر الانبياء به
 صلى الله عليه وسلم فمن ذلك ما في الشفا اجمع العلماء على ان
 من دعى على نبي من الانبياء بالويل او بشئ من المكروه انه يقتل
 بلا استثناء وقدة ذكر ذلك اخبر فقال وحكم من سب سائر انبياء
 الله تعالى وملائكته واستخف بهم او كذبهم فيما اتوا به او الكرم
 او محمد هم حكم نبينا صلى الله عليه وسلم على مساق ما قدمناه وفيه عن
 مالك من قال برء النبي صلى الله عليه وسلم او ما زده ونحوه وازاد
 به عيبه قتل ويؤخذ منه انه لو اطلق ذلك او قصد الاخبار
 من تواضعه لا يكفر وهو ظاهر في ارادة التواضع ومحمّل
 عند الاطلاق لانه ليس صريحا في النقص واذا قلنا بعدم الكفر
 فظاهر انه يعذر بالتعذر البليغ لذكره ما يؤهم نقضا وفيه
 عن الفارسي من قال فيه صلى الله عليه وسلم اجمال يتيم اى طالب
 قتل والظاهر ان هذا هينا لا يابى ذلك لما في عبارته من الدلالة
 على الازرافان ذكر يتيم اى طالب فقط لم يذكر صريحا في ذلك

فما يظهر نعم ان كان السياق يدل على الاذرا كان كما لو جمع
بين اللفظتين وفيه عن ابن ابي زيد من قال صفته صلى
الله عليه وسلم كصفة رجل قبيح الوجه والحيمة قتل ومذهبتا
قاض بذلك وفيه عن صاحب سخنون في رجل قيل له لا وحي
رسول الله فقال فعل الله برسول الله كذا وكذا كلاما قبيحا
ثم قال اردت برسول الله العقب انه لا يقبل دعوى
التاويل ومذهبتنا لا ياجب ذلك وعن ابن عتاب في عشار
قال لرجل اد واشك الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان
سالت او جهلت فقد سال وجهل انه يقتل ومذهبتا قاض
بذلك ايضا بل الذي يظهر ان مجرد قوله اد واشك الى النبي
يقصد عدم المبالاة كفر ايفر وعن فقها الاندلس انهم افقوا
بقتل من سباه صلى الله عليه وسلم يتيما وختن حيدر وزعم
ان زهد لم يكن قصدا ولو قدر على الطيبات اكلها ومذهبتنا
لا ينافي ذلك بل زعمه ما ذكر في الزهد ينبغي ان يكون كافيا
في كفره وهو ظاهر لنسبة النقص اليه صلى الله عليه وسلم
هزمه ليستتاب فان تاب والا قتل لانه تنقيص لا يجوز
عليه ذلك وقضية مذهبنا انه لا يكفر بذلك الا ان قاله على
قصد التنقيص لانه ليس صريحاً فيه لان الهزيمة قد تكون
من الجملات البشرية فان لم يقصد ذلك لم يكفر بل بعذر
التعذر الشديد قال القاضى عياض بعد ذكر ما تقدم وغيره
وكذلك اقول حكم من غمضه او عيتم برعاية الغم او بالسهر

او بالنسيان او السحر او ما اصابه من جرح او هزيمة لبعض
جيشه او اذى من عدوه او شدة في زمنه او بالميل الى النساء
فذكر هذا كله لمن قصد به نقصه القليل وما ذكره ظاهر
لقصد النقص وهو كفر كما مر ثم قال من تكلم غير قاصد للسب
له ولا معتقده في جهته صلى الله عليه وسلم بكلمة الكفر
من لعنه او سبه او تكذبه او اضافه ما لا يجوز عليه او نفى
ما يجب له مما هو في حقه صلى الله عليه وسلم نقیصة مثل ان
ينسب اليه اياتان كبيرتان او مداهنة في تبليغ الرسالة او في حكم
بين الناس او يفض من مرتبته او شرف نسبه او وفور علمه
او زهده او يكذب ما اشتهر به من امور اخبر بها عليه افضل
الصلوة والسلام وتواتر الخبر بها عنه عن قصد لدخيره
او ياتي بسفه من القول ونوع من السب في جهته وان ظهر دليل
ماله انه لم يتقده ذمه ولم يقصد سبه اما الجاهالة تحمله على ما قاله
او لصبر او مسكر اضطره اليه او قلته رقبة وضبط اللسان فحكمة
القتل دون تلعم اذ لا يعذر احد في الكفر بالجاهالة ولا بدعوى
ذلك اللسان ولا بشئ مما ذكرناه اذا كان عقله في فطرته سليما
الامن اكره وقلبه مطمئن بالایمان وبهذا افتى الاندلسيون
على من نفى الزهده عنه صلى الله عليه وسلم كما مر وما ذكره
ظاهر موافق لقواعد مذهبنا اذ المراد في الحكم بالكفر على
الظواهر ولا نظر للمقصود والنيات ولا نظر لقراين حاله
نعم يعنى مدعى الجهل ان عزز بقرب عهده بالاسلام او بعده

عن العلماء كما يعلم مما قدمته عنه في الروضة وغيره في ما
يظهر به دعوى سبق اللسان بالنسبة لدرء القتل عنه وان لم
يعذر فيه بالنسبة لوقوع طلاقه وعقده والفرق ان ذلك حق والله
تعالى وهو مبني على المسامحة بخلاف هذين وكما قال فغلر رسول الله
صلى الله عليه وسلم الربا فان اراد الربا المحرم الذي هو كبيرة
فقد ذكره القاضي او اطلق او اراد به اظهار خلاف ما يبطن
لم يكفر كما هو ظاهر لكنه يعزى التعزير البليغ وقوله وتواتر
الخبر بها عن ابي لفظا وهو موخو دخلا فالمن زعم نفسه او معني
ولا نظد في ذلك خلافا لمن زعمه ولو كان في ضيق من حبس او فقر
وقصد باللفظ بمكفر مما مر او غيره ان يقتل ليستريح للاحقية
الكفر فهل هو كافر باطنا ونقول هذه قرينة تنفي الكفر
عنه باطنا كل محتمل ولعل الثاني اقرب وحكي عن ائمة مذهب
خلافا فيمن اغضبه غيره فقال له صلى الله عليه وسلم فقال لا صلى
الله عليه وسلم عليه فقل ليس بكفرا لانه انما شتم الناس وليس
ثم قرينة تصرف الشتم له صلى الله عليه وسلم ولا الى الملائكة
الذين يصلون عليه وقيل كفروا لالتق بقواعدنا الاول
لان اللفظ ليس صريحا في شتم الملائكة ولا الذات المقدسة
وانما هو ظاهر في شتم نفسه ان صلى الله عليه وسلم من الناس مع عدم
الكفر يعزى التعزير البليغ وعن القابسي توقفا فيمن قال
كل صاحب فندق اي خان قرنان ولو كان نبيا مرسل قال
فيستفهم هل اراد صاحب الفندق الان فليس فيهم نبى مرسل

فيكون امره اخف ولكن ظاهره اعظم العموم اجم والظاهر
ان لفظه ليس صريحا في ذم الانبياء ولا سبهم فلو يكفر
بهم هذا اللفظ بل يعذر التعزيز الشديد وعن ابن ابي
زيد ان من قال لعن الله العرب او بني اسرائيل او بني ادم
وقال له اراد الانبياء بل الظالمين لم يكفر بل يعذر وكذلك
لو قال لعن الله من حرم المسكر وقال له اعلم من حرمه وكذا
لو لعن حديث لا يبيع حاضر لباد ولعن من جابه وكان ممن
يعذر بالجهل وعدم معرفة السنن لانه لم يقصد بشا هـ
حاله سب الله تعالى ولا سب رسوله انما لعن من حرمه
من الناس اجم وهو ظاهر ولا بد من تقييد لعن محرم
المسكر بان يكون ممن يجهل ذلك ايضو يعذر بالجهل
به بان يكون قريبا لاسلام ولم يكن مخالطا للمسلمين والا
فتحريمه معلوم من الدين بالضرورة كما مر ولو كان لعنه
من جابه الحديث المذكور بعد قول احده هذا قاله النبي
صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك كان ذلك كفرا ولا يقبل قوله
ما اردت لان لفظه ظاهر في تكذيبه فليتب والافليقل
وذكر فيمن قال لا تحريا ابن الف خنزير انه لا يكفر وان
شمل هذا اللفظ جماعة من الانبياء ما لم يعلم انه قصد سبهم
وما ذكره فيه ظاهر لان ظاهر هذا اللفظ المبالغة في سب
المخاطب دون غيره لكن يعزرو ويبالغ في تعزيره وظاهر
كلامه ان من قال لها شمي لعن الله بني هاشم وقال اردت

الظالمين منهم اوقال لمن يعلم انه من ذرية صلى الله عليه وسلم
 قوله في انا من نسله او ولده لا يقبل تخصيصه بارادة
 غير النبي صلى الله عليه وسلم من غير قرينة وهو محتمل لغو لفظه
 لكن الاقرب الى قواعدنا قوله مطلقا لان اللفظ بوضعه
 لاينا في تلك الارادة لكن يبالغ في تفريده وحكي عن بعض
 ائمتنا فيمن قال لاخر لعنه الله الى آدم انه يقتل قضية
 قواعدنا خلافا لما قدمته من ان لفظه ليس صريحا في سب
 بني لاحتماله الى ان يلحق آدم في القيامة بل لو قال لعن
 الله اياه الى آدم كان عدم التكفير اقرب ايضا ان ادعى
 ارادة غير الانبياء منهم لاحتمال ما ادعاه وعدم صريح
 يدل على خلافة ولا يقال كلامه يتناول آدم للخلاف
 المشهور في دخول الغاية وعربشا يخه خلافا. فيمن
 قال لشاهد عليه بشئ قال له تتهمني الانبياء يتهمون
 فكيف انت فقيل يقتل لبشاعة لفظه وقيل لاحتمال
 ان يكون خبرا عن ائمتهم من الكفار وهذا الثاني
 هو الاوجه وعن شيخه انه عز من سباب رجلا ثم قصد
 كلبا فضربه برجله وقال قم يا محمد وما دل عليه كلامه
 من عدم كفره بذلك هو الصواب وميل كلامه رحمه الله
 تعالى بل صريحه عدم الكفر في مسائل ليس فيها قصد
 نقص ولا ذكرب لكن فيها ذكر بعض اوصافه واستشادة
 ببعض احواله عليه الصلاة والسلام كما نرى عليه

على شبه ضرب المثل والحجة لنفسه واخبره او على التشبيه به
او عند مظلة ثالثه او تنقيص حصل له فمن تلك المسائل
انه يقول ان قيل في سوء فقد قيل في النبی وان كذبت
فقد كذب الانبياء وان اذنبت فقد اذنبوا وانا منهم
من الالسنه وقرئسلوا او صيرت كما صبروا ولو العزم
او كصبر ايوب وهل يحرم ذكر ذلك الذي يظهر ان
قصد به الترفع وان مر شار كهم في اصل هذه الفضائل
كان حراما شديدا التحريم وان قصد هضم نفسه على طريق
المبالغة بمعنى انه لا نسبة الى باتباعهم وقد وقع لهم
ذلك فوقع على اولي لم يكن حراما وعلى هذا يحل ما وقع
لبعض الاكابر من استشهادهم على ما حصل له بنحو هذه
الاحكام في خطب كتبهم وغيرها نعم قوله ان اذنبت
فقد اذنبوا شديدا التحريم لا يجوز الاستشهاد به بحال
ومنها ما يقع في اشغال المتصرفين في القول المتساهل
في الكلام كقول المبتنى * انا في امة تداركها الله في غريب
كصالح في ثمود * وكلامه محتمل لقصد تشبيه حاله
في الغيبة بحال صالح عليه الصلاة والسلام فيكون من قصد
الترفع او تشبيه حال من هو فيه بحال ثمود من
المشاقة وعدم الطواعية له فيكون مستلزا للترفع
وصريحا في سبهم وعلى كل فهو غير كاف وعوه قول
ابن نبيه في حسن يوسف عليه الصلاة والسلام الا انه ملك

فلما سمع يحسن النقد معدود ومنها قول أبي العلاء كنت موسى
 وأنت بنت شبيب غير أن ليس فيكما من فقير ولا يستنكر كل
 هذا الدال على الأزار والحقير لموسى صلى الله وسلم على نبينا
 وعليه فإن كان زنديقا كافرا وقد أتى في كثير من شعره
 بصراح الكفر وقد نما نحوه في زيادة القبح والبصريح
 بالكفر في شعره ابن هاني الأندلسي ومن كلام أبي العلاء
 الذي ليس صريحا في الكفر قوله لولا انقطاع الوحى بعد محمد
 قلنا محمد بن إسماعيل * هو مثله في الفضل إلا أنه * لم يأت
 برسالة جبريل * وإنما لم يكن كفرا لأن ظاهر قوله إلا
 الخ أن المدح نقص لفقد ذلك فإن أراد أنه استغنى
 عن ذلك فلا يحتاج إليه في المماثلة كان أقرب إلى الكفر
 بل كفر ونحوه في الكفر قول الآخر * وإذا ما رفعت رأيت
 صفت بين جناحي جبريل * ونحوه أيضا قول حسنا الأندلسي
 في محمد بن عباد المعتمد ووزير أبي بكر بن زيدون * كأن
 أبا بكر أبو بكر الرضى * وحسنا حسنا وانت محمد * ولحمد الشاعر
 وغيره من ارتكاب هذه القبائح الشديدة العذر العظيمة
 إلا أنهم فأنهم لما خرجت إلى الكفر نفوذ بالله تعالى من ذلك
 ولم يزل المتقدمون والمتأخرون ينكرون مثل هذا ممن وقع منه
 فيما أنكر على أبي نواس قوله * فإن يك باقي سحر فرعون فيكم
 فإن عصي موسى بكف خصب * ووجه الإنكار عليه أن عصا
 موسى إنما تنصرف لحقيقتها من الإضافة إليه صلى الله عليه وآله

وطيه وسلم وان كان انما اراد بها بنحو معروف فانها اسم له وكف
الخصيب بالمعجزة وقيل بالمهملة اسم لجنم ايضا وحما كفرة
قوله في محمد الامين وتشبيهه اياه بالنبى صلى الله عليه وسلم تنازع
الاحمدان الشبه فاشتبهوا خلقا وخلقوا كما قد الشراكان وهو
وان كافي غاية التسبح الا انه لا يكون كفرا على قضية مذهبا الا ان
قصد التشابه المطلقة وحما انكر عليه ايضا قوله * كيف لا يدنيك من
امل * ثم رسول الله من نفعه لان من واجبا تعظيمه صلى الله عليه وسلم
ان يضاف اليه ولا يضاف ومنها ما نقله عن مالك من تأديب
من غير بالفقر فقال قد رعا النبي صلى الله عليه وسلم الغنم
لان عرض بذكره صلى الله عليه وسلم في غير موضع قال
مالك ولا ينبغي لاهل الذنوب ان اعوقبوا يقولوا قد اخطأت
الانبياء قبلنا ونقل عن يحيى بن يحيى ان لا ينبغي ان يصلى على النبي
صلى الله عليه وسلم عند التعجب الاعلى طريق الثواب والاحسان
تقطيما له كما امرنا الله ومنها ما نقل عن القاسمي فيمن قال
لقبيح كانه وجه نكير ولجوس كانه وجه مالك الغضبان
انه لم يكفر اذ لا يصح فيه بسبب الملك وانما السب فيه
للمخاطب بل يعاقب العقاب الشديد فان قصد ذم الملك
قتل وما ذكره ظاهر ويؤخذ من كلامه ان ذم بعض الملائكة
وتنقيصه كذم الانبياء وتنقيصهم وهو ظاهر ثم رايتم
صرح بذلك في آخر الكتاب وقد قدمنا عن ثم قال وهذا
كله فيمن تكلم فيهم بما قلنا على جملة الملائكة او على معين

من حققنا كونه من الملائكة والنبين ممن ذكره الله في كتابه
او حققنا علمه بالخبر المتواتر والمشهور المتفق عليه بالإجماع
القاطع جبريل وميكائيل ومالك وخزنة الجنة وجنهم
والزبانية وحملة العرش المذكورين في القرآن من الملائكة
ومن سمي فيه من الانبياء وكهزراييل واسرافيل ورضوان
والحفظة ومنكرو وكبير من الملائكة المتفق على قبول الخبر
م قاتما من لم يثبت الاخبار بتعيينه ولا وقع الاجماع
على كونه من الملائكة والانبياء كما روت وماروت في الملائكة
والخضر ولقمان وذو القرنين ومريم واسية وخالد بن
سنان في الانبياء فليس الحكم في شأنهم والكفر بهم كالحكم
فيمن قدمناه اذ لم يثبت لهم تلك الحرمة ولكن ينجر من
ينقصهم ا ه كلامه وهو ظاهر جلي ويرى علم خطا من قال
ان ما يحكيه المفسرون في قصة هاروت وماروت
في آيتهم في سورة كفر وليس كما زعم ولقد وقع بذلك
في ورطة عظيمة وان كان جليلا فقد حكى هذه القصة
اكابر من المفسرين كابن جرير الطبري والامام البغوي
وغيرهما ومن ثم انتصر لهم بعض المناخرين من المحدثين
ونخرج هذه القصة بما ساند صحة ورد على من خالف
في ذلك فجزاه الله على ذلك خيرا وقد قال القاضي
من انكر نبوة احد ممن ذكر وهو من اهل العلم لا يخرج عليه
لاختلاف العلماء في ذلك وعن القاسبي ايضا ان مشابا

عن البخاري قال لمن قال لرائك امي اليس كان النبي صلى
الله عليه وسلم اميا لم يكفر بذلك وان اخطأ في الاستشهاد
لان الامية شرف له صلى الله عليه وسلم ونقص لغيره
ومنها ما نقله عن شيخه فمن قال لمن ينقصه انما تريد
نقصي لقولك وانا بشر وجميع البشر يحقهم النقص حتى
النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يكفر خلا فالمن افني بقوله
لان لم يقصد السب للقاضي رحمه الله تفضيل حسن
فيما كفى السب ونحوه وهو ان ذكره ان كان على وجه التعريف
بقائه والانكار عليه فقد يجب وقد يندب وقد اجمع
السلف والخلف على حكايات مقالات الكفرة والمخلفين
في كتبهم ومجا سبهم لبيانها وردّها وان كان على وجه
الحكايات والاسمار والطرف ولحديث الناس ومقالاتهم
في الفتن والسمين وهو الكلام الجامع لاختلاف الدلائل
حسنا وقبحا اذ الفتن الهذيل ونوادير السحق والخوض
في قيل وقال وما لا يعني فكل هذا ممنوع عنه ونقصه
اشد في المنع والعقوبة من بعض وقد سأل رجل مالكا عن
يقول القرآن مخلوق فقال مالكا كافرا قتلوه فقال انما
حكيمة عن غيري فقال مالكا انما سمعناه منك وهذا
من روجه الله على طريق الزجر وان كان على وجه الاعتقاد
او اظهر استحسانا وكان مولعا بمثله حفظا ودراسة وتطلبه

وبرواية اشقان رجوه عليه الصلاة والسلام وسببه
 فهو كالسب ولا ينفعه نسبته الى غيره فيبادر بقتله وقد قال
 ابو عبيد القاسم بن سلام حفظا شطرنجيت ما هي بر صلى الله عليه
 وسلم كفر ولجئوا على تحريم رواية ما هي بر صلى الله عليه وسلم
 وكما بتر وقائه ام وما ذكره من المبادر بقتله اى ان
 يتب ومن الكفر ظاهرا عند الرضى بذلك واستحسانا لان
 قصد به غير ذلك وما ذكره من الاجماع محله في روايته بغير
 غرض مسوغ لذلك ثم ذكر تفضيلا آخر فيمن ذكر ما يجوز عليه
 صلى الله عليه وسلم او مختلف في حوازه عليه وما يلحقه
 من الامور البشرية ويمكن اضافتها اليه او ما امتحن به
 وصبر عليه او ما يعرف به ابتداء حاله وسيرته وما لقيه
 من قومه وهوان ذلك ان كان على طريق الرواية ومذاكرة
 العلم ومعرفة ما تحت به العظمة للانبياء وما يجوز عليهم
 فلا يخرج فيه بل يكون محسنا ان كان من اهل العلم وفهماء
 طلبة الدين ممن يعظم مقاصده ويحسب ذلك من عسائه
 لا ينفعه او ينجس به رفته فقد كره بعض السلف تعليم النساء
 سورة يوسف وان كان على غير وجهه وعلم منه بذلك سوء
 مقصده حتى مما يظهر من السبب نحوه وكذلك ما ورد من
 اخباره واخبار رسالة الانبياء عليهم افضل الصلاة والسلام
 مما ظاهره مشكل لاقتضائهم الامور لا تليق بهم بحال ولا
 يتحدث منها الا بالصحيح ولقد كره مالك رضي الله تعالى عنه

التحدث بها اذا كثرت لاجل محنتها وانما اورد هاصلي الله
عليه وسلم لقوم عرب يفهمون كلاما العرب على وجهه حقيقة
وبجاز واستعارة وغيرها وانما اشكلت على قوم جاؤا بعد ذلك
غلبت عليهم العجمية انتهى وما اقتضاه كلامه من حرمة ذكر ما مر
للعوام ظاهرا فان يقرئته حاله وتولد فتنه له من وراءه او تخلف
او نحوها والا فالذي ينبغي الكراهة هذا وفي الانوار من كتب
اثننا المتأخرين مسائل اخر غير ما مر فلنذكرها وان كان
في ضمنها ما علم مما مر وهو ان القاء المصحف في المكان القذر
كالقائه في القاذورات وان سب الملك كالبنى وان من استخف
بالمصحف او التوراة او الانجيل او الزبور كفر وان لو قال
ليسنا المعوذتان من القرآن اخنلف في كفره وقال بعضهم
ان كان عاميا كفرا وعاملا فلا وان لا كفر بالاقامة في بيعة
او كنيسة وان يكفر من قال ان الولي افضل من النبي او المرسل
اليه افضل من الرسول او اعز واعلى مرتبة وان لو انكر
السنن الاربعة او صلاة العيدين كفر وان لو استحل اداء
احد من الصلابة او نفى علم الله بالمعدوم او بالجبريات كفر
واستحل اداء غير الصحابة مكفر ايضا كما هو ظاهر مما مر
وان من انكر خلافة الصديق مبتدع لا كافر ومن سب الصحابة
او استناعا شدة رضي الله تعالى عنها وعن ابيها من غير استحلال
فاستحقوا فيمن سب بابا بكر وعمر قال غيره في كفر من
سب الحسين رضي الله تعالى عنهم ويجهان وان لو قال الروح

قديم او قال اذا ظهرت الربوبية زالت العبودية وعنى بذلك
رفع الاحكام او قال ان رفعتي من صفات التاسوتية الى اللاهوتية
او قال ان صفاتي تبدلت بصفات الحق او قال ان يرى الله
عيانا في الدنيا ويكلمه شفاهها او ان الله يحل في الصور
الحيا او قال ان الحق يطعمه ويسقيه واسقته عنه التميز بين
الحلال والحرام وانه ياكل من القبيح ويلذ منه او قال انا الله او
هو انا او قال دع الصلاة والزكاة والصوم والقرآن
واعمال البر المشان في عمل الاسرار او قال سماع الفياض
الدين وانه انفع للقلوب من القرآن او قال العبد يصل الى
الله تعالى من غير طريقة العبودية او قال وصلت الى رتبة
تسقط عني التكليف او قال الروح من نور الله فاذا اتصل بالنور
بأل نور كفر في جميع هذه المسائل بخلاف ما لو قال وصلت الى رتبة
حصلت من رتبة النفس وعنت منها فانه لا يكره لكنه مبتدع
مفروق كذا لو قال انا اعشق الله ويعشقتي والعبارة الصحيحة
انعه ويحبني او قال يلهمني ما احتاج اليه من امر ديني فلا
احتياج الى العلم والفلا نيل هو مبتدع كذاب ومن اظهر
السكر والوجد ولا يستقيم ظاهره ولا متقيد جوارحه
بالنور فهو مفروق بعيد من الله ومن تخلى واعتزل وترك
الحقا بلا عذر شرعي فمبتدع لا يقبل الله منه الزهد ومن ادعى
الكرامات لنفسه بلا عرض ذي نية كاذب يلعب به الشيطان
ومن قال في غير الغليات ما نقي ليس في الحق في موضع فهو

بعيد من الله تعالى مدح ام حاصل ما في الانوار والوسه كفس
 منكر للعدو قين اذا كان مخالفا للمسلمين لان ذلك لا يمتنع في حق
 منهم والذي يتجه اليه كفر من انكر سنة راتبة بجميعها معلومة
 من الدين بالصورية كما يدل له قوله او صلاة العيدين لكن انكار
 احدهما كذا خلاف لما يوجهه قوله السنن الراتبة وقوله العيدين
 بل يكفي في الكفر انكر سنة واحدة بالشروط المذكورة وان شغل
 تكفي المستقل ايضا بما في ما لم يكن عن ذاويل ولو غطا لانه
 قلبي فله شبهة ما يمتنع الكفر وان لا يشترط الا كفر في كفر من زعم
 ان ربنا الله عيانا في الدنيا ويحكمه شفاها اجتماع هذين
 خلافا لما يوجهه عبارة الانوار بل يكفر زاعم لمدهما ثم رأت
 الكواشي صرح في تفسيره بكفر مضقد الرقية بالعين
 وهو صريح فيما ذكرته لكن عندي في اطلاق ذلك نظر والله
 يتجه حمله على روية او كلام متضمن للاطاحة بذاته تعالى لما مر
 ان الاحصاء ان لا تنكر الجموعية بل لا المحسنة الا ان صرحوا
 باعتقادهم للوازم قوله كذا حدوث او ما هو نص فيه كاللوازم
 والتركيب والاحتياج فتأمل ذلك وكذا يكفر زاعم اسقاط
 التمييز عنه بين الحلال والحرام او ان الله يطعمه ويسقيه او ان
 يأكل من الفيب ياخذ منه ولا يشترط اجتماع هذين الثلاث خلافا
 لما يوجهه كلام الانوار في تركها القائل مع الصلاة الى آخر
 الامر في لا يشترط في تكفيره بذلك جمعه بين تلك الامور
 بل يكفي في الشهادة مثلا الشأن في عمل السن وكذا زاعم ان

سماع الثمان من الدين وأنه انفع من القرآن لا يشترط في تكفيره
 جمعة بين هذين بل يكفي أحدهما وهذا الذي تقبته به جميع
 له من نبيه على شيء منه لكنه ظاهر للثامن فليست به لذلك ووقع
 للرافعي كلمات بالجمعة ترجعها بعض فقهاء الأعيان ومصرها بجملة
 وحاصلها وإن سركثير منها أن من قال عمل الله في حق كل خير
 وعمل الشر في كفر ونظريه الرافعي بقوله تعالى وما أصابك من
 سيئة فمن نفسك والنظر واضح فالصواب عدم الكفر لهذا
 من بعض اعتقادات المعتزلة وهم لا يكفرون على الصحيح وإن من
 قال أنا الله على سبيل المزاح كفر وأنه لو قال قائل كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إذا أكل لحسن أصابعه فقال آخر هذا
 غير آداب كفر وإن من قال يدا الله طويلة فليل لا يكفر وقيل
 أن أراد الجارح كفر هو من الخلف في كفر المجسمة وأنهم اختلفوا
 في كفر من قال لغيره الله يظلمك كما ظلمني أو الله يعلم أني دائماً
 أذكرك بالدعاء أو أني أخزن كرك وأفح لفرحك مثل
 ما أخزن كرك نفسي وأفح لفرحها أم والذي يتجه ترجحه
 في الأولى أنه إن أراد نسبة حقيقة الظلم إلى الله كفر
 وإلا فلا وفي الأخيرتين أن أراد حقيقة الدوام في أولها
 وحقيقة المماثلة في ثابتهما كفر لأنه نسب إلى علم الله غير
 الواقع ومن اعتقد أنه تعالى يعلم الواقع على غير ما هو
 عليه فلا شك في كفره لأن هذا العلم عين الجهل ونسبة
 الجهل إلى الله تعالى كفر اتفاقاً وأما إذا أراد بذلك المبالغة

فانه لا يكفر به وان لم يقل له الا تقرا القرآن او الا تصلي فقال شعبة
من القرآن او من الصلاة كفرهم والذي يتجهان محل الكفر هذان ارا
الاستحفا بالقران او الصلاة والا فلا كفر لانه لا يعبر عن وقوع
ملء في النفس وايضا بل ان تحمل قتل الطاعن من غير استحفا به وان لم يقل له
صل فقال العجائز يصلون عنا او الصلاة المعمولة او غير المعمولة
واحد اوصيت الى ان ضاق قلبي وقيل له صل حتى تجتهد صلاة واحدة
فقال لا تصل انت حتى تجتهد صلاة واحدة او قيل له صل فقال لا اكل
فان اتوا المولى بكفر المحجب اذكر في الجميع اه وله وجه في غير الاخيرة
فانه ذلك ظاهر في الاستحفا والاستهزاء بالصلاة والقرب بين
قوله فيما مشيبت وقوله هنا الى ان ضاق قلبي ظاهر فان الشيع من
الشي لا يستلزم منه بوجه بل يستلزم مدحها اذ لا يشيع الا من الحسن
غالب بخلاف صيق القلب فانه انما يعبر به عن القبح ففيه غايته الذم
والاستحفا ولا استهزاء ومن ثم صرح في الانوار بعدم الكفر
فيها وهو الوجه وان لم يسمع خصمه يقول لاحول ولا قوة الا
بالله فقال ايش يكون لاحول او ايش يعمل او نحو ذلك كفرا قلت وكما
وجه ان هذا فيما استحفا بحول الله وقوته ونسبة الله تعالى
الى العجز وهو ظاهر فمن عرف معنى لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال
ذلك اما جاهل لا يعرف من هذه الكلمة فينبغي فيه ان لا يطلق
القول بكفره بل يعرف معناها فان عاد لما قاله كفره والا فلا وان
لوسم مؤذنا فقال هذا صوت الجرم كفرا وفي اطلاق الكفر
هنا نظر والذي يتجه انه لا يكفر الا ان قصد بذلك الاستحفا

او الاستهزاء بالاذان نفسه وان له لو قيل لظالم اصير حتى المحشر فقال
 اى شئ في المحشر كفر وان له لو قيل له فلان يا كل حاله فقال احضروه
 حتى اسجد له كفرا وفي اطلاقه الكفر هنا نظرا ذ غايته العزم على
 السجود لا لسان انه كالسجود له بالفعل وقد صرحوا بان سجد جملة
 الصوفية بين يدي مشايخهم حرام وفي بعض صور ما يقتضى
 الكفر فعلم من كلامهم ان السجود بين يدي الغير منه ما هو كفر
 ومنه ما هو حرام غير كفر فالكفر ان يقصد السجود للمخلوق
 والحرام ان يقصده لله معظما به ذلك المخلوق من غير ان يقصده
 به او لا يكون له قصد وان لو رجع من مجلس عالم فقالت له زوجة
 لعنة الله على كل عالم كفرت ام ويجه ان محله فمن ارادت حقيقة
 العوم الشامل للانبياء او اطلقت بخلاف من ارادت نوعا غير
 ذلك وان لو امر آخر بحضور مجلس العلم فقال اى شئ لعل مجلس
 العلم كفرا وفي اطلاق الكفر هنا نظرا ويجه ان محله فمن
 اراد الاستخفاف والاستهزاء لان اللفظ يحتمل غيرهما وليس
 ظاهرا فيه ما وان لو قال لفقير هذا هو شئ كفرا وفيه نظر
 اللهم الا ان يستخف او يستهزاء به من حيث الفقه الذى هو متلبس
 فلا شك في كفره وح وان لو اعطى خصمه فتوى علم فالقاهما
 بالارض وقال اى شئ هذا الشرع كفرا وان لو قال لزوجته
 يا كافرة او يا يهودية فقالت انا كما قلت كفرت وان لو قيل
 لم تركب الصفا ثرت الى الله تعالى فقال اى شئ عملت حتى اتوب
 كفرا وفي اطلاق الكفر في هذه الاخير نظر لاحتمال ان يريد

انها تكفر باحسان الكياثر كما قال به جماعة بل هو الاصح وكثيرا
بذلك لاينا في وجوب التوبة منها كما هو ظاهر لان التكفير من امور
الآخرة التي لا تنظر فائدة الاثم بخلاف وجوب التوبة فانه من
امور الدنيا ويرتبط به احكام دينونة فاختلغا فائدة واحكاما
فلا يلزم من التكفير سقوط وجوب التوبة واذا احتمل اللفظ
ما ذكر احتمالا ظاهرا لم يحسن اطلاق القول بالكفر فالذي يتجه
انه لا يكفر الا ان اراد انه يعمل معصية من افعالها ليامر ان انكار
المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة كفر كبيرة كالأصغرة
وانه لو قال فلا كافر وهو اكفر مني كان اقرارا بالكفر حاصل
ما وقع فالغدير بالحجة وترحم عنه مما مر علمت ما في أكثره من
النظر وترجيح خلاف اطلاقه فثامل ذلك واعتن به فيه احتفظا
فانه مهم والعجب من القمولى وغير حيث نقلوا ذلك ولم يعترضوه
بشيء مع ظهور ما قدمته فيه فارجع قال بعض المالكية ايضا قال
ان كان قيل في حقى او حق فلان وان جرى له كذا فقد قيل في حق
الانبياء او جرى لهم حرم عليه اطلاق ذلك لان ما انتقص به
يضيغه للانبياء فيؤدب وفهم بعضهم من كلام الشافعي السابق
انه لا يكفر بذلك وليس كما فهمه وقد قال القرطبي اول منهاجه
ردا على من تكلم في كلامه واى كلام افصح من كلام رب العالمين
وقد قالوا اساطير الاولين وقد قال الامام الكبير اعلم انما بنا
ابو منصور البغدادى انه قال في جواب من طعن في الشافعي رضي
الله تعالى عنه بان لم يكمل اجتهاده لتوقفه في الراجح في القولين لم

وليس الشافعي اجل من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توقف في ذلك
الذين من بعده حتى نزلت آية اللعان وقال الشيخ ابو اسحق مرداوي
طعن على الاشعري واصحابه واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم مع مجزأ
لم يخل من عدا ومنافق وحاسد فاسق ينسب اليه ما ليس عليه فخير
اولى وامرئ ان لا يسلم من ذلك ولما حكى الياقبي ما سرق قال وليس
في هذه شيئا مما يوافي القول بالنكفر لا تصرحوا ولا تلويحوا وليس ان
قال به دليل وتعليله بان القصد التشبيه والانتقاص فاسد
اذ لا قصد ذلك من قوله عليه السلام بل المراد كيف يتكلم في حق
وقد تكلم في الاكابر قال بعض المتأخرين بل اطلاق التحريم في ذلك
بحسب مذهبا منه نظور فيه اعم والوجه عدم التحريم حيث كان
المراد وما قاله الياقبي واطلق واذا قد علمت اكثر المكفرات
عند الحنفية والمالكية فلماذا ذكر ذلك طرفا من المكفرات عند المالكية
سواء وافقوا ما مر من الفقه وطصل عبارة الفروع ان ما يكون كفرا
مستلزما له في الفقه على اثباتها وبعض كتبه او رساله او شبه
او رسوله او ادعى النبوة او بفضل الرسول او ما جاء به وترك انكار
كل منكر بقلبه ومحمد خكم ظاهر مجمع عليه والشك فيه ومشله
لا يجهل وبعضهم يكفر بما حد تحريم التبيذ وكل مسكرو من ذلك
ان يجعل نيته وبين الله تعالى ومهاتط يتوكل عليهم ويدعوهم
ويسلمهم قالوا اجماعا او يسجد نحو شمس وياقي بفعل او قول صريح
في الاستهزاء وتوهم ان من الصحابة او التابعين او تابعيهم من قاتل
مع الكفار واجاز ذلك قتل او كذب على نبي واصرفه ان على خمس

وغنير غير مستحل ولا كفر بمحمد قياس اتفاقا بل بسنة رابية وخالف فيه
جماعة من التابعين والعراقيين ومن اظهر الاساءة واسر الكفر فخلق
كافرا كابي بن سلول وان اظهر امره قايم بالولي في قلبه ان لا يفعل
ففتان كقوله تعالى في ثعلبة ومنهم من عاهد الله لئن انا انما من فضله
الاية وفي كفره وبينه والريح ان ما كان من النفاق في الافعال
لا كفر به كالربا للناس ومنهم من كفر بالحجاج لاحافته وانتهاه
حرمة الله وحرمة رسوله فاورد عليه يزيد ونحوه ومن ثم كان
الراحم ما نص عليه الامام احمد رضي الله تعالى عنه واصحابه
من عدم الكفر وحرمة اللعن خلافا لابن الجوزي منهم وغيره
ولا يكفر حاكمي كفر سمعه من غير اعتقاده وعله اجماع وفي
الانصاف من تزييا بنزي كفار من لبس غيارا وشدا زنا
او تعليق صليب بصدرة حرمة ولم يكفروا ميل كلام بعضهم الى الكفر
وفي الفضل ان شهد عليه انه كان يعظم الصليب مثل ان يقبله
ويتقرب بقربان اهل الكفر ويكثر من بيعهم ويؤعباداتهم
احتمل انه ردة وهو الانحاح لان المستهزي بالكفر يكفر
ولان الظاهر انه يفعل ذلك عن اعتقاد وجزم ابن عقيل
بان من امتن القرآن او غصده وطلب ان يناقضة او ادعى انه
مختلف فيه او مخلوق او مقدور على مثله ولكن الله منع قلوبهم
كفر بل هو مجنن بنفسه والجنى شمل الخلق ام حاصل كل الفروع
وبتأمله يعلم انه موافق لما قدمناه من مذهبتنا وغيره في اكثر
ما ذكر وعندهم ان ترك الصلاة كفران دعوى الهام امتنع دون

غيرها من العبادات وأعلم أن الدعاء ينقسم إلى كفر وحرام وغيرهما
فما يسمى كفران يستل نفي ما دل السمع القاطع على ثبوت كماله
لا تعذب من كفر بك واعتفله ولا تخلف فلانا الكافر في النار
لأن ذلك طلب لتكذيب الله تعالى فيما أخبر به وهو كفر وكان
يستل الله تعالى أن يرجمه من البعث حتى يستخرج من أهوال القيمة
لما ذكر قبله ومنه أن يطلب ثبوت ما دل السمع القطعي على نفيه
كاللهم خلد فلانا المسلم عدوى في النار وهو يردسق الخاتمة
أو يطلب أن الله تعالى يجيبه أبدأ حتى يسلم من سكرات الموت أن
الله يجعل إبليس رجلا له وناصبا لبني آدم أبدا لا يدين ويهمل
الداهد من حتى يقل الفساد والتكفير بجميع ما ذكر ذكره القرآن في
وذلك أن تقول لعلمه مبني على أن لا زمر القول قول وقد مر أن
لا زمر المذهب ليس بمذهب فعليه لا كفر بمجرد هذه الأقوال
إلا أن أراد مع ذلك عدم حقيقة ما دل على الوقوع أو عدمه أو أنه
يتطرق إليه الكذب والشك في ذلك أما إذا لم يكن له قصد
أو أراد أن الله لا يجب عليه شيء فلا ينبغي أن يكون كفرا عظميا
بعض ثمة مذهب لقرا في قال عقب كلامه المذكور ذلك أن تقول
هذا من طلب ما لا فائدة في طلبه من حيث العلم بحصول ذلك
ولا كفر يلزم منها وليس الزام الكفر بأولى من الزام طلب البعث
بل الزام هذا أولى استحبابا للآيمان المعلوم منه بأشياء كثيرة
وبالصريح وهو حسن أم وما يكون من الدعاء كفر أيضا أن يطلب

الادعي ففهمادل العقل القطعي على ثبوتها يحل بلجلال الربوبية
كان يستل سلب علمه حتى يستتر العبد في قبايحه او سلب قلبه بتر
حتى يامن المواقفة او ثبوت مادل القاطع القطعي على نفيه مما يحل
بجلال الربوبية كان يعظم شوقه الادعي الى ربه فيسا لان يحل في
شي من مخلوقاته حتى ان يجتمع به او ان يجعل الضر في العالم بما الراه
قال القراني وقد وقع هذا الجاعة من جملة الصوفية ويقولون فلان
اعطى كلمة كن ويسئلون ان يعطوا كلمة كن التي في قوله تعالى انما
امر اذا اراد شي ان يقول له كن فيكون وما يعلمون معنى هذه
الكلمة في كلام الله تعالى ولا يعلمون معنى اعطائها ان صح انها اعطيت
ومتقضى هذا الطلب لشركة في الملك وهو كفر والحلول كفر وان
يجعل بينه وبينه نسبيا يشرف به على العالم لانه طلب استيلا هو
كفر وما ذكره في هذه الانواع صحيح لما مر ان من شك في سلب
صفات الذات عنها او انه تعالى يحل فيه شي او ان له ولدا او انه
يولد او يولد كفر ولا شك ان سوال شي من ذلك انما ينشأ عن
تجويز وقوعه وهو كفر لكن ما ذكره عن الصوفية فيه نظر
لانه لا يلزم عليه نسبة نقص اليه تعالى فضلا عن كونه
مصرحا بذلك فالصواب فيه عدم الكفر ثم راي بعض
ائمة مذهبه قال قلت الزامه الكفر للصوفية من حيث
قولهم اعطى فلان كلمة كن غير صحيح فان هذا الكلام يصح
على من لغوا لله له العادة مرة او مرتين بان طلب من ربه
شيئا او هم بشي فتصور مطلوبه على وفق مراده بغير تدريج

بل دفعة وهذا القدر صحيح وجوده ولا يلزم منه الشراكة لله
في الملك ولا يكثر من ذلك اع وهو حسن قال القرافي واعلم
ان الجهل بما تؤدي اليه هذه الادعية ليس عذرا عند الله تعالى
لان القاعدة الشرعية دلت على ان كل جهل يمكن المكلف رفعه
لا يكون حجة للجاهل على الله ثم قال نعم الجهل الذي لا يمكن
المكلف رفعه بمقتضى العادة يكون عذرا كما لو تزوج باخته
يظهر الجبينة واصل هذا الفسار الداخل على الانسان في هذه
الادعية انما هو الجهل فلا حذر منه واحرص على العلم فهو النجاة
كما ان الجهل هو الضلال ام وقد ذكر بعد ذلك انقسام الدعا
الى محرم وغيره واطال فيه بما في بعضه نظر ولا غرض لنا في ذكره
في هذا الكتاب وقد ذكرت جملا من احكام الدعاء في كتابي شرح
مختصر الروض آخر باب صفة الصلاة فانظره ان اردت
فانه جمع في ذلك فاعلم ان الله قبوله وتيسيرها علم في عافية
بالحنّة آمين تتمات وفوائد منها قد مر ان السحر قد يكون
كفر او غرضا الآن استقصا ما يمكن من الكلام فيه وفي اقسام
وحقيقته وبيان احكامه ردعا للكثيرين انهم كانوا عليه وعلى
ما يقرب منه وعدوا ذلك شرفا وخرافعة فقول مذهبنا
في السحر ما بسطناه فيما مر مما صله انه ان اشتمل على عبادة
مخلوق كشمس او قمر او كوكب وغيرها او البسج دله او تعظيمه
كما يعظم الله سبحانه وتعالى او اعتقاد ان له تاثير بذاته
او تنقيص بني ادم ملك بشروطه السابق او اعتقاد اباة السحر

جميع انواعه فيستتاب الساحر فان تاب ولا قتل والسحر له
 حقيقة عند عامة العلماء خلافا للمعتزلة وابي جعفر الاسترابة
 وسياتي لذلك مزيد وقد ياتي الساحر بفعل او قول بغير حال
 المسحور فيمرض ويموت منه اما انواصل الى بدنه من دخان
 او غيره لودونه ويحرم فعله اجماعا ويكفر مستبيحه وفي
 الحديث ليس منا من سحر او سحر له او تكهن او تكهن له ومن
 يحسنه ان وصفه بكفر كما تقرب الى الكواكب السبعة وانها
 تحسنه او انه يفعل بدون قدرة الله تعالى كفر كما علم
 مما مر والامر يكفر وتعلمه ان لم يبخ لا اعتقاد هو كفر قبل هذا
 وهو ما في الوسيط كفالات الكفرة وقد يقصد به دفع ضرره
 ولتقر في حقايق الاشياء وقيل يكره والاكثر من علم حرمة
 مطلقا لحرف الاقنات والاضرار ويحرم التكهن واثبات
 الكاهن وتعلم الكهان وكذا التخميم والضرب بالرمل والشعر
 والحصى والشعيرة ولما الحديث الصحيح كان يخط بالرمل
 فن وافق خطه فحناء فن اين علمت موافقة فالجواز معلق
 بمعرفة الموافقة ونحن لا نعلمها هذا حاصل كلامنا
 واما الامام مالك رحمه الله تعالى فقد اطلق هو وجماعة
 سواء الكفر على الساحر وان السحر كفر وان تعلمه وتعلمه
 كفر كذلك وان الساحر يقتل ولا يستتاب سواء اسحر مسلما
 او ذميا كالزديق ولبعض ائمة مذهبهم كلام نفيس في المسئلة
 فيه استشكل ما ذهب اليه امامهم وبيان حقيقة السحر

وخاصة ان الطرطوشي قال قال مالك واصحابه الساحر
كافر فيقتل ولا يستتاب سحر مسلما او ذميا كالزنديق
قال محمد ان اظهره قبلت توبته قال اصبيغ ان اظهره
ولم يتب فقتل فماله بيت المال وان استشر فلورثته
من المسلمين ولا آمرهم بالصلاة عليه فان فعلوا فهم
اعلم قال ومن قول علمائنا القدماء لا يقتل حتى يثبت
انه من السحر الذي وصفه الله تعالى بان كفر قال اصبيغ
يكشف عن ذلك من يعرف حقيقته ولا يلي قتله الا المسلم
ولا يقتل الذمي الا ان يضر المسلم بسحره فيكون نقضا
فيقتل ولا يقبل منه الاسلام وان سحر اهل ملته ارب
الا ان يقتل لصا فيقتل به وقال سحنون يقتل الا ان
يسلم وهو خلاف قول سيدنا مالك ويؤدب من تردد
الى السحر اذا لم يباشر سحرا ولا عمله لان لم يكفر ولكنه
ركن للكفرة قال وتعلمه وتعلمه عنده مالك كافر
وقالت الحنفية ان اعتقد انه الشياطين تفعل له
ما يشاء فهو كافر وان اعتقد انه تخيل وهو تلم يكفر
وقالت الشافعية رضي الله تعالى عنهم يصفه فان وجد
فيه كفر كالنقرب للكوكب ويعتقد انها تفعل فيلحق
منها فهو كافر وان لم يجد فيه كفر فاذا اعتقد ايا حته
فهو كافر قال الطرطوشي وهذا متفق عليه لان القرآن
نطق بجرمه واجتج من لا يقول ان تعلمه كفر بان تعلم الكفر

ليس بكفر فان الاصول بتعليم جميع انواع الكفر ليحذر منه
 ولا يقدح في شهادته وماخذه فالسحر والى ان لا يكون كفرا
 ولو قال الانسان اذ اتعلت كيف يكفر بالله لا جنبه او كيف
 الزنا وانواع الفواحش لا جنبها لم ياشم قال القرافي هذه
 المسئلة في غاية الاشكال على اصولنا فان السحر يعتمدون
 اشيا تاتي قواعد الشريعة ان تكفرهم بها كفعل الحمار
 المتقدم ذكرها قبل هذه المسئلة وكذا الذي يجمعون عقاقير
 ويجعلونها في الانهار والآبار وفي قبور الموتى وفي بلك
 يفتح الى الشرق ويعتقدون ان الاثار تحدث عن تلك
 الامور بخواص نفوسهم التي طبعها الله تعالى على الربط
 بينها وبين تلك الاثار عند صدق الغم فلا يمكن
 تكفيرهم بجمع العقاقير ولا بوصفها في الآبار ولا باعتقاد
 حصول تلك الاثار عند ذلك الفعل لانهم جربوا ذلك
 فوجدوه لا يتجرم عليهم لاجل خواص نفوسهم فصار ذلك
 الاعتقاد كاعتقاد اطباء عند شرب الادوية وخواص النفوس
 ولا يمكن التكفير بها لانها ليست من كسبهم ولا كفر
 بغير مكتسب فاما اعتقادهم ان الكواكب تفعل ذلك بفعل
 الله فهذا خطأ لانها لا تفعل ذلك وانما جلت الاثار
 من خواص نفوسهم التي ربط الله بها تلك الاثار عند ذلك
 الاعتقاد في الكواكب كما اذا اعتقد طبيب ان الله تعالى

واما تكفيرهم بذلك فلا وان اعتقد وان لكوأكب تغفل
ذلك والشياطين فقد رها لا يقدره الله تعالى فقد
قال بعض العلماء من الشافعية هذا مذهب المعتزلة من
استقلال الحيوانات بقدرتها دون قدرة الله تعالى
فكما لا تكفر المعتزلة بذلك لا يكفر هؤلاء ومنهم من فرق
بان الكواكب مظنة العبادة فاذا انضم الى ذلك اعتقاد
القدرة والتاثير كان كفرا واجيب عن هذا الفرق بان
تاثير الحيوان في القتل والضر والنفع في مجرى العادة
مشاهد في السباع والادميان وغيرهم واما كون
المشترى او زحل يوجب شقاوة او سعادة فاما هو
حزرو تخمين لا حجة في ذلك وقد عبد البقر والشجر
فضلا هذا مشركا بين الكواكب وغيرها والذي لا مزية
فيه انه كفران اعتقادنا مستقلة بنفسها لا تحتاج الى
الله تعالى فهذا مذهب الضائية وهو كفر صالح لا سيما
ان صرح بتفني ما عدلها واما قول الاصطخا انه علامة
الكفر فشكل لاننا نتكلم في هذه المسئلة باعتبار الفيتا
ونحن نعلم ان حال الانسان في تصد يقته الله تعالى
ورسوله بعد عمل هذه العقاقير كحال قبل ذلك
واذا اراد ان الخاتمة فشكل لاننا لا نكفر في الحال بكفر
واقع في المال والمستقيم في هذه المسالة كما حكاها
الطوطوشى عن قدماء اصحابنا انه لا يكفره حيث ثبت

انه من السحر الذي كفر الله به او يكون سحرا مشتملا على كفر
 كما قاله الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وقول الامام مالك
 رضي الله تعالى عنه ان تعلمه وتعلمه مكفر في غاية الاشكال
 اذ هو خلاف القواعد وقال قبل ذلك والفقهاء ان لا يقضى
 بهذا حتى يبين معقول السحر اذ هو يطلق على ما يختلف
 ويباينها ان الفخر الرازي رحمه الله تعالى قال استحدث
 الخوارق ان كان بجر النفس فهو السحر وان كان على سبيل
 الاستعانة بالفلكيات فذلك دعوة الكواكب وان كان
 على سبيل طرح القوى السماوية بالقوى الارضية فذلك
 الطلسمات وان كان على سبيل اعتبار النسب الرياضية فذلك
 الحيل الهندسية وان كان على سبيل الاستعانة بالارواح
 السارحة فذلك العزيمه ام قال القرافي ايضاً والسحر اسم يقع
 على حقايق مختلفة وهي السيميا والهميميا وخواص الحقايق
 من الحيوانات وغيرها واما الطلسمات والافواق والرقا
 والغرايم والاستخدامات فالسيميا عبارة عما تركيب من
 خواص ارضية كدهن خاص وكلمات خاصة لتوجب تحيلاً
 خاصة وادراك الحواس الخمس وبعضها الحقايق خاصة
 من المأكولات والشمومات والمبصرات والمموسسات
 والمسمومات وقد يكون لذلك وجود يخلقه الله اذراك
 وقد يكون لاحقيقة له بل هي تحيلات وهميات امثالها
 عن السيميا بان الآثار الصادرة عنها تضيق ثلاثاً

السماوية من الاتصالات الفلكية وغيرها من اختوال
 الأقدار فيستدث جميع ما تقدم ذكره فخصصوا الواحد
 بالسميا والآخر بالهيميا والخواص للحيوانات وغيرها
 كثير ذكره والله يؤخذ بسبعة اجمار ويرحم بها كل شئ
 انه اذا ارى شجره فادرسه بسبعة اجمار عصفها كلها
 لقطت بعد ذلك وطرحته في ماء من شرب منه ظهر فيه
 آثار خاصة يعبر عنها السحرة فلهذه تثبت للسحر وليس ذكره
 الاطباء من الخواص في هذا العالم للنباتات وغيرها من
 هذا القبيل ولا يشك في الخواص في هذا العالم فمنها
 ما يعلم كاختصاص النار بالاحراق ومنها ما لا يعلم مطلقا
 ومنها ما تعلمه الافراد كالحجر المكروم وما يصنع منه الكيميا
 ونحو ذلك كما يقال ان في الهند شجرا اذا عمل منه دهن ودهن
 به انسان لا يقطع فيه الحديد وشجرا آخر اذا استخرج منه
 دهن وشرب على صورة خاصة مذكورة عندهم في العليات
 استغنى عن الغذاء ومن من الاراض والاسقام ولا يموت
 بشئ من ذلك وطالت حياته ابد حتى ياتي من يقتله
 اما موته بالاسباب العادية فلا ونحو الخواص النفوس لا شك
 فيها فليس كل احد يؤذي بالعين والذين يؤذون بها
 تختلف احوالهم في ذلك فمنهم من يصيد بالعين طير
 من الهوى وينقلع الشجر العظيم من التربة واخر ثما يضل
 لتمر يض لطيف ومن الناس من طبع على صحة الخمر

ولا يخطئ فالياسم نجد واحدا له خاصية في علم الكشف واخر
 في علم الرمل واخر في النجم ومن خواص النفوس ما يقتل وفي الجنة
 جماعة اذا ركبوا نفوسهم لقتل شخص مات ثم اذا شق صدره
 في الوقت لا يوجد قلبه بل انشعرة من صدره بالهمة والعزم
 وقوة النفس ويجربون بالزمان فيجمعون عليه همتهم فلا
 يوجد فيه جذوة وخواص النفوس كثيرة والطلسمات
 نقش اسما خاصة لها تعلق بالافلاك والكواكب على زعم
 اهل هذا العلم في اجسام من المعادن او غيرها فالابن في الطلسمات
 من هذه الثلاثة الاسما المخصوصة وتعلقها ببعض اجزا
 الفلك وجعلها في جسم من الاجسام ولا بد مع ذلك من قوة
 نفس صالحة لهذه الاعمال فليس كل النفوس مجبولة على
 ذلك والافاق ترجع الى مناسبات الاعداد وجعلها على شكل
 مخصوص وهذا كان يكون شكل من البيوت تبلغ العدد
 من كل جهة ١٥ هو تيسير العسير واخراج المسجون ووضع
 الجنين وكل ما كان من هذا المعنى وضابطه بطردج
 واضح وكان الغزالي يعتني بتركثيرا حتى نسب اليه والرقا
 الفاظ خاصة يحدث عندها الشفا من الاستقام والادوا
 والاسباب المهلكة ولا يقال لفظ الرقا على ما يحدث ضررا
 بل ذلك يقال له السحر وهذه الالفاظ منها مشروع كالفاحة
 وغير مشروع كرقا الجاهلية والهند وغيرهم وما كان كرقا
 فنهى الامام مالك رحمه الله تعالى عن الرقا بالجمجمة والغزائم

كلمات يزعم اهل هذا العلم ان سليمان على نبينا وعليه الصلاة
والسلام لما اعطاه الله تعالى هذا الملك وجد الجاث
يحبثون بالناس في الاسواق ويخطفونهم من الطرقات
فسال الله تعالى ان يولي على كل قبيلة من الجن ملكا يضبطهم
من الفساد فولي الله الملائكة على قبائل الجن فنفوهم من
الفساد ومخاطبة الناس والزعم سيدنا سليمان صلوات الله
وسلامه على نبينا وعليه الفقار والخراب من الارض ووث
العاصر ليسلم الناس من شرهم فاذا عتى بعضهم وافسد ذكر
المعزم كلمات تعظيها تلك الملائكة وينعمون ان لكل نوع
من الملائكة اسما امرت بتعظيمها ومتى اقسم عليها بها اطاعت
واباجت وفعلت ما طلب منها فالمعزم بتلك الاسماء على ذلك
القبيل يحضر له ملك القبيل من الجن الذي طلبه او الشخص منهم
يحكم بينهم بما يريد وينعمون ان هذا الباب انما دخل الخلل
من جهة عدم ضبط تلك الاسماء فانها عجيبة لا يدري هل هي
مضمومة او مفتوحة او مكسورة ورنما اسقط بعض النسخ
بعض حروفه من غير علم فيخسر العمل فان المقسم بلفظ لغوي
لا يعظمه ذلك الملك فلا يجيب ولا يحصل مقصود المعزم
والاستخدامات قسيمان الكواكب والجان فيزعمون ان للكواكب
ادراكات اذا قوبلت بخور وتلى شيء خاص على الذي
يباشر بخور ورنما تعدت منه افعال خاصة عنها ما هو
كاللواط ومنها ما هو كترصيح وكذا ذلك الاضافه التي تضاف

بها الكواكب منها ما هو كفر صريح ينادي بلفظ الالهية
 ونحو ذلك ومنها ما هو في محرم فاذا حصلت تلك الكليات
 مع الجور ومع الهيات المشروطة كانت روحانية تلك
 الكواكب مطيعة له متى اراد شيئا فعلته له على زعمهم
 وكذلك القول في ملوك الجان على زعمهم اذا علموا لهم
 تلك الاعمال الخاصة فهذا هو الاستخدام على زعمهم والغالب
 على المشغل بهذا الكفر ولا يشغل به مفلح ولا مسدد النظر
 وافر العقل وبعد ان علمت حكم السحر على مذهب الشافعية
 والمالكية والخفية فلا باس بذكر حكمه عند الحنابلة فان
 كتبهم مشتملة على غرائب فيه بينها صاحب القروع وحاصل
 عبارته ويكفر الساحر باعتقاده حله وعنه اى عن احمد لا الخادم
 ابن عقيل وخزم به في التبرص وكفره ابو يعلى بعمله قال
 في الترغيب هو اشد تحريما وحمل ابن عقيل كلام الامام
 احمد في كفره على عقده وان فاعله يفسق ويقتل حلا
 فعلى الاول يقتل وهو اى الساحر من يركب مكنسة فتسير
 به في الهوى ونحوه وكذا قيل في معزم على الجن ومن جمعها
 بزعمه وانزى امرها فطبعه وكاهن وعراف وقيل يعزر
 وقيل يجوز تعزيره ولو بالقتل وفي الترغيب الكاهن
 والمجنم كالساحر عند اصحابنا وان ابن عقيل فسق فقط
 ان قال اصبحت بحل سى وفراحتى فان امر قوما بطريقته
 انه يعلم الغيب فلا امام قتله لسعيه بالفساد وفي القروع

من كتبهم بعد ما ذكر ما مر قال شيخنا الشيخ كمال الاستدلال
بالاجوال الفلكية على الحوادث الارضية من السحر قال ويجزم
اجماعا وقرأ اولهم واخرهم ان الله يدفع عن اهل العبادة
والدعابير كنه هازم عموما ان الافلاك ان تستحلبه فوحبه
وان لهم من ثواب الدارين ما لا يقوى الافلاك ان يحلبه
ومن سحر بالادوية والندخين وسقى مضر عزز قيل
ولو بالقتل وقال الفاضل الحلواني ان قال سحري
ينفع واقدر على القتل به قتل ولو لم يقتل والمشعبه وكفايل
بن جل الطير والضارب بحصى وشعير وقد اح ان لم يعنفه
اباحه وان يعلم به عزز وكف عنه والا كفر ويجزم طلسم
وزقه بغير عنف وقيل يكره وتوقف الامام احمد رضى الله
تعالى عنه في كل السحري لاجل ازالته بسحر آخر وفيه وجهان
وساله مهنا عن تايته مسجورة فيطلقه عنها قال لا بأس
قال الخلال انما كره فعاله ولا يرى به بأسا كما بينه مهنا
وهذا من الضرورة التي يبيع فعلها ولا يقتل ساحر كتابي على
الاصح وفي التبصرة ان اعتقد وجوازه وفي عيون المسائل
ان الساحر يكفر وهل تقبل ثوبته على روايتين ثم قال
ومن السحر السعي بالنيمة والافساد بين الناس وذلك شائع
عام في الناس ثم قال في عيون المسائل فاما من يسحر
بالادوية والندخين وسقى شئ يضر فلا يكفر ولا يقتل
ويعزر بما رده وما قاله غريب ووجهه انه يقصد

الاذى بعلامه وعمله على وجه المكرواحكمة فاشهر السحر
 وهذا يعلم بالعادة والعرفان ويوشرو وينج ما يعمله السحر
 او اكثر فيعطى حكمه لتسوية بين المتماثلين والمنفارين
 لاسيما ان ثلثنا يقتل الامر بالقتل على رواية سبقت فهذا
 اولى او المسك لمن يقتل فهذا مثله ولهذا ذكر ابن عبد البر
 عن يحيى بن كير قال يفسد التمار والكذاب في ساعة مالا
 يفسده الساحر في سنه ورايت لبعضهم حكاة عن يحيى بن
 اكرم قال التمار شر من الساحر يعمل التمار في ساعة مالا
 يعمل الساحر في شهر لكن يقال الساحر انما كفر بوصف
 السحر فهذا امر خاص ودليله خاص وهذا ليس ساحر
 وانما يوشر عمله ما يوشره فيعطى حكمه الا فيما اختص به
 من الكفر وعدم قبول التوبة ولعل هذا القول اوجه
 من تقديره فقط فظاهر مما سبق انه رواية مخجفة من
 المسك والامر ومن اطلق الشارع كفره كدعواه غير انه
 ومن اتى عرفا فصدقه بما يقول فكيل كفر النعمة وقيل
 قارب الكفر وذكر ابن حامد روايتان احدهما تشديد
 وتاكيد نقل ابن خنبل كفر دون كفر لا يخرج من الاسلام
 والثانية بحسب التوقف ما في الفروع وهو مشتمل على
 غريب ونفائس يرتدع بها السحر وعبادة الشقيع
 ولا تقبل في الدنيا توبة زنديق وهو المنافق وهو من
 يظهر الاسلام ويخفي الكفر ولا من يظهر الخير ويبطن

الفسق لمن تكررت ردة أو سب الله تعالى ورسوله صلى الله
عليه وسلم صريحا أو بفضه ولا الساحر الذي يكفر بسحره ثم قال
ويقتل الساحر المسلم الذي ركب المكنسة فتسين به في الحوي
ونحوه ويكفر هو ومن يعتقد حله وأما الذي يسمى بادوية
وتدخين وسقي يضرفانه يقتض من ان قتل بفعله غالبا والا
فالدية ومشعذ وقابل بنجر الطير وضارب بحصى وشعر
وقد اخ ان لم يعتقد اباحة وأنه لا يعلم به يعزروا كيف عنه
ويحرم طلسمه ورقية بغير عرق ويجوز الحل بسحر الضرورة
انتهى وابقيت هنا فوا ذلك باس يذكرها وان لم يكن لها كبيرة مناسبة
فمن نحن فيه وهي ان الفخر الرازي رحمه الله تعالى قال في كتابه المختصر
السحر والعين لا يكونان في فاضل لان من شرط السحر الجرم بصدور
الاشد وكذلك اكثر الاحمال من شرطها الجرم والفاضل الممتلي
علمائري وقوع ذلك في الممكات التي يجوز ان توجد وان لا
توجد فلا يصح له عمل اصلا وأما العين فلا بد فيها من شرط
التعظيم للرئي والنفس الفاضلة لا تصل في تعظيم ما تراه
الى هذه الغاية فلذلك لا يصح السحر الا من الجحائر والتركان
والسودان ونحو ذلك من ارباب النفوس الجاهلة فيقال
السحر له حقيقة وقد سموت المسحورا ويتغير طبعه قاله
الشافعي وابن حنبل رضي الله تعالى عنهما وقالت الحنفية
ان وصل الى بدنه كاللدخان ونحوه جاز ان يوشى الاقلام
وقالت القدرية لاحقيقة السحر وهذا لا يصح فان

ما لا حقيقة له لا يؤثر وقد سحر النبي صلى الله عليه وسلم وقد
 سحرت امر المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها جارية اشترى
 وقد اطبقت الصحابة رضي الله تعالى عنهم على صحة ذلك
 ومن حجة الزاعمين انه لا حقيقة له قوله تعالى يخيل اليه
 من سحرهم انها تسعى ولانه لو كانت له حقيقة لا يمكن الساهر
 ان يدعى الشوق فانه قد ياتي بالخوارق على اختلافها
 والجواب ان السحر انواع فبعضه هو الذي فيه تخيل وعن
 الثاني ان اضلال الخلق ممكن ولكن الله تعالى اجري العادة
 بضبط مصالحهم فما ييسر ذلك على الساهر وقد من ممكن
 يمنعه الله تعالى من الدخول في العالم لانواع من الحكم
 مع انما ينبغي الفرق بين السحر والمعجزة من وجوه
 فلا يحصل اللبس واعلم ان الفرق بين معجزات الانبياء
 وسحر المهره وغيرهم مما يتوهم انه خارق للعادة قد
 اشكل على جماعة من الاصوليين وغيرهم وهو عظيم
 الموقع في الدين فالكل امر عليه من ثلاثه اوجه فرق
 في نفس الامر باعتبار الباطن وبقربان اعتبار الظاهر
 اما الفرق الواقع في نفس الامر فهو ان السحر والطلسمات
 واليسميا وجميع هذه الامور ليس فيها شئ خارق
 للعادة بل هي عادة جرت من الله تعالى بتربب مسببات
 على اسبابها غير ان تلك الاسباب لم تحصل لكثير من الناس
 بل للقليل منهم كالعقاقير التي يعمل منها الكيمياء الخشائر

التي يعمل منها النقط التي تحرق الحصى والذهن الذي
 من ادم بئر لم يقطع فيه حديد ولا تقود عليه النار في هذه
 كلها في العالم امور غريبة قليلة الوقوع واذا واجهت اسبابها
 جرت على العادة فيها وكذلك اسباب السرا اذا واجهت حصل وكذلك
 السيميا وغيرها كلها جارية على اسبابها العادية غير ان الذي
 يعرف تلك الاسباب قليل في الناس واما المجترات فليس لها مسبب
 في العادة اصلا فلم يحصل الله في العالم حدثا لا يفلق البحر ويسير
 الجبل ونحو ذلك وهذا فرق عظيم غير ان الجاهل بالامر ينقول
 وما يدري ان هذا له سبب والاخر لا مسبب فنذكر له الفرقين
 الآخرين احدهما ان السحر وما يجري مجراه مخص بمن عمل له حتى
 ان اهل هذه الحرف اذا استدعاهم الملوك ليصفوا لهم هذه الامور
 يطلبون منهم ان يكتب اسم كل من يحضر ذلك المجلس فيصنعون صنيعهم
 لمن سألهم فان حضر غيرهم لا يرى شيئا مما يراه الذين سموا
 فقال العلماء واليه الاشارة بقوله تعالى وترعده فاذا هم مبسوء
 للناظرين اى لكل ناظر ينظر اليها ففارت بذلك السحر والسميا
 وهذا فرق عظيم الفرق الثاني قران الاحوال المنفردة للعلم القطعي
 الضروري المختصة بالانبياء عليهم الصلاة والسلام المنفردة
 في حق غيرهم فثبت النبي عليه افضل الصلاة والسلام افضل
 الناس نشأة ومولدا وشرفا وخلقا وصدقا وادبا
 وامانة وزهادة واشفاقا ورفقا وبعدا عن الدناءة والكذب
 والتمويه الله اعلم حيث يجعل رسالته ثم اصحابه يَكُونُونَ

في غاية العلم والنور والبركة والتقوى والديانة كما صحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كانوا يجتمعون في العاظم على أنواعها من الشرعيات
 والعقليات والاحتياجات والسياسات والعلوم الباطنية والظاهرة
 حتى أنه روي أن نيليا بطرس مع ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وانهم
 تكلموا في ليلة من لياليهم بالله من العشاء إلى أن طلع الفجر مع انهم لم يدروا
 ورقه ولا قرأوا كتابا ولا تفرغوا من الجهاد ولقد قال بعض الأصوف
 لو لم يكن شاهد لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أصحابه لكفوا
 في أمثالات نبوته وكذلك أيضا ما علم من فطرته صدقه حتى كان يقات
 محمد الأمين ومما من نبينا الأول في هذه القرانين كما ليحوا لمقاله
 العجائب والساحر على العكس في ذلك ومنها قال بعض الحنفية
 اعلم أن من تلفظ بلفظ الكفر كفر وإن لم يعتقد أنه لفظ الكفر ولا
 يعتقد بالجهل وكذلك كل من ضحك عليه أو استحسنه أو رضى به كفر
 ومن أن بلفظ الكفر ضبط عمله وتقع الفرق بين الزوجين ويجوز
 النكاح وهذا بعد تجديد الإيمان والشري من لفظ الكفر حتى أن
 من أتى بالشهادة عادة ولم يجمع عما قاله لا يقع الكفر عنه ويكون
 وطئه وطئ زنا وولده ولد زنا وعند الإمام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه لو ما على الكفر ضبط عمله ولو ندم بعد الإيمان لم يجب
 عمله ولا يلزمه تجديد النكاح ولو صلى صلاة الوقت ثم أسلم
 لم يقضها وعندنا يقضيها وبكذا أجمع فلو أتى بكلمة جري على لسانه
 كلمة الكفر بلا قصد لا يكفر به كانه هذا الحنفية وما حكاه عن
 مذهبا معهما بل مذهبنا موافق للحكمة ما قاله إلا أنه باطلا في علم

القدر بالجهل فانه عندنا يعد زمان قرب اسلامه او تبعا
 بعيدا عن العلماء والآفي اطلاقه وقوع الفرق بين الزوجين
 فانها عندنا لا تقع ان صدرت الزمة من احد الزوجين قبل الطلاق
 فينشد تقع الفرق مطلقا فان وقعت من احدهما بعد الوحي انظرنا
 المرتد فانه اسلم قبل انقضاء العدة بان بقاء النكاح وان استمر
 لا انقضائها بان بطلان النكاح من يوم الزمة وما ذكره من الخلاف
 بيننا وبينهم في الاحكام صحيح لكن محله في وجوب القضاء بعد الاسلام
 اما بالنسبة لبطان ثواب جميع ما مضى من عبادات الامر تده
 بل ردتة فوضوا فقوم على ذلك فقد نص الامام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه في الامر على ان الانسان اذا ارتد والعياذ بالله ضبط
 ثواب جميع اعماله واثما الذي بقي لصورها فخط حتى لا يلزمه
 القضاء لقوله تعا ومن يرتد منكم عذبت الله وهو كافر
 فالملك حطت اعمالهم الآية فرب فيها جوبط الإيمان على الموت
 مرتدا ومن تقيد الآية الاخرى الطلقة تجسوط الاعمال بالردة
 ومنه بان من كفر بغيره صلى الله عليه وسلم او تنقيصه تقبل توبته
 اتفاقا ويجب سنا بتر على الاصح واما من كفر بغيره صلى الله عليه
 وسلم او تنقيصه صريحا او ضمنا وشبهه الملك فاختلافنا في تحتم
 مثله فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه واصحابه تقبل منه
 لارادة ولا تقبل توبته ولا عذره ان ادعى سهوا او نحوه ومن ثم
 قال صاحب المختصر منهم اخذنا ما قدمته عن الشافعي وان سئل
 او ملكا وان عرض ولعنه او عاير او ذفر او استحق بمقتضى او غير

صفتة او الحق به نقصا في دينه او خصلته او عض من مرتبته
او وفور عليه او زهده او اضاف له ما لا يجوز عليه او نسب له
ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم او قيل له بحق رسول الله
فامتن وقال اردت العقرب قتل ولم يستب هذا الا ان يسلم
الكافرون ان اظهروا انه لم يرد ذمه كجهل او سكر او تهووا تهوى
واستدلوا على ذلك بامور الاول بقوله تعالى ان الذين يؤذون
الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة واعدا لهم عذابا مهينا
ووجه الدليل ان من لعنه الله كذلك واعدا ما ذكر فقد ابعد
من رحمة واحله في ويل عقوبته وانما يستوجب لك الكافر
وحكمه القتل فاقضت الاية ان اذى الله واذى رسوله كفر
نعم الحلاق الاذى في حقه تعالى انما هو على سبيل التجوز
اذ هو اتصال المشرك الخفيف للموذي فان زاد كان اضرا
والثاني بقوله تعالى قل ابالله والياتي ورسوله كنتم تستهزؤن
لا تعتذروا فقد كفرتم بعد ايمانكم قال المفسرون
كفرتم بقولكم في رسول الله والمثالث بخبر ابي داود والترمذي
من لنا بابتين الاشرف من لكعب بن الاشرف اي من ينشد
لقنله فقد استعلن بعد او تنادى بها ثانيا وفي رواية فانه
نودي بالله ورسوله ثم وجه اليه من قنله غيلة دون دعوة
بخلاف غيره من المشركين وعمله باذاه لرفد على ان
لم يامر بقتله للاشرار وانما امره للاذى والرابع بما رواه
ابوداود انه صلى الله عليه في يوم الفتح امن الناس بالحجة

كما لو يؤذونه منهم ابن ابي صرح اخبأ عند سيدنا عثمان
 رضي الله تعالى عنه فجا بر لما دعي صلى الله عليه وسلم الناس الى
 البيعة وطلب من النبي صلى الله عليه وسلم ان يبايعه فظفوا اليه
 ثم ثا كل ذلك يا بني ثم بايعه ثم اقبل على اصحابه فقال ان كان
 فيكم رجل رشيد يقوم الى هذا حين كفت يدي عن بيعته قالوا
 هل لا اومات لنا فاننا لا ندرى ما في نفسك فقال انه لا ينبغي
 لبني ان يكون لهم خاشنة الايمان ومنهم عبد الله بن خطل وجاريته
 امر صلى الله عليه وسلم بقتلها لانه كان يقول الشعر بمجوه به
 ويامرهما ان يغنيا به وروى البراء ان عقبه بن ابي معيط
 نادى يا معشر قريش مالي اقل من بينكم صبل فقال له
 النبي صلى الله عليه وسلم بكفرك واقتارك على رسول الله
 فكذب عليه صلى الله عليه وسلم رجل فبعث عليا والزبير رضي
 الله تعالى عنهما ليقتلوه وهجته امرأة فقال من لي بها فقال
 رجل من قومها انا يا رسول الله فقتلها فاخبر النبي صلى الله
 عليه وسلم بذلك فقال لا ينطخ فيها عثران اى لا يمر فيها
 خلف ولا نزاع قالوا فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم امر
 بقتل من اذا ه او انتقصه والحق له وهو مخير فيه فاختار
 قتل بعضهم والفقو عن بعضهم وبعد وفاته تعذر تمييز
 المعقون غير فبقى الحكم على عمومهم في القتل لعدم الاطراح
 على القفو وليس لامته بعده ان يسقطوا حقه لانه لم يرد عنه
 الاذن في ذلك والخامس بالجماع الامته على قتل من تنقصه

من المسلمين وسأبه ومن حكم الإجماع على ذلك ان المذنب ظننا
وغيرها كجذب سجون وعبارة اجمع العلماء على كفر شائنة
المتنصلي وجرى ان الوعيد عليه وحكمه عند الامم القتل فمن
شك في كفره وعذابه كفره وما صرح به من كفر السيئات
والشاك في كفره هو ما عليه اثمتنا وغيرهم كما علم مما مر لكنه
عندنا كما لم يرد فيستتاب وجوبا فورا فان اصر قتل ولو امرأة
لعمري قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه وان اسلم مع
اسلامه وترك كما قاله ابن عباس وغيره لقوله تعالى فان تابوا
واقاموا الصلاة الآية وقوله صلى الله عليه وسلم امر ان
اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث وقيل لا يجب استنابة
المرتد لانه مهمل الدم وقيل لا يقتل فورا اذا لم يتب بل يمهل ٣ ايا
لاحتمال شبهة عرضت له فيسعى في ازالتها والجواب عن
اهلهم المذكورة اما عن الاول والثاني فالبيان ليس فيها الا
كفر مؤذيه عليه افضل الصلاة والسلام وهذا محل وفاء
اما كونه يقتل بعد التوبة والاسلام فلا دلالة فيها على ذلك
اصلا وعن الثالث والرابع وما شابهها مما ذكر فيها وغيره
انه لا دليل لهم في ذلك ايضا لقيام الكفر بالحكمي عنهم مع الزيادة
في العناد فيه وقد اخبر صلى الله عليه وسلم انه لا مصيبة لاحد
بعد دعواه الى الاسلام الا بالاسلام فكل من المذكورين مهدر
الدم لانه دعى الى الاسلام ولم يسلم فقتله لذلك لا يجد سببه
لنبي صلى الله عليه وسلم ومن ثم ذكره صلى الله عليه وسلم لنعم

فذل عقبه شيئين كفره وافتراه عليه ولقتل بعض شيئين
اذ اية الله واذ اية رسوله صلى الله عليه وسلم وبعث على الرير
لقتل الكاذب عليه انما هو كذب مع كفره على ان هذا كذب
فيه افسا وفسنة بين المؤمنين فيكون به قد حارب الله ورسوله
وسعى في الارض فسادا فقتل الله لذلك لا لمطابق الكذب
لانها لا تتناقض منها ومنهم لا يوجب القتل وقتل المرأة التي
بجنت انما هو كفرها مع هجائها لا لجهتها فقط ومن ثم نقل
عنها انما كانت تعيب الاسلام وتحرض على اذاه صلى الله عليه وسلم
والحاصل انه لا دليل لهم الا ان ذكر وصورة فيها ان مسلما
طرا عليه الكفر بسبب السب ثم رجع واسلم ثم امر النبي صلى الله عليه
وسلم بقتله حينئذ اذ هذا هو محل الخلاف دون ما ذكره اذ
لا تراعى بيننا وبينهم في ان الكافر الاصل اذ ابلغته الدعوة
وامتنع من الاجابة وحارب بيده ولسانه او لم يحارب بالكلية
انه مهدر الدم قطعا وكل ما ذكره في الثالث والرابع من هذا
القبيل وبرهانه دفع قولهم فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم
امر بقتل من اذاه الى آخر ما قد صرح عنهم ولهم ينقل انه صلى الله
عليه وسلم امر بقتل مسلم بسببه بل عفي عن قال من المسلمين
هذه قصة مما يريد بها وجه الله ومن قال اعدل ومن قال اعطني
من مال الله لا من مال ابيك وجدك ومن قال يخرج من الاعز
منها الاذل ونظائر ذلك كثيرة مشهورة على انه لو فرض انه
قتل مسلما بالسب لم يكن فيه دليل لانا نقول بقتله ايضا

ككفره وانما الدليل ان لو ورد قتل الساب بعد اسلامه بسبب
 سبه من غير قبوله لتوبته ولم يرد ذلك لا يقال سبه صلى الله
 عليه وسلم حق له وحقوق العباد مبنية على المشاهدة فكيف جاز
 لنا مع ذلك اسقاطه لانا نقول حقوقه صلى الله عليه وسلم انشبه
 حقوق الله تغليظا من حيث ان تنقيصه كفر كتنقيص الله تعالى
 فلتكن مثالا تخفيفا من حيث ان الاسلام يرفع تحت قتل قاع
 ذلك مع ان قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتموا يفتقر لهم
 ما قد سلف دليل ظاهر على ما قلناه فان قالوا انما يقتل حدا
 لارادة قلنا فالدليل حينئذ قوله تعالى ان الله لا يغفر ان
 يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهذا حينئذ من دون
 ذلك لان الفرض انه حد لارادة فان قلت حد الزنا ونحوه
 لا يسقط بالتوبة فالقياس ان هذا مثله قلت ذلك خارج
 عن القياس اذ الاصل في كل مفصلة ان تسقط بالتوبة
 الا ما استثنى كحد الزنا فلا قياس عليه لان ما خرج عن القياس
 لا يقاس عليه ومنها انه ينبغي التنبه لما وقع في الشفا
 نقلنا عن اصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه ان من سب النبي
 صلى الله عليه وسلم يقتل وان تاب فان هذا وهم منه على
 اصحاب الشافعي لا تفاقمه على عدم قتله في سب غير
 قذف واما السب الذي هو قذف فيجوزهم كما قاله غير
 واحد من المتأخرين من يجوز لعده قتله ايضا العموم
 قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتموا يغفر لهم ما قد

مسامح ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم
 يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا باحد ثلث الشب
 الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة وقوله
 امرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا
 رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك
 عصموا مني دماءهم وأموالهم وقوله الاسلام يجب ما قبله ومن ثم
 نشأ الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام على ما يوافق ما مر عن اصحابنا
 الموافقة لهذه الآية والاحاديث وعبارتها واذا اراد القوم
 عن الاسلام الى يهودية او نصرانية او مجوسية او تعطيل
 او غيره ذلك من اصناف الكفر ثم قالوا حقنوا دمه
 بالتوبة واطهار الاسلام انتهت قتال عموم قوله او غيره ذلك
 فان الامام الجهم ابن الرقعة فقيه المذهب وتليذه السقي
 السبكي وغيرهما واحكامه متفقون على ذلك ويوافقونه قول
 ابي بكر الفارسي فيما نقله عنه الفاضل حسين اجتمعت الامة
 على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل حدا لا من اسب
 النبي صلى الله عليه وسلم خرج عن الايمان والمرقد يقتل ايضا
 فان تاب قبلت توبته ولا ينافية قوله من قذف نبيا قتل محمدا
 بعد توبته لان هذا في قذف نبي وليس كلامنا فيه لان ما ذهب
 اليه في ذلك ضعيف كما قاله جماعة منهم حجة الاسلام الامام القرافي
 رحمه الله تعالى وببقي رصحة لا يصح قياس السب على القذف
 لانه يوجب الحد مرة واحدة والسب الموجب الكفر لا يوجب

تعزيزاً لله واحدة بعد التوبة كالردة وبغير السب فكان
القذف الفحش من السب وأما ما قاله السبكي من أن صاحب نبينا
محمد صلى الله عليه وسلم إذا كان مشهوراً قبل سبه له بفساد
عقيدته وتوفرت القرائن على أنه سبه قاصداً الشقيص يقتل ولا
تقبل له توبة فهو ممن انتحل مذهباً وأرقتناه رأياً لنفسه
معتزلاً بانه مع جملة مسائل أخرى خارج عن مذهب الأئمة السادة
رضي الله تعالى عنه كما صرح بذلك هو وكذا ابنه في طبقاته الكبري
ومن شتم قال شيخنا زكريا مقلد الله تعالى هذه لما سئل عن
سب النبي صلى الله عليه وسلم هل يقتل بذلك حد أو أن تاب كما
في الشفا عن أصحاب الأئمة السادة رضي الله تعالى عنهم القنوي
على عدم قتله كما جزم به أصحاب في سب غير قذف ورجح القزالي
رحم الله تعالى ونقله ابن المقرئ عن تقيهم في سب هو قذف
لان الاسلام يجب ما قبله ونقل قتله عن أصحاب الشافعي
وهم يلزم متفقون على عدم قتله في السب الأول وجمهورهم
من جرحون له في الثاني أم ومنها أفق السبكي رحم الله تعالى
قال القاضي يقضي والمفتي بهذا أي من الهذيان كما يدل عليه
الجواب الثاني فقال ما حاصله يخشى على قائل ذلك الكفر لان القنوي
بين حكم الله تعالى وأصلها ببيان ما اشكل والمفتي يحق بحكم
الله تعالى وهو وارث النبوة والقاضي يفصل ويلزم بمقتضى
القنوي قال الله تعالى قل الله يفتيكم في الكلاله والله يقضي
بالحق مكل من المفتي والقاضي يحق له اجر عظيم والمفتي اعلا

والقاضي تابع له لانه وان كان مجتهد فتوى هو تابع لفتوى
امامه فمما علم ان المفتي بهذه مجمع اعتقاد ان فتواه صواب
فيما اخبر به عن الله تعالى فهو كما فرو من اطلق تلك العبارة
فانما هو بجهله بمعناها واعتقاده ان الفتوى لا الزام فيها
وليس كذلك بل يلزم المفتي الاخذ بها الا ان كان عنده ما هو
ان يحسم منها ويصور اختلاف بين مفت بحق وقاض كذلك
انما هو لاختلاف تصور او نحوه فان القاضي يبحث ويستكشف
اكثر من المفتي امامت او قاض بغير حق قليل الكلام فيه وما
ذكره ان المفتي اعلم من القاضي انما يتضح فيما او ما اليه كلامه
من ان القاضي تابع له ولو مجتهد فتوى اما بالنسبة لاصل
منصب القضاء بحق ومنصب لا فتا بحق فالظاهر ان
الاول افضل لان فيه اقلنا والزاما بالحق وتحريا ونقضيا
اشد مما في الاتفاق فان المفتي انما يحترى في تحرير الحكم والقاضي
يحترى فيه وفي مطابقة الصورة الخارجية له ولا يتم لذلك
الابعد مزيد تحري وفحص ونقب تام فكان منصب القضاء
افضل للاخبار الصحيحة المضمرة بان افضل الاعمال اشتملها
الاعراض وعلى هذا يحمل قول من قال افضل المراتب الامامة
العظمى فالقضا في الافتاء وافتي ايضاً فمن نسب اليه مكفر
كذا فاطلب من شافعي ان يحكم بحقه دبر حتى لا يرفع
لناكي بينة زور فيهدره ولا تقبل توبة من قبل الشافعي ان يحكم
بخطئه وعدم تقريره وان لم تقم عنده بينة بذلك فقال باحاصله

الذي اراد ان يثبته اذ انلفظ بين يدي شافعي مثلاً بكلمة الاسلام
 وطلب منه الحكم له بذلك وقد ادعى عليه بخلافه جازراً الحكم
 باسلامه وعصمة دمه وعدم تقزيره ولا يحتاج لاعترافه
 بمكفر لانه قد يكون بريئاً فاجاوه للكذب بذلك لا معنى له
 بل لا يجوز امره بذلك ويكفي في الحكم استناده للاسماع منه
 من اسلامه وبريئته يمنع على المالكى القرض له لان اسلامه الآن
 وعصمة دمه مقطوع به اما بفرض انه بريء فواضح او انه فعل
 مكفر فاسلامه مباح له فمصمته ثابتة قطعا والحكم بالحق
 حق ولا يقدح في ذلك ان اسلامه الان انشا وشرط الحكم
 بصحته سبق مكفر لانه انما يحكم بالعصمة وهي مستندة الى
 سقوط به اسلامه المستمر والمستأنف فلم يضر الشك في تعيينه
 ولذلك نظائر منها ما لو قال موكل في شر جارية بعشرين انما
 امرتك بعشرون فانه يحلف وتقع الجارية ظاهراً للوكيل
 ويستحب للحاكم ان يرفق بالموكل حتى يقول للوكيل ان كنت
 امرتك بعشرون فقد بعثتك بها او بعثتك بها بلا تعليل فيقول
 لتحل له باطناً بتفدي رصده ووافقتا المالكية على ذلك ولو طلب
 الوكيل حينئذ الحكم بصحة ملكه لها اوجب بلا شك فيحكم له بالملك
 وحصل التصرف المبرتب عليه لتحقيق سببه اما الشر الاول
 والثاني وان كان مبرهما لا يصح الشر الثاني لانه لم يتحقق
 سببه لاحتمال كذبه فيكون شراؤه الاول صحيحاً حكماً جازحاً
 بذلك مع ابنه لم سببه فكذلك في مسئلتنا يحكم بالعصمة لتحقيق سببها

من الاسلام المستمر او المنشأ ولنا ان نقول لهما ايضا
ان يحكم بصفة اسلامه ويفرق بينه وبين ما من علم الحكم
بصفة الشراء الاول بان البيع يشترط لصحة امور منها
الملك ونحن شاكون في ملك الموكل وحاكمون بملك الوكيل
لما ظاهرا فلا يتصور مع ذلك الحكم بصفة الشراء الثاني للشك
في سببه واما الاسلام فلا يتصور ان يقع غير صحيح اذ الملقظ
بكلمته اما اقرا ولا اله الا الله الخ واما انشا او محتمل لهما كما شهد
ان لا اله الا الله الخ ومعنى الاقرار الاخبار عن العلم بها ومعنى
الانشاء معروف كالشهادة بين يدي الحاكم وبإي معنى فرض
فهو اقرار صحيح وانشا صحيح ومعنى صحة ترتب اثره عليه
ومن اثاره عصمة الدم وجب ما قبله فاذا حكم القاضي بذلك
فمعناه انه ترتب هذه الاثار عليه وسبب الاحتياج الى
حكمه ان الالفاظ التي يصير بها الكافر مسلما ذكرها الفقهاء
وقسموها الكفار الى اقسام منهم من يصير ببعض الالفاظ مسلما
ومهم من يشترط فيه زيادة حكم القاضي بالاسلام بالنسبة
الى اللفظ الموجود معناه انه كان في صيرورته مسلما فيرفع
الحكم الخلاف في اشتراط لفظ اخر وفي منع اباحة دمه بشيء
صدر منه وان جهل ولو لم يقصد القاضي رفع الخلاف
وقلنا باشتراط قصده في غير هذا لان الصورة انه ادعى
عليه انه صدر منه ما ينافي في الاسلام فالقاضي انما يحكم
ليدرا عنه القتل بما عساه يثبت ومنها لو شك هل تطلق

اولا سن له الرجعة فان راجع ثم قامت بعد ذلك اقرارا ببيته
بانه طلق جاز للحاكم الحكم ببقاء العصمة مستندا الى مراجعته
تلك وان كان حين الرجعة شاكا في صحتها فكذلك اذا ثبت هنا
بعد الحكم بعصمة دمه تلفظه بمكر لا يلغى اليه ويحكم بانه
ارتفع اثره بالا سلام بل لو شك هل طلق بلفظ الحرام
او بعينه فراجع وحكم القاضي ببقاء العصمة مستندا للرجعة
ثم ثبت انه قال انت حرام لم يكن للحنفي وان كانت الكفايات
عنده بواثن ان يحكم عليه بذلك لان الشافعي منعه من ذلك
بحكمه السابق وان كان عند الحكم شاكا هل خاطبها بلفظ
الكفاية لاستناده الى ثبوت العصمة في اعتقاده بالمراجعة
ببقيين سوا اطلاق بصرح امر بكفاية ومنها لو قال ان كان
هذا الطائر غرا بافانت طالق وان لم يكن انت طالق
فطار وجهل فللمحاكم الحكم بطلانها لانه لازم على كل تقدير
وان جهل عين سببه فلو علق بمختلف في صراحته ولم ينو
ورأى الحاكم انه صريح فحكم بالطلاق او كفاية فحكم ببقاء
العصمة ثم بان انه غراب فليس حكم آخر الحكم بخلاف ذلك
مستندا الى انه حكم قبل تيقنه احد الطرفين اذ لو كانت
كذلك لم يتجه حكم اصلا وحصل الضرر ببقاء المرأة مع
الجهل بالحال معلقة لا منكوبة ولا مطلقة واعلم انه لا يشترط
قصد الحاكم رفع الخلاف فاذا حكم مستندا للشيء وهناك
ما لو اطلع عليه لم يحكم كما اذا حكم ببيته وهو يرى

تقدّم بها نقضه وان لم يرد لم ينقضه ونظيره هـ لو
حكم بما اكي بعصمته مستندا للاسلام المستمر ثم ثبت
عنده مكفر جاز له الحكم باهله وكذا غيره ممن يرى ذلك
لان الحكم الاول انما كان لظن عدم مكفر بحيث ثبت بان
بطلانه بخلاف حكم الشافعي فانه صحيح وان فرض وجود ذلك
المكفر فليس هناك ما لوالاطع عليه لم يحكم فالضابط
ان كل حكم قارنه ما لو علم به الحاكم لم يحكم بنقض على تفصيل فيه
بيناه في مسألة القذف وكل حكم قارنه ما لو عابه حكم لا ينقض
وبالجملة من ادعى عليه بكفر لم يثبت لوطليه ظالم ليقضه فطلب
من حاكم شافعي ان يحكم بعصمته من ينعير بارتدادهم بترك الظالم
من قتاله مع قلديته على انقاذه ومنها لو انتزعت دار من داخل
بيته وحكم له بها ثم اقام الداخل بيته عنده نقض وقيل لا وقيل
ان كان قبل التسليم فان اقامها عند حاكم اخر فان علم ان
الحاكم الاول انما حكم لعدم عليه بيينة الداخل فكذلك وان
احتمل انه حكم ذهابا الى ترجيح بيينة الخارج وهو من اهل
الترجيح او استشكل الحال لم يقض على الاصح بل اقرر في يده
المحكوم له فاذا كان هذا قول الاصحاب فيمن لم يقصد حكمه
منع ما هو متوقع بثبوت فكيف في مسئلنا التي قصد الحاكم
بحكمه عصمة المحكوم له نسب اليه ويتوقع بثبوت هذه
المسئلة يلغى ان تحرو ويعتق بها فان الناس يحتاجون اليها
ولقد بلغني من ابن دقيق العيد انه اريدت الشهادة عنده

بحكم حنفى بعبئة دم من نسب اليه مكفر لينقذه فامتنع
 وامر الشاهدين بان يشهدا على المنسوب اليه ذلك بالاحترار
 فذهب اليه وشهدا على اقراره بما نسب اليه ثم حكم بعبئة دم
 حكما بشدا وهذا مقتضى اما احتياط اوله في نظر في المسئلة مع ان
 كنت اتبعه في ذلك حتى نظرت فيها فوجدت الحق يقتضي ان
 ذلك ليس بشرط والحق احق ان يتبع وقد قال الامام الشافعي
 رضي الله تعالى عنه في مختصر الخزي رحمه الله تعالى لو شهد عليه
 شاهدان بالردة فانكر قيل له ان اقررت بالشهادتين
 وتبرأت من كل دين بخلاف دين الاسلام لم يكشف عن غيره
 انتهى قيل اراد الكشف عما يشهد الشهود من ردة وقيل الكشف
 عن باطن امره لانا لا نطلع على افعال القلوب وعلى كل
 فقد صرح الاصحاب بانها لو شهدا عليه بالردة قبل ان انكر
 ففليه ان يسلم ولا يغيره اسلامه في رفع الحكم بطلاق زوجته
 برده قال ابن الصباغ ولا يغيره ايضا الحكم بامسلامه فكلامهم
 ميم كلام ابن الصباغ صريح في الحكم بامسلامه فيشهد لما
 قلناه لشمول كلامهم للمحل المختلف فيه كالجمع عليه نعم الحكم بامسلامه
 فقط لا يرفع الخلاف لان المالكي يقتله للمحد لا للكفر بخلاف
 الحكم بعبئة الدم انتهى المقصود من كلام السبكي وفيه مناقشة
 لا يستلها هذا الكتاب فاولى ان لم يكن هو المتعين رعاية ما قد
 من ابن دقيق العيد نعم قال الغزالي في اديا القضا وتتبعه
 شيخنا في مختصره قال ابن الفاهر قال الشافعي اذا ادعى

على رجل انه يرتد وهو مسلم لم اكشف عن الحال وقلت لرجل
 اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وانك برئت
 من كل دين يخالف دين الاسلام ام تقول بعض القضاة
 لمن ادعى عليه بذلك او جاء بنفسه يطلب الحكم باسلامه
 فلفظ ما قلت غلط ام كلامها وهو لوافق بعض ما ذكره
 السبكي الا ان يقال الحكم بالاسلام غير الحكم ببسمة الله
 الذي اكلم فيه وقال لا يضر شهدا يكفره وفصلوه وقال
 انما مسلم يكف حتى يتلفظ بالشهادتين وان يبرأ من كل دين
 يخالف دين الاسلام ولا يشترط ان يقر بالكفر ثم يسلم وسئل
 السبكي ايضا عن حكم الساحر وما يجب عليه وما ورد فيه
 من الاحاديث فاجاب من الغلاة كما لك واحمد من يقول
 بقتله مطلقا وان ناب كازديق وعند الامام الشافعي
 رضي الله تعالى عنهما نما يكفران تكلم يكفر او اعتقد ان كوكبا
 يفعل بنفسه او انه يقدر على قلب العين وتقبل قوبته ولا
 يثبت اعتقاده ذلك الا باقراره ككونه قتل نفسه ويقتض
 منه بشروطه وما عدا ذلك يضر ودلينا فيه الحكم الصحيح
 لا يحل دماره مسلم الا باحدى ٣ كفر بعد ايمان اى كما
 في الحالة الاولى وزنا بعد لحصنا وقتل نفس غير نفس
 او كما في الحالة الثانية فالحالة الثالثة لا يقتل فيها بنفس
 هذا الحديث لانها ليست احك الثلاث ولم يصح حديث
 يقتضى قتاله وخبر هذا الساحر ضربه بالسيف ضعفه

الترمذي وجعله موقوفا فهو قول صحابي ولم يقل صلى الله عليه
وسلم لبس اليهودي الذي سحره والآثار عن الصحابة رضي الله
تعالى عنهم اجمعين مختلفة فمن عمر رضي الله تعالى عنه اقلوا
كل ساحر وساحرة وعن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
انها قتلت جارية يسحرتها وجعلت ثمنها في الرقاب وحمل الامم
التا في رضي الله تعالى عنه فقل عمر وبنته على سحره كفر
وفعل غاشية على ما لا كفر فيه واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم
امرته ان اقاتل الناصر حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث
واذا اختلفت الصحابة اتبع اشبههم قولاً بالكتاب والسنة
وكف القتل عن لم يكفر ولا زنا ولا قتل اشبههما وقد سئل
الزهري شيخ الامام مالك رضي الله تعالى عنهما اعلن سحر من اهل
العهد قتل قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر فلم يقتل
من سحره وكان من اهل الكتاب وسئل السبكي ايضا عن قال
ما اعظم الله فقيلا لا يبرز فاجابه بما حاصله يجوز ذلك
قال تعالى ايضاً برأي الله واسمع ايها ابصر وما اسمعه
فمنى ما اعظم الله تعالى في غاية العظمة ومعنى التبعين من ذلك
انه حارت فيه العقول فالقصد الشاء عليه بالعظمة بالعظمة
او اعتقاد هاله وكلاهما سايف وموجبهما امر عظيم يصح ان يراى
بما اعظمه وبلغني عن شيخنا ابي حيان انه كتب بعدم الجواز
ف نظرت فرايت ابن السراج قال حكيت الفاظاً من ابوالمختلعة
مستعملة بحال التعجب نحو ما انت من رجل وسبحان الله ولا اله

الا الله وكا ليوم رجلا وسبحان الله من رجل ورجلا وسبحان
 يزيد رجلا ومن رجل والعظمة لله من رب وكفاك زيد
 رجلا فقول له العظمة لله من رب دليل يجوز الرب في صفات
 الله تعالى وان لم يكن بصفة ما فعله وافعل به ومن جهة المعنى
 لا فرق من حيث كونه قريبا وحكي ابن الانباري عن الكوفيين
 ان ما احسن زيد الاسم عندهم لا فعل تقديره شيء حسن زيدا
 خلا فاللصريين لا دلالة منها قولهم ما اعظم الله ولو كان
 التقدير ما ذكر وجب ان يقدر هنا شيء اعظم الله والله تعالى اعظم
 لا يجعل جاعل وقال الشاعر
 ما اقدر الله ولا ينزع من
 قال يا فعل ان تقديره شيء اقدر الله والله تعالى قادر لا يجعل
 جاعل واجاب البصريون بانه لا محذور ان التقدير شيء اعظم
 الله اى وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظاما والشيء اما من بعضه
 من عباده واما ما يدل على عظمته وقدرته من مصنوعاته او ذاته
 تعالى اى انه اعظم لذاته لا شيء جعله عظاما فرقابينه وبيان غيره
 وحكي ان بعض اصحاب المبرد قدم من البصرى الى بغداد فخص خلفه
 ثياب فاستل عن هذه المسئلة فاجاب بجواب اهل البصرة
 وهو ان التقدير شيء احسن زيد فاورد عليه ما اعظم الله
 فالزمه فيه فانكروا عليه بانه عظيم لا يجعل جاعل فيستخف
 حتى قدم المبرد فوافقه وبان قبح انكارهم عليه وفساد
 ما ذهبوا اليه وقيل قولنا شيء اعظم بمنزلة الاخبار
 بانه عظيم لا شيء جعله عظاما لا مستحالة وقول الشاعر

ما اقدر الله فهو وان كان لفظه لفظا التعجب فالمراد به المبالغة
في وصفه بالقدرة كقوله تعالى فليمد له الرحمن مدا بلفظ
الامر وان لم يكن في الحقيقة امرا وان شئت قدرته تقدير
ما اعظم الله على ما بيناهم كلام ابن الانباري وهو نص صريح
في المسئلة وناطق بالاتفاق على صحة هذا اللفظ وان غير
مستنكر وانما اختلفوا هل يبقى على حقيقته من التعجب ويحتمل
الاوجه الثلاث التي ذكرها او يجعل مجازا عن الاخيرين
واما انكار اللفظ فلم يقل به احد والاصح انه باق على معناه من
التعجب وتاويل الشيء على ما ذكر وذكر ابو الوليد الباجي
في كتابه السنن ادمية منتخبة من غير القرآن من جملتها ما اهلك
على من عصاه واقربك ممن دعاك واعطفتك على من سالتك
وروي ابن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن جده
ابي بكر رضي الله تعالى عنهم ان بعض سفهاء قریش حتى على
راس ابي بكر ترابا فرب الوليد بن المغيرة ابو العاص بن وائل
فقال الا ترى ما فعل هذا السفير قال انت فعلت ذلك بنفسك
فقال ابو بكر اي ورب ما اهلك ولولم يكن هذا الا عن
القاسم لكفى فضلا من روايته عن جده وان كانت مرسله
وفي الكشف في ذي الجلال والاكرام معناه الذي يجعله لولده
عن التشبيه بنخلقه والذي يقال له ما اهلك واكرمك
وفيه في ابصره واسمع انه جاء بما دل على التعجب
من اء رآه للسموات والمبصرات للدلالة على ان امره تعالى

في الادراك خارج عن حدهما عليه ادراك السامعين والبصيرين
لا يدرى ذلك الطفل الاشياء واصغرها كما يدرك اكبرها جساما
واكتشفها جرمها ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر وفيه
في حاش الله ما هذا البشر المعنى تنزيهه تعالى من صفات الخلق
والتعجب من قدرته على خلق جميل مثله واما حاش الله ما علمنا
عليه من شئ فالعجب من قدرته على خلق عفيف وذكر ابو محمد
عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري في كتابه المتبصرة والذكره
في الشئ في ما اعظم الله اى شئ اعظمه وفسر الشئ بشئ ما مد
عن ابن الانباري ومنه ويجوز ان يكون ذلك الشئ هو الله
عز وجل فيكون نفسه عظيما لا شئ بحله عظيما ثم قال
ومثل هذا مستعمل كثيرا في كلام العرب كما قال الشاعر
نفس عصام سودت عصا ما افر وقال نحو ذلك ايضا ابن الدهاق
سعيد بن المبارك في شرح الايضاح يفسر ما اعظم الله بشئ
اعظمه وفسر ذلك الشئ بشئ ما مر عن ابن الانباري وقال المنبهي
ما اقدرا الله ان يجري خلقه وقدره عليه الواحد في شرحه
وتبع السبكي على ذلك التولي ابو زرعه فقال في فتاويه لا نفهم
احدا من متبيري العلماء رضى الله تعالى عنهم في اطلاق هذا
اللفظ اى ما اعظم الله ما احلم الله وهو لفظ دال على تقليم
الرب جل جلاله وتفضله شأن صفاته العلية فانه مانع من
الاطلاق وفي المتن بل ابصر به واسمع شي عن قتادة
انه قال لا احد ابصر من الله ولا اسمع وقدره الطلاق صيغة

التجب في حق الله تعالى في السنة ايضاً فالمانع لذلك ان كان
 استناده الى ان اهل العربية يقدرون في مثل هذا من النجيب
 شئ صيره كذا فقل هذا لا يستعمل في حق الله تعالى فهذا التقدير
 غير لازم ولا مطرد فقد عمنع لمانع واذا كان اصل وضع اللفظ
 في اللفظ للتعظيم فلا يمنع منه لاجل ذلك التقدير ولا تمتش الفاظ
 الناس على دقائق اهل العربية التي لا دليل عليها على انه يمكن
 تقدير ما يوافقهم بما لا انكار فيه من غير اخلاص باللايق
 بالرب جل جلاله بان يقدري وصفه بذلك وهو اما نفسه
 او من شأه من خلقه ولا يقدري شئ صيره كذلك وافتي السبكي
 ايضاً فيمن سئل عن شئ فقال لوجاء جبريل ما فعلته بانه
 لا يكفر لان هذا العبارة تدل على عظمة جبريل عنده وابو زرعه
 فيمن قال لاخر سالتك ان تجردني في الله فقال هجرتك لالف الله
 بل مقتضى هذا اللفظ تعدد الالهة وذلك كفر صريح فان اراده
 ضربت عنقه ان لم يرب فان ادعى تاويله يصرفه عن الكفر
 بان اراد اسباب الجحرق التي هي لاجل الله فكانه قال هجرتك
 لالف سبب لله تعالى فاطلق السبب على المسبب لم قبل ذلك
 منه بيمينه لاحتمال اللفظ او قال هجرتك الف هجرتك فذلك
 مما يحتمله اللفظ بناويل فيقبل ايضاً حقنا الدم بحسب الامكان
 ولا سيما ان كان القائل لذلك ممن لا يعرف بعقيدة سيئة
 لكن يؤدب على اطلاق هذا اللفظ بشاعة طاهره وافتي
 شيخنا زكريا الانصاري سقى الله عهد في تحاصفاً فقال

اسدها للآخر ليست مثلك ادخل الى الحكم واعمل فستؤلفوا
 اود تستلذذ لك لست لهم وتفرضت وكفرت الفى كفر قول
 يكفر بك او لا فما ذا يلزمه بانه يكفر بك الا ان يريد
 غير الكفر منه انزع الاند فلا يكفر لانه اوتكبح محرما
 فيلزمه الغنى بالبالغ الرادع له ولا مثاله من مثلك
 وبان من تلفظ بالشهادتين بالجمية وهو يحسن العربية
 لا يكون مسلما بذلك كظيره في تكبيرة الاحرار حسنا لله
 تعالى على النار وجعلنا من جملة اوليائه المشربين الامرار
 واجارنا من سائر محن الدنيا والدين وادام لنا رضاه الى ان
 نفوز بشهوده في اسلاطين مع النبيين والصدقيين والشهداء
 ومن علينا بالاخلاص وبالنجاة من سائر العقالات حين لا مثالا
 ونفع بما الفناه الخاصة والعامة وتقبله من فضله لنرى من
 آثاره غاية الراحة من احوال الكافة والطامة انه اكرم كريم وارحم
 رحيم وحسبنا الله ونعم الوكيل والاحول والاقوة الا يا الله على
 العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ما شاء الله لا قوة الا بالله
 على هذا التاليف وغيره من ديني ونفسي وسائر اثارى والحمد لله اولا
 واخر اظاهرا وباطنا يا ربنا ان الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم
 سلطانك سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه
 وذريته كما صليت وباركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم
 في العالمين انك حميد مجيد على خلقك ورضا نفسك وزنته

عمرتك ومداد كلماتك كلما ذكرك وذكره الذاكرون وشغل
عن ذكرك وذكره الغافلون دعواهم فيها بسيماكة
الدينهم ونعيمهم فيها سلام وأمر دعواهم أن الحمد لله
رب العالمين

وقدم هذا الكتاب المبارك في يوم الاثنين المبارك الموافق
حادي عشر شهر ذي القعدة الحرام الذي هو من شهر
١٢٩٣ ميل ثلاث وتسعين ومائتين بعد الالف من
هجرة من خلقه الله على أكمل وصف سلى الله وسلم عليه
 وآله وكل ناسج على منواله بمطبعة الحاج منصور
محمد افندي لازالت بطبع العلوم عامر مصححاً بمطالعة
حضرة العمدة الفاضل مولانا الشيخ مصطفى عند
حفظه الله تعالى ونفع به ويعلم منه امين